جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)

إعداد
ميسون محمد أحمد عمير

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2012م

النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية
(نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)

إعداد

ميسون محمد أحمد عمير

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/7/18م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والديَ ... الذي أدمى رحيلهما قلبي.... وذكراهما تؤنسني...تخليدا لذكراهم العطرة.... وعرفانا لفضلهما علي... رحمهم الله

إلى روح أخي الحبيب... منير... شهيد العلم... الذي رحل عن هذه الدنيا باكراً... رحمه الله

إلى أخي الحبيب... سمير... الذي أمدني بكل الدعم والإسناد... أمد الله في عمره

إلى شقيقاتي... وأشقائي... وكل أفراد عائلتي

إلى عائلتي الثانية أسرة محافظة طولكرم، وهيئة الباسر للتنمية والتأهيل " الشراع "

إلى عزيزاتي..أروى.. أصالة.. بشرى..أماني.. رفيف .. فاطمة

إلى الصديق العزيز... الأسير النائب حسام خضر... الذي أمدني بكل طاقة ايجابية للبحث بهذا الموضوع... فك الله أسره

إلى أسيراتنا وأسرانا البواسل في سجون الاحتلال

إلى من هم أكرم منا جميعا... شهداءنا الأبرار

إلى حبي الأول والأخير... فلسطين

أهدي عملي هذا

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالي الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة.

الشكر والتقدير الخاص إلى مشرفي الدكتور رائد نعيرات الذي منحني من وقته وجهده الكثير... فكان خير مشرفاً ومرشداً وهو يتابعني بشكل متواصل وال فترة الدراسة.

الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل... والتقدير الخاص لكل من تعاون معي وال فترة الدراسة... وكانوا خير معين وسند لي... وأخص الصديقة العزيزة... رجاء الفاروط... الفم مكتبة بلدية وللرم... الفم مكتبة بلدية البيرة... الصديقة ليلى الصباح...الصديقة عصمت أبو صاع... الصديقة خوله شحرور...الأخت أسماء ململ... الزميلة والصديقة أسماء عودة... الصديق والزميل خالد زواوي... الأخ والصديق محمد زيدان... الزميلة رولا غانم.

والشكر الموصول لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني الذين أثروا الرسالة بمقابلاتهم الشخصية.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ط
المقدمة	**1**
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
فرضية الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
منهج الدراسة	6
حدود الدراسة	7
الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: الإطار النظري	**11**
المبحث الأول: تعريف النخبة ومداخل دراستها، ومحددات النخبة، وتركيبة النخبة السياسية الفلسطينية	12
المطلب الأول: مفهوم النخبة	13
المطلب الثاني: مداخل دراسة النخبة السياسية	19
المطلب الثالث: قنوات تجنيد النخبة السياسية ودورانها.	21
المطلب الرابع: البنية الاجتماعية، والفكرية الثقافية للنخبة السياسية الفلسطينية	27
أولا: البنية الاجتماعية للنخبة السياسية الفلسطينية.	27
ثانيا: البنية الفكرية والثقافية للنخبة السياسية الفلسطينية	33
المبحث الثاني: الوحدة الوطنية، تعريفها، ومقوماتها	38
المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية	39
المطلب الثاني: مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية	44

الموضوع	الصفحة
أولا: البرنامج السياسي المشترك	44
ثانيا: الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار، وتقبل الآخر.	47
ثالثا: تحقيق قيم العدالة والمساواة	49
رابعا: الديمقراطية القائمة على احترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة	51
الفصل الثاني: النخبة السياسية الفلسطينية ومطلب الانتخابات التشريعية الثانية 2006	**53**
المبحث الأول: المتغيرات السياسية قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية	56
المطلب الأول: قمة كامب ديفد 2000 وانتفاضة الأقصى	56
المطلب الثاني: خطة خارطة الطريق والبعد الدولي	61
المطلب الثالث: الحوار الفلسطيني والإجماع الوطني	64
المطلب الرابع: موقف النخب الفلسطينية والأطراف الخارجية من الانتخابات التشريعية الثانية	67
أولا: موقف النخبة الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية	67
ثانيا: موقف نخبة حركة فتح	69
ثالثا: موقف نخبة اليسار الفلسطيني	70
رابعا: موقف نخبة حركة حماس	71
خامساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية	72
سادساً: موقف إسرائيل	73
سابعاً: موقف الاتحاد الأوروبي	74
المبحث الثاني: المرجعيات السياسية للانتخابات التشريعية الفلسطينية	76
أولا: خارطة الطريق والانتخابات	76
ثانيا: اتفاق القاهرة 2005 والانتخابات .	78
المبحث الثالث: الفصائل الفلسطينية وبرامجها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية	81
أولا: البرامج الانتخابية ومطلب الدولة الفلسطينية	82
ثانيا: البرامج الانتخابية وقضية اللاجئين وحق العودة	86
ثالثا: البرامج الانتخابية وقضية منظمة التحرير الفلسطينية	88
رابعا: البرامج الانتخابية وقضية الآليات والوسائل	91

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: سمات نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني	95
أولا: الانتماء السياسي لنخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني	96
ثانيا: الوضع التعليمي لنخبة المجلس	97
ثالثا: السمة العمرية لنخبة المجلس	97
رابعا: الوضع الوظيفي لنخبة المجلس	98
خامسا: التوزيع الجغرافي للنخبة التشريعية	98
الفصل الثالث: رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية والعوامل المؤثرة عليها	**99**
المبحث الأول: رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية	102
المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية	102
المطلب الثاني: الفكر السياسي والوحدة الوطنية الفلسطينية	105
المطلب الثالث: مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية	109
المطلب الرابع: الوحدة الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي	112
المطلب الخامس: عناصر بناء البرنامج السياسي الفلسطيني	115
المطلب السادس : آليات بناء البرنامج السياسي والوحدة الوطنية الفلسطينية	119
المطلب السابع: آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	123
المبحث الثاني: العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية	126
المطلب الأول: العوامل الخارجية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية	126
المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية	128
أولا: الانقسام السياسي والجغرافي	128
ثانيا: الحزبية والوحدة الوطنية	130
الخاتمة	**134**
قائمة المصادر والمراجع	**137**
Abstract	**b**

النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية

"نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا"

إعداد

ميسون محمد أحمد عمير

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تبحث هذه الدراسة المكونة من ثلاثة فصول في النخبة السياسية من حيث مفهومها، ومداخلها، والمتطلبات الفكرية والاجتماعية للنخبة السياسية، وواقع النخبة السياسية الفلسطينية، كما تبحث في مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية ومقوماتها، ورؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية **من** خلال مقابلات فردية، من أجل قياس أثر النخبة التشريعية الفلسطينية المتمثلة في المجلس التشريعي الثاني في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وتكمن إشكالية الدراسة في التعرف على الأثر الذي أحدثته النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، باعتبارها مصفاة النخب السياسية للتنظيمات والقوى الفلسطينية. ودورها في صياغة مفهوم للوحدة الفلسطينية، وتحويله إلى مشروع سياسي.

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من الأسئلة حول سمات النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام، ونخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني بشكل خاص، وطبيعة التغيرات التي طرأت على النخب السياسية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ومفهوم الوحدة الوطنية، والمرتكزات المُؤسسة لها، والانتخابات التشريعية بصفتها ركناً من أركان الوحدة الوطنية، وكذلك تطرح أسئلة حول ممارسة نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني لمهامها وصلاحياتها في ظل الانقسام السياسي والجغرافي، والدور الذي لعبته نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في الانقسام وحوارات المصالحة الوطنية.

وتفترض الدراسة أنّ عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية الفلسطينية، هو الذي جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي.

ومن أجل البحث في ذلك، فقد اعتمدت الدراسة منهج اقتراب النخبة، والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة وفحص الفرضية، من خلال استخدام أدوات مختلفة من أبرزها: المقابلات الفردية مع عدد من النخبة السياسية الفلسطينية ممثلة بأعضاء في المجلس التشريعي الثاني، وإعداد إطار نظري حول النخبة السياسية وبخاصة الفلسطينية والوحدة الوطنية.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة دور النخب في المأزق السياسي (الانقسام السياسي، وصعوبات تحقيق المصالحة الوطنية) مما يسهل عملية التدارك والحل المنشود. بالإضافة إلى الآثار التي أحدثتها نخبة التشريعي الفلسطيني الثاني على الوحدة الوطنية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها، ودفعها إلى الأمام، فلا زالت إرادة الحزب السياسي فوق إرادة نخبته الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ولذلك فإن الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة، والتي ترى أن عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي، فرضية أثبتت صحتها في ظل المعطيات التي بحثتها الدراسة، والنتائج التي أفرزتها المقابلات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أبرزها:

1. ضرورة تعظيم الضغط على النخبة التشريعية الوطنية من خلال المؤسسات، والأفراد على حد سواء؛ لإعادة تشكيل نفسها مرة أخرى؛ حتى تعمل هيئةً واحدة موحدّة، لاعتبار خطوة توحيد المجلس التشريعي أساساً للعمل السياسي الفلسطيني.
2. العمل على صياغة برنامج سياسي موحد قابل للتطبيق والتنفيذ، يراه الفلسطينيون في المؤسسات والميادين، لأن برامج الشعارات لم تعد مقبولة.

المقدمة

لم يكن مطلب الوحدة الوطنية الفلسطينية وليد اللحظة، وضرورة ملحة فقط للمرحلة التي عاشتها القضية الفلسطينية بعلاقاتها الداخلية والخارجية، وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام2006م، بل بدأت ضرورة الوحدة الوطنية عندما ظهرت ملامح التصدع في جدار الوحدة الوطنية؛ لبروز قوى معارضة لنهج التغيير الذي أحدثته قيادة المنظمة على برنامجها السياسي وميثاقها الوطني، وارتباطها بقرارات الشرعية الدولية، لتصل إلى تسوية اتفاق سياسي مع الكيان الإسرائيلي بتوقيع اتفاقية أوسلو، والتي كان من استحقاقاتها قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لتتجاوز قيادات المنظمة المرتكزات التنظيمية والفكرية للالتفاف على المنظمة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل قد تعزز دور حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بصفتها حركة سياسية ببرنامج واستراتيجية خارج منظمة التحرير، وتزامن ذلك مع اتساع جبهة المعارضة الفلسطينية بتحالف القوى الإسلامية والمعارضة الوطنية، ورفضها المشاركة في إدارة مؤسسات السلطة الوطنية؛ لأنها جاءت بناءً على استحقاقات اتفاقية أوسلو، وقد تجلى هذا في الانتخابات التشريعية الأولى في عام 1996م، من خلال سيطرة لون حزبي واحد عليها.

وقد أدى امتناع بعض الأحزاب السياسية ذات التأثير الجماهيري عن الانخراط في الانتخابات التشريعية الأولى، واعتمادها نهجاً سياسياً تمثّل في المقاومة، إلى زيادة الفجوة بين الفلسطينيين قيادة وشعباً، والإسهام في انحسار قيمة الوحدة الوطنية وانتشارها.

ونتيجة لذلك فقد ازدحمت الساحة الفلسطينية بالبرامج والرؤى والاستراتيجيات المتعددة للأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية بخلفياتها الأيدولوجية والفكرية والثقافية والسياسية من جهة، وبارتباطات إقليمية ودولية من جهة أخرى.

إن التحولات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، وبخاصة بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، واندلاع انتفاضة الأقصى، وبعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة. ومن أجل الحفاظ على مرتكزات الوحدة الفلسطينية وقعت القوى والفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية ميثاق الشرف بغزة يوم 2005/10/17م الذي تجسد بعقد مؤتمر الحوار

الفلسطيني في القاهرة، في آذار 2005م، حيث تم تبني برنامج فلسطيني ينص على الحق في مقاومة الاحتلال، والإعلان عن تهدئة لنهاية العام، وإصلاح منظمة التحرير، بصفته وسيلة لحماية الجبهة الداخلية وتعزيزها، وحفاظا على الوحدة الوطنية، في ظل اختلاف البرامج والممارسات، ولهذه الاعتبارات، تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ 25/ 1 / 2006م[1].

وشكّلت هذه المشاركة الواسعة للقوى الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، بارقة أمل لدى الجميع؛ لأن جدار الوحدة الوطنية سيُرمم ويقوى بالتقاء نخب القوى الوطنية والإسلامية تحت قبة المجلس التشريعي؛ لإدارة الشأن الداخلي على قاعدة الشراكة السياسية، واحترام الآخر.

إلا أن النخب السياسية الفلسطينية قد تفاجأت بنتائج العملية الديمقراطية التي منحت أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني لحركة حماس، واعتبرته انقلابا في المعادلة السياسية الرسمية؛ لأنها غيرت مشهد السلطة الحاكمة وموقعها، وأزاحت نخبة السلطة من معادلة إدارة السلطة الوطنية وإدارة المجلس التشريعي[2]. مما أدى إلى تصاعد صراع النخب ببرامجها ورؤاها المتعددة، لتصل إلى حالة من الانقسام السياسي والجغرافي، وليُدار النظام السياسي الفلسطيني برأسين وحكومتين ومجلس تشريعي يدار بآليتين، وبكيانين جغرافيين.

وقد لوحظ بأن القوى الفلسطينية خاضت الانتخابات التشريعية الثانية بقوائم متعددة بخاصة القوى المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وكل قائمة نافست ببرنامجها الانتخابي الذي أكدّ على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والحفاظ على الثوابت الفلسطينية وتحسين الشأن الفلسطيني الداخلي، والدعوة للحفاظ والتمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية، شعاراً حملته كل النخب السياسية الفلسطينية، ونادت به في كل المحطات واللقاءات والتجمعات، واعتبرته مدخلاً للخروج من أي مأزق سياسي تمر به القضية الفلسطينية، إلا أن ضبابية مصطلح الوحدة

---

[1] البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة، 2005/3/17

[2] بلقزيز، عبد الآله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 96.

الوطنية لدى النخب السياسية الفلسطينية، جعلا تحقيق الوحدة الوطنية صعبة، وأوصل إلى حالة من الانقسام السياسي والجغرافي بتاريخ 14/ 6 /2007م، وأفرزت مجلساً تشريعياً يعمل بآليتين إحداهما في غزة، والآخر برام الله، لتغيب مظاهر الشراكة السياسية ومقوماتها عن قاعدة الإجماع الوطني.

ورغم المطالبة الشعبية الواسعة بتحقيق مفهوم الوحدة الوطنية، وإنهاء حالة الانقسام، إلا أن ذلك لم يتحقق، ولم تنجز الجهات التي عَوَل عليها الكثيرون جهداً ملموساً، ودوراً مؤثراً في تحقيق رغبة الشعب الفلسطيني، وتطلعاته وآماله نحو وحدة وطنية كاملة المعنى، والتطبيق.

وبناءً على ما تقدم ستفحص هذه الدراسة الدور الذي لعبته النخبة السياسية الفلسطينية المتمثلة في المجلس التشريعي الثاني من خلال إسقاط رؤاها ومواقفها ومبادراتها، وستوضح أثرها على الوحدة الوطنية باعتبارها شعاراً، وهدف الجميع.

مشكلة الدراسة

إن النخب السياسية الفلسطينية بشقيها الوطني والإسلامي، التي شاركت بالانتخابات التشريعية الثانية، منافسة ببرامجها الانتخابية المتعددة التي تعكس رؤى خاصة لكل حزب على مقاعد المجلس التشريعي ال132، لتمنح صناديق الاقتراع أغلبية المقاعد لحركة حماس، مغيرة بذلك معادلة القوى السياسية على الساحة الفلسطينية.

وبالرغم من إقرار الجميع بنتائج العملية الديمقراطية، وبالنزاهة والشفافية التي اتسمت بها، إلا أن النخب السياسية الفلسطينية بتركيبتها الجديدة لم تتمكن من القيام بمهامها البرلمانية، ولم تتمكن من تشكيل حكومة وحدة وطنية قائمة على قاعدة الشراكة السياسية وتقبل الآخر، ولم تَدرِ الشأن الفلسطيني الداخلي والخارجي؛ مما أدخلها في حالة من الاستعصاء والاصطفاف الحزبي خلف تنظيماتها وبرامجها الخاصة، لتصل إلى حالة من الانقسام السياسي والجغرافي بتاريخ 14 / 6 / 2007م، والذي ما زال يلقي بظلاله على كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، مما أدى إلى عجزها عن تحقيق المصالحة الوطنية.

وبناءً عليه ستناقش هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى عدم تمكن النخب السياسية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية من ممارسة العمل البرلماني، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ببرنامج سياسي موحد، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بكل مؤسساته السياسية، وإدارتها مهنيا بعيدا عن التحزب الضيق، وتطوير آليات خلاقة للتعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد بكل تحدياته الداخلية والخارجية، وصولا إلى وحدة وطنية قائمة على التعددية وتقبل الآخر.

ملخص مشكلة الدراسة بسؤالها الرئيسي

ما الأثر الذي أحدثته النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني- باعتبارها مصفاة النخب السياسية للتنظيمات والقوى الفلسطينية- على صياغة مفهوم للوحدة الوطنية الفلسطينية وتحويله إلى مشروع سياسي ؟

أسئلة الدراسة

1. ما مفهوم النخبة السياسية بشكل عام، والنخبة الفلسطينية بشكل خاص؟
2. ما البنية الاجتماعية والفكرية والثقافية للنخبة السياسية الفلسطينية؟
3. ما سمات نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني؟
4. ما قنوات تجنيد النخبة السياسية الفلسطينية ودورانها ؟
5. ما طبيعة التغيرات التي طرأت على النخب السياسية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو ؟
6. ما مفهوم الوحدة الوطنية، وما المرتكزات المؤسسة لها ؟
7. هل الانتخابات التشريعية تُعد ركناً مؤسساً للوحدة الوطنية ؟
8. هل كان لخلفيات النخب السياسية الفلسطينية، الاجتماعية والثقافية والسياسية والايدولوجية، وارتباطاتها الخارجية دور في الانقسام السياسي؟

9. ما رؤى نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية ؟

10. كيف مارست نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني مهامها، وصلاحياتها في ظل الانقسام السياسي والجغرافي؟

11. ما الدور الذي لعبته نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في الانقسام، وحوارات المصالحة الوطنية؟

فرضية الدراسة

ستقوم هذه الدراسة بفحص الفرضية التالية من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة وهي:

عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية مما جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت شريحة مهمة من النخب السياسية الفلسطينية ألا وهي نخبة المجلس التشريعي، لما لها من دور مؤثر وفاعل في صناعة القرار الفلسطيني؛ لأن دراسة النخب السياسية تعد مدخلاً لفهم الأزمة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

- وستعرض الدراسة من خلال الوصف والتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، فالنخب السياسية للمجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، التي تعتبر المتغير الرئيسي " المستقل " والوحدة الوطنية التي تعتبر المتغير التابع؛ لرصد الأثر الذي أحدثته هذه النخب على الوحدة الوطنية.

- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في قلة الدراسات التي تناولت الوحدة الوطنية وندرتها على الرغم من أهمية الوحدة الوطنية التي تعتبر مطلباً ومتطلباً داخلياً للخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه الحالة الفلسطينية.

- إن دراسة هذه المتغيرات ذو أهمية كبيرة من أجل فهم الواقع السياسي للباحثين، وللتنظيمات والقوى والأحزاب السياسية التي تمثلها النخب.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على سمات النخب السياسية الفلسطينية بتوجهاتها السياسية والثقافية والإيديولوجية والاجتماعية، ومدى معاناتها من معوقات القيام بالدور المطلوب.
- التعرف على مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية ومرتكزاتها.
- معرفة دور هذه النخب في المأزق السياسي الراهن (الانقسام السياسي، ومعوقات تحقيق المصالحة الوطنية) مما يسهل من عملية التدارك والحل المنشود.
- معرفة الآثار التي أحدثتها نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني على الوحدة الوطنية.

منهج الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة وفحص الفرضية، فقد اعتمدت منهج اقتراب النخبة؛ لما يتميز به من قدرة على دراسة سمات النخبة وتغيرها وقنوات تجنيدها والربط بين وظيفة النخبة ومركزها ودورها المؤثر؛ لفهم طبيعة العلاقات داخل النظام السياسي، من خلال التحليل العلمي للعلاقة بين منصب النخبة ودورها في صناعة القرار.

كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتعددة، وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية لمشكلة الدراسة، مستعينة بأدوات الدراسة التي ستعتمد على المقابلات الشخصية لأعضاء من المجلس التشريعي الثاني؛ لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ستعمد هذه الدراسة إلى فحص متغيرات الدراسة منذ عقد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 ولغاية 2011.

الحدود المكانية: الإطار الجغرافي الذي ستغطيه هذه الدراسة يشمل مناطق عمل السلطة الوطنية الفلسطينية، التي يتواجد بها نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة.

الدراسات السابقة

بالرغم من أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي تشكل مطلبا ومتطلبا داخليا للخـــروج من المأزق السياسي الراهن، إلا أن الدراسات التي دارت حول متغيـــرات الدراســـة، (النخـــب السياسية الفلسطينية، والوحدة الوطنية) قليلة لا ترقى إلى المستوى المطلوب. ومن هذه الدراسات ما يأتي:

دراسة للكاتب جميل هلال، (تكوين النخبة الفلسطينية، منذ نشـــوء الحركـــة الوطنيـــة الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية) الصادرة عام 2002 عـــن (مـــواطن) المؤسســـة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. وقد قسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء، خُصـــص الجـــز الأول منها لعرض إشكالية الدراسة ومنهجها، مع تعريف إجرائي للنخبة موضوع الدراسة. وقد وضح الكاتب في الفصل الثاني أن العشائرية والعائلية كانت عاملا رئيسيا في تشكل النخب قبل النكبة، وأن الفترة بين حربي 1948 – 1967، تمثلت باختفاء الحقل السياسي الوطني، بخاصـــة فـــي الضفة والقطاع، وغياب النخبة الوطنية لتحل محلها النخبة المحلية، مستكملا في جزئه الرابـــع دور منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل النخبة الفلسطينية، التي أسهمت في تشـــكيل الحقـــل السياسي الوطني ونخبه الوطنية، وتجديد مفردات الهوية الفلسطينية، واختتم دراسته في الجـــزء الخامس بالتركيز على ملامح النخبة السياسية الفلســـطينية، والاقتصـــادية بعـــد قيـــام الســـلطة الفلسطينية وملامحها والعوامل التي أثرت على تشكلها، ومصادر تجنيدها.إن هذه الدراسة على

قدر عالٍ من الأهمية؛ لما قدمته من خلفية تاريخية عن النخب الفلسطينية، وإسهام فاعل لدراسات لاحقة، إلا أن الدراسة الحالية ستكمل البحث في المتغيرات والتحولات التي أثرت على تشكل النخب السياسية ومواقفها ودورها، بخاصة بعد الدور الفاعل، والنشِط لنخب التيارات الإسلامية مع الوطنية على الساحة الفلسطينية، والخصوصية التي تعيشها الساحة الفلسطينية بعد انتخابات 2006.

دراسة **حسن خضر بعنوان (نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية) الصادرة عن معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، عام 2003م**، وقد تناولت هذه الدراسة نشوء النخبة وتكوينها منذ وعد بلفور حتى عام 2000، مستعرضة العوامل الخارجية التي أسهمت في تشكيل النخبة بخاصة بعد حرب عام 1948م وملامح هذه النخبة بين عامي 1948 – 1967م، وصولا إلى العوامل التي أثرت عليها بين عامي 1967 – 1993، والتي امتازت بإنهاء إدارة الأنظمة العربية للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، لتحل محلها الإدارة المدنية الإسرائيلية، مكملة استعراض طبيعة التحولات التي أثرت على تكوين النخبة في مرحلة الانتفاضة الأولى، وصولا إلى تأثير قيام السلطة الفلسطينية على بنية النخبة وتكوينها التي امتازت بتأثير ثلاثة اتجاهات، تحويل السلطة لمصدر تشغيل على أساس حزبي وعلاقات شخصية، بعيدا عن الكفاءة، وظهور النخبة الأمنية، وبروز النخبة الاقتصادية، وقد اختتمت الدراسة بأسئلة مفتوحة حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ونخبه بخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى التي امتازت بالعسكرة وازدواجية القيادة وما لهذه الاختلافات من دلالات سياسية، واجتماعية تتعلق بموقف النخب السياسية والاقتصادية ونخب المعارضة ودورها، وكأن الكاتب حاول قراءة المستقبل بهذه الأسئلة المفتوحة.وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية رصده وتحليله.

دراسة **سمر جودت البرغوثي التي تحمل عنوان (سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية)2009م، الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.** وقد بحثت في البيئة السياسية والاجتماعية للنخبة السياسية الفلسطينية، وسمات تشكلها وآلياتها؛ لتتعرف على النظام السياسي الفلسطيني في مراحله المختلفة، وآثار تحول

النظام السياسي من حركة تحرر إلى شبه دولة على سمات هذه النخبة، من خلال فصولها الخمسة، مخصصة الفصل الأول للبحث في مفهوم النخبة، وحركات التحرر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والخلفية الاجتماعية لنخبة منظمة التحرير. وقد خصصت الفصل الثاني للحديث عن النظام السياسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي من خلال بيئته ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية في الفصل الثالث، وتطرقت للحديث عن الخلفية الاجتماعية ومتغيراتها لنخبة المجلس التشريعي الأول والثاني، وأعضاء مجالس الوزراء منذ عام 1994 – 2006م، في الفصل الرابع، منهية دراستها في البحث في الثقافة السياسية لأعضاء النخبة السياسية الفلسطينية.

ومحور دراستها يتلخص بأن التطور أو التغيير في الفكر السياسي الفلسطيني، كان نتيجة للظروف والمتغيرات والأزمات التي فرضت على منظمة التحرير إقليميا ودوليا، مما دفع النخب إلى تطوير فكرها السياسي ليتوافق مع متغيرات كل مرحلة، وليس نتيجة تغير في بنية النخبة نفسها.وأن قيام السلطة الفلسطينية ساعد على نقل النظام السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، كما أن سيطرة حركة حماس بأيدولوجيتها الدينية على المجلس التشريعي الثاني أدى إلى إضعاف النظام السياسي الفلسطيني. وأن الجو الديمقراطي منح أفراد المجتمع انتخاب نخب بديلة، وبخاصة بعد فشل النظام السياسي في تحقيق طموح أبنائه.

وتخلص الدراسة أيضا إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني، كان انقسام نخب، وأن علاج الانقسام يأتي من خلال فهم طبيعة النخب وخلفيتها، كما أن فهم ثقافة النخب سيؤدي إلى ضمان التجانس الفكري والثقافي بين هذه النخب حتى لا يحدث الانقسام مرة أخرى وتكون قادرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية مستقبلية.

أما دراسة **عبد الإله بلقزيز التي بعنوان (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح إلى "حماس) 2006م**، فقد تناولت تطورات الحركة الوطنية الفلسطينية، ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، مركزةً على حركتي "فتح" و"حماس" وصراعيهما على السلطة. وقد قدمت شرحاً مفصلاً عن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، والعوامل الموضوعية، والذاتية التي تحول دون تحقيق نوع من الوحدة الوطنية.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام، اشتمل قسمها الأول على مراجعاتٍ سياسيةً لتجربة العمل الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى مأزق الفكر السياسي الفلسطيني. وتناول القسم الثاني عدة مواضيع منها: (صراع حركة فتح وحماس من الثورة إلى السلطة)، و(حماس وفتح والرئاسة – لعبة الأخطاء القاتلة). أما القسم الثالث فقد تضمن تاريخ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ونظامه السياسي، ومواضيع فرعية أخرى.

ولخصت الدراسة الأقسام السابقة بقولها إن حركة (حماس) باعتزامها الانضمام إلى أطر منظمة التحرير، يعد منعطفاً بالغ الأهمية في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو منعطف يقلب التحديات التي تواجه بناء وحدة وطنية في مواجهة هجوم المشروع (الإسرائيلي) على القضية. كما أنه يكشف حالة من النضج السياسي في تناول قوى الحركة الوطنية الفلسطينية لإشكاليات الصلة بينها ضمن تناول أشمل لقضية تقرير المصير الوطني.

وهناك دراسة **لمحمد محفوظ بعنوان (الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك؟ 2004م)**، وقد استعرضت أهم القواعد والسلوك التي تسهم في خلق ذهنية جديدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة، وفسح المجال للحوار المتعدد والمفتوح على كل القضايا والأمور للوصول إلى نهاياته المنطقية، ليشترك الجميع في الحياة العامة، ويسهم في عملية البناء الوطني على أساس أن الوطن للجميع على حد سواء، انطلاقاً من العدل والوفاق الذي يحافظ على الوحدة الوطنية بكل مستوياتها، ويكرس الاستقرار السياسي.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: تعريف النخبة ومداخلها، ومحددات النخبة، وتركيبة النخبة السياسية الفلسطينية

المبحث الثاني: الوحدة الوطنية الفلسطينية من حيث تعريفها ومقوماتها

المبحث الأول

تعريف النخبة ومداخل دراستها، ومحددات النخبة، وتركيبة النخبة السياسية الفلسطينية

تعد ظاهرة النخبوية من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات البشرية عبر التاريخ بكل مستوياتها وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتتميز هذه الأقلية العددية بمجموعة من الخصائص والصفات عن باقي أفراد المجتمع، وتتصدر الحياة العامة، وتدير الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع لاعبة دور الزعامة والقيادة، كي تُؤثر في مسيرة المجتمع وأحداثه، وتطبعه بهويتها، ورؤيتها الخاصة.[1]

فدراسة مفهوم النخبة ومعرفتها في أي مجتمع من المجتمعات ذات أهمية كبيرة؛ لأنها تسهم في تفسير السلطة السياسية داخل الدولة، أو داخل أي مجتمع سياسي؛ لأن هذه المجتمعات تنقسم إلى فئة حاكمة بيدها مقاليد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتلعب دوراً متقدماً داخل المنظومة السياسية من خلال سيطرتها على صناعة القرار، أو التأثير في صياغتها في أبسط الأحوال، وإلى فئة محكومة تتأثر بقرارات الفئة الحاكمة[2].

وقد خضع مفهوم النخبة لصعوبات مفاهيمية عدة، نتيجة تعدد الرؤى والمقاربات التي تناولت تعريف هذا المفهوم، من عصر الفلاسفة والعلماء التقليديين، أمثال أفلاطون الذي أشار إليها عندما تحدث عن طبقة الحكماء، إلى مفكري العصر الحديث، لتأخذ دراسة النخبة في العصر الحديث موقعاً رئيساً في علم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص، واعتبرت الدراسات التي أسسها الباحثون السياسيون الغربيون أمثال موسكا (Moska) وباريتو (Pareto)

---

[1] بو نعمان، سلمان، **وظائف النخبة المحلية في النسق المغربي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد24، خريف 2009، ص 81، موقع دراسات الوحدة العربية الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_24_81-112%20salman%20bou%20naaman.pdf

[2] الكريني، ادريس، **النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية**، الحوار المتمدن، العدد 2160، 14 / 1 / 2008، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611

ولازويل (Lasswell) وبنتام (Puntam) الأطر النظرية والمنهجية لكثير من الدراسات البحثية التي تناولت موضوع النخبة، والنخبة السياسية خاصة[1].

وعليه ستتناول الباحثة في هذا الباب جملة التعريفات التي تناولت مفهوم النخبة، والنخبة السياسية خاصة، مستخلصة من ذلك التعريف الإجرائي الخاص بالنخبة السياسية الفلسطينية الذي يُعّد موضوع الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم النخبة

أشارت دراسات النخبة بأن أصل المفهوم ليس عربياً، وكما أشرت سابقا بأن الباحثين الغربيين هم من ركزوا في دراستهم على النخبة ونظرياتها التي تفسر كل الجوانب التي تتعلق بالنخبة، فمفهوم النخبة (Elite) اشتق من الفعل اللاتيني (eligere) وتعني (يختار)؛ أي العنصر المختار أو المنقول من ثقافة ما، والأفراد الذين يشغلون مناصب عليا، ففي البداية أشار المفهوم إلى السلع وجودتها، وفي العصر الحديث تغيرت دلالات المصطلح عندما استخدم في العلوم الاجتماعية، فأصبح يشير إلى السمو ورفعة المكانة في السلم الاجتماعي مثل كبار العسكريين والنبلاء، ومن هنا أصبح مفهوم النخبة بشكل عام يشير إلى جماعة من الناس تحتل مكاناً مميزاً في المجتمع[2].

أما التعريف اللغوي للمفهوم كما استخدمه الباحثون العرب في المعاجم العربية فهو مصطلح مترجم، ومرادف لمصطلح الصفوة، فمعجم لسان العرب لابن منظور، يرجع كلمة النخبة إلى انتخب الشيء في اللغة العربية، أي اختاره والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم، ونخبتهم خيارهم، ويقال هم نخبة القوم (بضم النون وفتح الخاء) وإذا قيل جاء في نخب أصحابه، أي خيارهم[3].

---

[1] الكريني، ادريس، **النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية**، مرجع سابق

[2] سلمان، سعيد عبدالله، **بيت النخبة**، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد الأول، المجلد الأول، 2001، ص 109.

[3] المصري، بن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، 1955، ص ص، 751 – 752 .

وتعني كلمة النخبة لغوياً أيضاً (الخلاصة) أي كل ما صفا منه وخلص، مثل صفوة الناس، وصفوة القول، ويقال اصطفاه أي اختاره[1].

أما معجم المصطلحات السياسية والدولية، فقد أشار إلى أن (Elite) يقابلها بالعربية الصفوة أي عِلية القوم، أي أنهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبيةً، ويُكتسب الانتساب إلى الصفوة بالوراثة، أي الذين ينتسبون إلى طبقات صاحبة الامتياز ويتمتعون بنفس المركز منذ الميلاد، لتلعب هذه الصفوة دورا قياديا، وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم صفوةً[2].

وفي التعريف الاصطلاحي تدل كلمة النخبة على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار والأفضلية، وتدل كذلك على الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع، والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته[3].

والصفوة تعبر عن الامتياز والقيادة في المجتمع، وارتبط هذا المفهوم سياسياً بمصطلح الارستقراطية، وقوة الفرد وقدرته ضمن التسلسل التاريخي، في حين استخدمت النظريات الاشتراكية مصطلح (طليعة) مرادفاً لكلمة (النخبة) ويدل على انتماء القيادات إلى الطبقات الكادحة وتحققها لأهدافها من خلال نضالها في صفوف الجماهير[4].

ولو عدنا إلى مفكري النخبة الغربيين لوجدناهم قد تناولوا تعريف النخبة من عدة مداخل، فباريتو تناول تعريف النخبة من مدخل سيكولوجي، ذاكراً " بأنها فئة الأقلية التي تتمتع بخصائص نفسية وسيكولوجية مرتبطة بعوامل وراثية، يمنحها التميز عن باقي فئات المجتمع،

---

[1] مصطفى، إبراهيم،... وآخرون، **المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية**، الجزء الثاني، المكتبة العلمية، طهران، 1975، ص 915.

[2] بدوي، أحمد زكي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989، ص ص، 52- 53.

[3] ذبيان، سامي،... وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1980، ص 242.

[4] الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء التاسع عشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص 560 .

والأهلية والقدرة على استلام مناصب سياسية في المجتمع؛ لأن المجتمع بشكل عام لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه ديمقراطياً، لذا لا بد من وجود طبقة تحكم المجتمع"[1].

وموسكا (Moska) اعتبر النخبة هي أقلية حاكمة تلعب أدواراً أساسية وتحتكر القوة، والموارد في المجتمع، فموسكا أكد على وجوب امتلاك الأقلية الحاكمة للقوة " power" وتمتعها بامتيازاتها؛ ليسهل عليها تأدية جميع الوظائف السياسية استناداً إلى شرعية قانونية تسهل عليها الاستمرار في الحكم، ويرى موسكا أن سبب تفوق الأقلية على الأكثرية يعود إلى قلة عددها وتنظيمها مقابل أكثرية الثانية وعدم تنظيمها، فالمدخل الذي تناول فيه موسكا النخبة هو القدرة التنظيمية[2].

وأشار لاسويل (Lasswell) إلى أنها تمثل الأعضاء الذين يمارسون القوة العظمى في إطار الجماعة، أو منظمة اجتماعية، أو مجتمع، ويمتلكون القوة؛ لتحديد قيم الجماعات وأهميتها لغير النخبة، وأن النخبة السياسية تضم المتمتعين بالقوة في النظام السياسي، ومنهم تبرز القيادات، والأطر الاجتماعية التي تبرز منها القيادة، وبهذا التعريف يشير لاسويل إلى أن النخبة السياسية هي التي تمتلك القوة فهي " طبقة قمة القوة " التي تلعب دوراً أساسياً في صناعة القرار السياسي[3].

ويرى روبرت ميشلز (Robert Michels) بأنه لا بد من وجود أقلية حاكمة وأكثرية محكومة في المجتمعات الإنسانية، مستخدماً لذلك كلمة الأوليجاركية (أي الأقلية) (Oligarchy) بدلاً من كلمة (Elite) مؤكداً على حتمية وجود النخبة في أي مجتمع واعتبرها ضرورية؛ لقيادة المؤسسات الحزبية والمؤسسات الكبرى بما فيها الدولة، نظراً لحاجة هذه المؤسسات إلى الكفاءة والتخصص والتنظيم، التي لا تتوافر إلا في عدد قليل من الأشخاص وهم النخبة، بعدما توصل إلى القانون الحديدي للاوليجاركية (The Iron of Oligarchy)؛ لأن

---

[1] بيومي، علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 14.

[3] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978 –1990**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص ص 29–30.

طبيعة تعقيدات عمليات الإدارة في المؤسسات الحديثة تتطلب أن يقوم على إدارتها جماعة تتمتع بمواصفات لا تتوافر إلا لدى أقلية في المجتمع، ويتضمن القانون الحديدي معنى قدرة النخبة على إعادة إنتاج الواقع بما يضمن استمرار تميزها. واعتبرها (جيمس برتهام)أنها الطبقة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم في آليات توزيعه، لتحافظ على مكانتها في قيادة المجتمع، لتستحوذ على القوة والامتياز في المجتمع[1]. أما روبرت دال (Dohl) فيعرف النخبة " أنها جماعة أقلية في عددها وحجمها مسيطرة على الأغلبية حتى لو مثلت هذه الأغلبية اتجاهاً معارضاً". ويركز توماس داي (Day) في تعريفه لمفهوم النخبة على مفهوم القوة بصفته أساساً لوجود القوة في المجتمع، موضحاً أهمية الحاجة إلى النخبة فهي تحافظ على النظام في المجتمع، والأفراد داخل أي نظام يحتاجون إلى نخبة تنظم العلاقات بينهم، ومع المجتمعات المجاورة لهم، ولديهم القدرة على اتخاذ القرار باسم الجماعات التي يمثلونها، وبهذا فان النخبة عند داي تعني الأفراد الذين يحتلون المناصب السيادية في السلطة والمؤسسات الكبرى، وهو يرى بأن الصفات والمهارات الخاصة ليست وحدها التي تعطي الفرد القوة والسلطة لقب النخبة، فهي عوامل تساهم مع عوامل أخرى ذات أهمية، وهي المنصب الذي يسيطر به على الآخرين وبخاصة في الأنظمة الحديثة[2].

وعَرَف (لويل فيلد)، (وجون هالي) النخبة : أنها "مجموعة من الأشخاص الذين يتبوؤون مراكز استراتيجية في المنظمات البيروقراطية العامة والخاصة مثل الحكومات والأحزاب والبرلمانات، والاتحادات، ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، وجماعات المعارضة المنظمة، لما تشكله هذه المنظمات من قوة ومكانة كافية لتمنح الأشخاص الذين يرأسونها للتأثير على مدخلات، السياسة العامة ومخرجاتها بصورة فردية ومنظمة جادة "[3].

ويقتصر مفهوم النخبة السياسية لدى بنتام (Puntam) على " أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية لديه تقتصر فقط على البرلمانيين، الوزراء ورؤساء الدولة

---

[1] بيومي، محمد علي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، مرجع سابق، ص ص، 15- 16.

[2] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978 – 1990**، مرجع سابق، ص 30.

[3] حريق، إيليا، ***دراسة في النخبة السياسية***، **مجلة قضايا عربية**، بغداد، العدد الثالث، آذار، 1980، ص 211.

بالإضافة إلى كبار الموظفين". ويستخلص من ذلك بأن النخبة السياسية، هي أقلية تستأثر بالمراكز والمناصب العليا داخل المجتمع، لما تمتلكه من خصائص، وقدرات ذاتية وإمكانيات أخرى موضوعية تمكنها من السيطرة على صناعة القرار، وإدارة الشأن السياسي في الدولة[1].

وترى الباحثة بأن النخبة السياسية بحسب باريتو وموسكا تشمل الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية، ويلعبون دوراً مؤثراً في القرارات السياسية، وأن دال (Dahl) أشار إلى النخبة السياسية بجماعة تحكم لأنها تحتل المواقع القيادية في التراتبية الاستراتيجية. وأن لاسويل (Lasswell) ميزها؛ لأنها تملك قدراً من التأثير أكثر من الآخرين ويحصلون على ما يريدون.

وقد حمل مفهوم النخبة دلالات عدة لدى الباحثين العرب، فالكاتب سعد محمد رحيم عرف النخبة السياسية : أنها "مجموعة الأفراد والجماعات التي تمتلك خطاباً سياسياً، من خلاله تفرض نفسها قائدة أو موجهة للمجتمع، وتسعى للفوز بالسلطة السياسية عبر وسائل مشروعة، وغير مشروعة "[2].

وذكر عياد البطنيجي أنّ النخبة السياسية هي من يقصد بها القادة السياسيون الذين يملكون مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، رافضاً أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع، فكل من هم في السلطة أو مقربون إليها يدرجون نخباً سياسية، وكذلك إلى القوى الأخرى خارج بناء السلطة الرسمية، كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي، والقادرين على التأثير في صنع القرار[3].

ويعتبر أحمد الجمال النخبة السياسية بأنها "جماعة أو طبقة حصرية، وعادة ما تكون صغيرة العدد ومنتقاة بعناية، وتمتلك مزايا تشمل إما في التعليم الراقي أو التدريب المتخصص

---

[1] لكريني، إدريس، **النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير**، مجلة الوعي العربي، 8 /9 /2009، الموقع الإلكتروني: http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725

[2] رحيم، سعد، **النخب السياسية، النخب الثقافية**، الحوار المتمدن، العدد 1568، 1 / 6 / 2006، الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66330

[3] البطنيجي، عياد، **نهاية النخب السياسية الفلسطينية**، الحوار المتمدن، العدد 2252، 15 / 4 / 2008، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

أو الوضع الاجتماعي المميز أو السلطة السياسية أو الحزبية أو القوة العسكرية أو قوة المال أو الأعمال، وهذه الجماعة تؤمن بأن أفكارها لها وزنها ويجب أن تؤخذ بجدية لتحقيق النفع العام"[1].

فهذا التباين في التعريفات المتعددة لمفهوم النخبة السياسية، يشير إلى الصعوبات التي ينطوي عليها هذا المفهوم ولكن يميل بعض الباحثين إلى تعريف النخبة إجرائيا اعتماداً على أربعة عناصر رئيسة هي:

1- وجود مجموعة مميزة تمتلك من الخصائص، والصفات ما يميزها عن الآخرين.
2- النخبة ظاهرة جماعية إذ لا يطلق المصطلح على شخص واحد وإنما على مجموعة من الأشخاص.
3- امتلاك هذه المجموعة لقدرات مميزة، تمكنها من صنع القرار، والتأثير على الآخرين.
4- إن النخبة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك أن النخبة تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر من التأثير والنفوذ[2].

ولتحقيق أهداف الدراسة فإن التعريف الذي اعتمدت عليه في تحديد مفهوم النخبة المقصود بالدراسة، هو الذي أشار إليه كل من لويل فيلد، وجون هالي، وبنتام، وعياد البطنيجي، فقد أشاروا إلى النخب التي تملك مداخل صناعة القرار من خلال المناصب التي تحتلها في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها من أحزاب سياسية، ووسائل إعلام، وبناءً علية فإن النخبة المقصودة بالدراسة: هي نخبة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني المنتخب عام 2006م، والبالغ عددهم 132 عضواً، والذين يمثلون الشعب الفلسطيني في كل من قطاع غزة، والضفة الغربية في السلطة البرلمانية، بيت صناعة القرار، ورسم السياسات العامة في النظام السياسي.

---

[1] الجمال، احمد، ***النخبوية***، مجلة شؤون عربية، العدد 141، ربيع 2010، ص 140.

[2] اوشيك، محمد، **النخبة السياسية في السودان: دراسة سوسيولوجية لأعضاء الحكومة في الفترة من 1969-1985**، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997، ص 6.

المطلب الثاني: مداخل دراسة النخبة السياسية

اعتمد الباحثون في علم الاجتماع السياسي، مجموعة من المداخل التي تسهم في تحديد النخبة السياسية، للتعرف على تكويناتها، من حيث الدور الذي تلعبه في أي نظام سياسي، وهذه المداخل هي:

1- مدخل الملاحظة التاريخية.
2- مدخل الشهرة أو السمعة.
3- مدخل صنع القرار.
4- مدخل المنصب (المكانة).

أولا: مدخل الملاحظة التاريخية: (Historical Observation Approach)

يعد مدخل الملاحظة التاريخية من أقدم المداخل التي استُخدمت لدراسة النخبة السياسية، وقد استخدمه كل من باريتو وموسكا، والآلية المعتمدة فيه هي آلية البحث في السجلات والوثائق والمصادر الرسمية التاريخية، لتتمكن من التعرف على أعضاء النخبة، وهذا يعكس القصور في فعاليته؛ لأنه يفتقر إلى البيانات الحديثة عن النخبة والتغيرات التي طرأت على أحوالهم وخصائصهم[1].

ثانيا: مدخل السمعة أو الشهرة: (Reputational Approach)

يهتم هذا المدخل بالأشخاص ذوي السمعة أو الشهرة؛ لأنهم يمتلكون القوة والنفوذ السياسي في المجتمع، وبناءً عليه ينتقي الباحث مجموعة بحثية من المجتمع، ويطلب منهم ذكر أصحاب النفوذ والقوة السياسية فيه، ويعني هذا أن النخبة السياسية، تحدد وفق رؤية الباحث، ويُعد هذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً في دراسة النخبة السياسية، وأكثر ملائمة لدراسة النخبة السياسية في المجتمعات الصغيرة أو المتوسطة وأكثر ملائمة لدراسة النخبة السياسية لأن

[1] عارف، نصر، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية، " الإمكانيات والإشكاليات** "،20 /3 /2010، موقع بحوث الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4388.html

سلطة صناعة القرار محددة ومعروفة لدى أفراد المجتمع، بعكس المجتمعات الكبيرة والمعقدة، إلا أن هذا المدخل يفتقر للموضوعية ويعطي مجالا أكبر للذاتية في تحديد النخبة الحقيقية، لاعتمادها على السمعة والشهرة فقط[1].

ثالثا: مدخل صنع القرار (Decisional Approach)

يفترض هذا المدخل أن المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي، هي دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع، وبناءً عليه يقوم الباحث في تحليل عمليات صنع القرار في القضايا الرئيسة، عبر متابعتهم في عملية صنع القرار، يقوم من خلالها بتحديد أعضاء النخبة السياسية[2].

وبالرغم من أهمية هذا المدخل في دراسة النخبة السياسية وتحديدها، إلا أن عليه بعض المآخذ، فهو يتسم بالقصور ويكمن في تحديد القضايا والمشاكل المهمة في المجتمع مما يؤدي إلى عدم تمكن المشاركين في الدراسة من اتخاذ القرار حيالها، وهذا يجعل الباحثين أكثر تحيزاً لمشاكل معينة دون غيرها عند اتخاذ القرار بخصوصها، وإهمال قضايا أخرى تتطابق مع عملية صنع القرار فعلياً، لتظهر الانتقائية في اختيار المشاكل، كما أن عملية صنع القرار من الناحية الرسمية قد لا تتطابق مع عملية صنع القرار من الناحية الفعلية، وللتخلص من إشكالية هذا المدخل، فقد فضل عدد من الباحثين استخدام أكثر من مدخل أو دمجه لتحديد النخبة السياسية خوفاً من الوقوع في قصور استخدام بعض المداخل المنفردة وسلبياتها[3].

رابعا: مدخل المنصب أو المكانة (Positional Approach)

يستخدم هذا المدخل لتحديد أعضاء النخبة السياسية من خلال المنصب الرسمي الذي يشغلونه في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكونهم أصحاب القوة في المجتمع؛

---

[1] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص ص 37 – 38. أنظر أيضا، اوشيك، محمد، **النخبة السياسية في السودان**، مرجع سابق، ص 65

[2] اوشيك، محمد، **النخبة السياسية في السودان**، مرجع سابق، ص 66

[3] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص ص 39 – 40.

لأن قوة الشخص مرتبطة في تدرجه الرسمي في مؤسسات المجتمع، والفرضية التي يستخدمها هذا المنهج " تنص على أن من يسيطر على المناصب السياسية في المجتمع هم الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية من الذين لا يشغلون المناصب السياسية "[1].

وأول من استخدم المنصب الرسمي من رواد النخبة المعاصرين هو (سي رايت ميلز) (C.wright Mills) وقد استخدمه بصفته أحدَ أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأمريكي؛ ليؤكد أن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث لا تنسب إلى طبقة أو أفراد، وإنما تنسب إلى مؤسسات، ويكفي الانتماء النظامي، أو الموقع الرسمي في مؤسسة ما، لبيان فعالية هذا الفرد وسيطرته على شؤون المجتمع[2].

أي أن المنصب هو الذي يعطي الشخص القوة والقدرة على التأثير في الناس، ويسجل على هذا المدخل عدة عيوب، منها أنه لا يوجد تلازم حتمي بين عضوية النخبة، وشغل المناصب السياسية الرسمية العليا، أي بين المنصب والقوة، كما أن هذا المدخل لا يعطي الفرصة الكافية للتعرف على الأشخاص من خارج النخبة الذين يؤثرون على صانعي القرار من غير الرسميين، وخاصة المؤثرين في المجتمع ممن لا يشغلون مناصب هامة، كما أن هذا المدخل يميل إلى المغالاة في التأكيد على النفوذ الظاهري لأصحاب المناصب والتقليل من شأن قدرة من هم خارج إطار المؤسسة الرسمية ونفوذهم[3].

المطلب الثالث: قنوات تجنيد النخبة السياسية ودورانها

تعتبر أدوات التجنيد، ودوران النخبة السياسية بعض المؤشرات التي من خلالها نصل إلى فهم أعمق لطبيعة الظروف والمؤثرات التي يتسم بها أي نظام سياسي لدراسة طبيعته بما فيها النخب السياسية والدور الذي تلعبه من خلال تبوئها لمراكز صنع القرار السياسي في كل مؤسسات النظام السياسي.

---

[1] أوشيك، محمد، **النخبة السياسية في السودان**، مرجع سابق، ص 65،

[2] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 25.

[3] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص 35.

فعملية التجنيد السياسي بموجبها يتم اختيار القيادات وإعدادها، وتأهيلها لتتولى المناصب السياسية أو ترقيتها إلى مناصب أعلى، وهذا الإسناد السياسي تكسب القيادات بناءً على مؤهلات ومهارات يتمتعون بها، ومنحهم الفرصة في المشاركة السياسية في اتخاذ القرار في مؤسسات صنع القرار، إنما يتم من خلال آليات وأدوات وعلى رأسها الأحزاب السياسية، من خلال استخدامها الآلية الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات التي تسهم في تجنيد القيادات وتوليدها؛ لتتولى مناصب قيادية سواء أكان في المؤسسات السياسية في الدولة، أم في المؤسسات المجتمعية المختلفة المتمثلة في الاتحادات والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني المؤثرة في المجتمع وتوجهاته[1].

فمجموعة الآليات العملية التي يتم بموجبها عملية التعبئة والتنظيم، وانضمام الأفراد للمؤسسات السياسية تلعب دوراً نشطاً في مواقع النخبة، من خلال منحها الترقيات للمناصب العليا، بناءً على مجموعة من المعايير التي تختلف من نخبة إلى أخرى، والمرتبطة بخصوصية النظام، فإما أن تكون لأسباب حزبية وإما عائلية وإما قبلية[2].

ويرى (موسكا) أن تبنى هذه النخبة لمطالب الناخبين، والمناورة بها لم يكن إلا للمحافظة على مكانتها الدائمة داخل الطبقة الحاكمة، فالتجنيد لهذه الطبقة يكون من خلال ثلاثة اتجاهات (الارستقراطية، والأوتقراطية، والديمقراطية) وبرأيه فإن التجنيد من خلال الأرستقراطية، يتم بتجنيد أعضاء جدد للطبقة الحاكمة، من ذوي الطبقة الحاكمة نفسها، ويكون بتقاسم السلطة بين أعضاء النخبة الحاكمة، أما الاتجاه الأوتوقراطي فيتجلى عندما يتم تجنيد النخبة من أعلى إلى أسفل، بعكس الاتجاه الديمقراطي الذي يتم به التجنيد السياسي للنخبة من أسفل إلى أعلى[3].

---

[1] **التجنيد السياسي**، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع الكتروني
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A:

[2] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص 46.

[3] الحسيني، السيد، **السياسة والمجتمع**، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 159.

وبرأي الباحثة فإن التجنيد السياسي من خلال المدخل الارستقراطي يؤدي إلى فقدان الثقة والتعاون بين الشعب والنخبة السياسية الحاكمة، وفقدان النخب الحاكمة رأسمالها الاجتماعي، الذي بدوره يؤدي إلى الثورات والنزاعات الداخلية؛ لأن النخبة أصبحت لا تلبي احتياجات الشعب وتسيطر على مقدراته، ويؤدي إلى استبدال النخب بنخب أخرى تؤمن بمطالب الشعب وتتبناها، وغالبا ما تأتي هذه النخب من الطبقات الوسطى، والدنيا التي لعبت دورا نضاليا، وتغيريا في مؤسسات المجتمع المدني، وأحزابه السياسية وبخاصة المعارضة للنظام، وخير دليل على هذا ثورات الربيع العربي التي أطاحت بأنظمة الحكم العربية في كثير من الدول مثل مصر، وتونس، واليمن، وليبيا.

وهذا بدوره يحدث حالة من الدوران للنخبة السياسية، التي تعنى بمعدل التغيرات التي تحصل في تولي الأفراد أو المجموعات المتواجدين في مواقع السلطة، ليؤدي هذا التغيير إلى تحول في قوة الشرائح المختلفة في المجتمع سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، وتعني بحالة الدوران أيضا حلول شخص مكان آخر، أو نخبة بكاملها مكان النخبة الأولى[1].

(فموسكا، وباريتو) أشارا إلى أن مصدر هذه التغيرات هو ارتقاء أفراد من الطبقات الدنيا في المجتمع إلى مستوى الفئة الحاكمة، أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة، وإحلال هذه النخبة المعارضة محل النخبة المسيطرة كما في الثورات والانقلابات، وهو ما يسمى بدورة النخبة. فدورة النخبة التي أشار إليها (باريتو) هي انتقال الأفراد من اللانخبة إلى النخبة، وفقدان الطبقة الحاكمة لمكانتها، وظهور النخبة الجديدة وامتلاكها لعناصر القوة [2].

فأي تغيير سيؤثر على قوة النخبة القديمة ومركزها وسيضعفها، ويعود هذا إلى عدم ثقة أفراد النخبة وأيمانهم بأنفسهم، فأمثلة التغيرات الداخلية، والخارجية قد تكون ببروز أفكار جديدة، وتقنيات حديثة، أو قوى عالمية أو إقليمية جديدة، تؤثر في تنظيم نخب استراتيجية جديدة وتجنيدها[3].

---

[1] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص 43.

[2] أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1998، ص ص 118 – 119.

[3] أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، مرجع سابق، ص ص 44 – 45.

وبالرغم من محاولة النخبة الحفاظ على بقائها واستمرارها، إلا أنهـا بحاجـة للتغييـر الداخلي أو الخارجي، فالتغيير الخارجي يتمثل بضعف قدرة النخبة الحاكمة على إدارة الشـأن العام وتحقيق مصالح الشعب، الذي يمارس ضغوطه على النخبة الفاشلة لتحل محلها نخبة أخرى تتمتع بثقة الشعب وتنال شرعيتها من هذه الثقة، فالنخبة الجديدة تحاول تبني سياسـات جديـدة تتلاءم مع مصالح الشعب وطموحاتهم، ومن جهة أخرى فإن أي تغيير في النخبة له آثار علـى جميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية[1].

وارتباطا بالتأصيل النظري لعملية تجنيد النخبـة السياسـية ودورانهـا علـى الحالـة الفلسطينية، فإن النخبة السياسية الفلسطينية التي تشكلت في ظروف غير طبيعية، وعانـت مـن عدم الاستقرار والتشتت، وغياب السيادة والاستقلال وعاشت حالة نضالية ثوريـة فـي دائـرة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والمتغيرات السياسية التي تعاقبت على كيفيـة التعامـل مـع القضية الوطنية الفلسطينية محليا وإقليميا ودوليا، فهذه العوامل الداخلية والخارجية أثرت علـى صياغة تجنيد النخبة ودورانها تاريخيا مما أدى إلى بروز نخب، واختفاء نخب أخـرى، بحكـم المتغيرات التي تؤثر على القضية الفلسطينية، وقد كانت الأحزاب السياسية أكبر مدخل للتجنيـد السياسي وبخاصة بعد تولي منظمة التحرير الفلسطينية إدارة العمل السياسي، والنضالي للقضية الفلسطينية، فهذه النخب التي جاءت من رحم الأحزاب العربية، لتخفي بدورها النخب التي كانت موالية سواء للنظام الأردني أو المصري، ولأنظمة أخرى، وأعادت تشكيل الهويـة الوطنيـة، بتبنيها خطابا استراتيجيا للمقاومة والعمل السياسي، لتتمكن الفصائل الفلسطينية من تجنيد الآلاف من اللاجئين الذين أصبحوا مصدراً للتجنيد السياسي والداعم لاسـتمرارية الوجـود السياسـي المقاوم لها، ليمنح منظمة التحرير الفلسطينية مدخلا لتشكيل القوى التنظيمية، والاتحادات الشعبية والنقابية والطلابية، والمؤسسات الوطنية، التي برز دورها بشكل فاعل خلال الانتفاضة الأولى، والتي أدت إلى دخول معظم قياداتها الميدانية السجون الإسرائيلية نتيجة توليها إدارة الصراع في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بشقيها الوطني والإسلامي، لتصبح الحركة الأسيرة الفلسطينية أكبر

[1] السـعيد، جـواد، **نظريـة النخبـة فـي المفهـوم السياسـي، 10 /1 /2010**، موقـع المثقـف الإلكترونـي: http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=9524:2010-01-10-03-53-32&catid=34:2009-05-21-01-45-56&Itemid=53.

مصدر لتجنيد النخبة السياسية الفلسطينية ودورانها، وفي الغالب فإن التنظيمات السياسية الفلسطينية لم تعتمد على الآلية الديمقراطية في التجنيد، ودوران النخبة داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وإنما اعتمدت على الحصة (الكوتا) في توليها مواقع صنع القرار في تنظيماتها السياسية[1].

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ونتيجة للحراك السياسي والاجتماعي، وللمتغيرات السياسية التي ارتبطت بالقضية الفلسطينية، فقد برزت هناك ثلاثة تقسيمات للنخب، **أولها** نخبة السلطة الفلسطينية، مشكلة القيادات التي تعمل في مجال المؤسسة الأمنية والبيروقراطية والاقتصادية الموالية للسلطة، والتي اعتمدت في تشكل النخبة على العلاقات الزبائنية، والولاء التنظيمي، **وثانيها** نخبة الحركات الإسلامية الأصولية المعارضة لتيار السلطة، والتي تبنت المقاومة خياراً استراتيجياً لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تركز نفوذها في المناطق الريفية وشبه الريفية، وفي مخيمات اللجوء، **وثالثها** الشخصيات التي تحتل مواقع ذات مكانه متميزة في القطاعات والمؤسسات الاجتماعية، والأكاديمية، والمهنية، والاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني، فهذه المستويات للنخب سادها حالة من عدم الاستقرار والصراع التنافسي في الرؤى، كون التركيبة النخبوية الفلسطينية لا تحمل صفة الاستقرار والانسجام في الرؤى السياسية[2].

أما السمة التي حكمت تجنيد النخبة السياسية ودورانها بعد الانتفاضة الثانية وبخاصة بعد مشاركة القوى، والتيارات الوطنية والإسلامية عدا حركة الجهاد الإسلامي في الانتخابات التشريعية الثانية، وما سبقها من انتخابات محلية، فقد عكست تغيرا واضحا في رسم الخريطة السياسية، ومصادر تجنيد النخبة السياسية ودورانها لإدارة مؤسسات السلطة، وكون النخبة المقصودة في الدراسة هي نخبة المجلس التشريعي الثاني، فإن التغيير في التجنيد، ودوران النخبة التشريعية كان على النحو التالي:

---

[1] عبد الهادي، زهير، **التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية " الجديدة" على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2007، ص ص 45-47

[2] خضر، حسن، **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية**، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله، 2003، ص ص 29-31

فقد تميزت نخبة المجلس التشريعي الثاني بأنها متعلمة وتحمل شهادات عليا تصل نسبتها إلى 85.6% . 23.5% منها من حملة شهادات الدكتوراه، وإن دل هذا على شيء، فهو يدل على أنّ الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تعد مصدرا مهما في عملية تجنيد النخبة السياسية ودورانها[1].

وارتباطا بالخلفية الوظيفية، فقد شكلت مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وطبقة المحاضرين، والجامعيين، ورجال الأعمال النسبة الأعلى في نخبة المجلس التشريعي الثاني، لتمثل 53 نائبا تكنوقراطيا و30 نائبا أستاذاً وجامعياً[2]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية المؤسسات الأكاديمية واستمرارها، وعلى عظمة دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بصفته مصدراً لتجنيد النخبة السياسية.

والمصدر الآخر الذي يُعد أحد قنوات التجنيد السياسي، ويلعب دورا بارزا في عملية دوران النخبة، هو الحركة الأسيرة الفلسطينية، التي لعبت دوراً سياسياً ونضالياَ في استمرار المقاومة، وإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وقد مثل تصاعد عدد المعتقلين الأمنيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالهم الضفة الغربية، وقطاع غزة عام 1967م، ليصل عددهم حوالي 800,000 أسير وأسيره، هو أكبر مؤشر على تعاظم دور هذه الشريحة في رسم معالم الخريطة السياسية الفلسطينية، ونخبها السياسية[3].

وفي الانتخابات التشريعية الثانية بلغ عدد المرشحين الأسرى 31 أسيرا من أصل 314 مرشحا، فاز منهم 15 أسيرا لتشكل نسبتهم 11.4% من إجمالي أعضاء المجلس التشريعي الثاني، منهم 11 نائبا محسوبين على حركة حماس، وثلاثة نواب محسوبين على حركة فتح، ونائبا واحدا على الجبهة الشعبية، عدا عن حملة الاعتقالات التي طالت معظم الكتل البرلمانية،

---

[1] حرب، جهاد، **البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني، الانتخابات الفلسطينية الثانية: الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2007، ص ص 212-213

[2] حرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية**، مرجع سابق، ص 215

[3] بيان صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله، 2012/4/5.

وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور (عزيز دويك)، لتكون الحصة الكبرى لنواب حركة حماس، فقد اعتقل 45 نائبا من أصل 47 من نواب الضفة الغربية، والمؤشر الآخر الذي يشير إلى الدور السياسي للحركة الأسيرة، هو المبادرة السياسية التي صاغتها قيادات الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتي شكلت قاعدة وحدوية لبرنامج سياسي مشترك، هي وثيقة الأسرى التي عرفت لاحقا بوثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 2006/6/27م[1].

وبشكل عام يمكننا القول أنّ مصادر تجنيد النخبة السياسية الفلسطينية ودورانها يكون من خلال الأحزاب السياسية، والمؤسسات البيروقراطية، والتنظيمات والحركة الأسيرة، والمؤسسات التعليمية والاكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني التي تشمل، الاتحادات والنقابات، والمؤسسات الخيرية والأهلية والأندية الشبابية .

المطلب الرابع: البنية الاجتماعية، والفكرية الثقافية للنخبة السياسية الفلسطينية

أولا: البنية الاجتماعية للنخبة السياسية الفلسطينية

تكونت البنية الاجتماعية للنخبة السياسية الفلسطينية قبل نكبة عام 1948م، من كبار ملاكي الأراضي وكبار التجار، وقد تمركزت هذه البنية في المدن، ووظفت كل قوتها الاقتصادية، ومناصبها الدينية والإدارية العليا؛ لتحتل مكانتها السياسية، ولتأخذ البعد العائلي التقليدي، والحمائلية دوراً ومعياراً مهماً للتجنيد السياسي[2].

وبفعل نكبة عام 1948م التي كان لها سماتها وخصوصيتها في إدخال مفردات جديدة في القاموس السياسي الفلسطيني، عندما حولت الشعب الفلسطيني إلى شعب لاجئ مشتت

---

[1] صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة "1996-2006"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص37.

[2] هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2002، ص 24.

جغرافيا، انعكست على الوعي الوطني الفلسطيني، وتشكل النخبة السياسية الفلسطينية، وأصبحت المخيمات هي مصدر فرز القيادات الفلسطينية[1].

وعلى إثر ذلك عاشت الساحة الفلسطينية حالة من الضياع، والتشتت إلى أن تأسس أول حقل سياسي وطني فلسطيني مع تأسيس منظمة التحرير عام 1964م، وتشكُل مؤسساتها الوطنية منتجة نخبها السياسية صاحبة القرار السياسي والتنظيمي والمالي والإعلامي والدبلوماسي، وقد عكس المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي تشكل من رجال الأعمال العاملين في الدول العربية، وتكنوقراط الطبقة الوسطى (ذات البعد القومي، والناصري، والبعثي)، وأقلية صغيرة من أفراد المنظمات الفدائية، وكما يرى جميل هلال فقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن تحول نوعي في تركيبة النخبة السياسية الفلسطينية من خلال أربعة جوانب مهمة:

الأول: إنتاجها نخبة وطنية وحقل[2] سياسي وطني، أظهرا تجديداً لمفردات الهوية الوطنية، وحاولا تشكيل روابط بين مكونات المجتمع الفلسطيني. **والثاني:** تغير التكوين الطبقي لهذه النخب مما أدى إلى دوران القيادات الأولى في فصائل المقاومة التي انحدرت من أصول برجوازية صغيرة حديثة، ليحل محلها رموز قيادية غالبيتها من خريجي الجامعات العربية. **والثالث:** تحول القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها منظمة التحرير الفلسطينية التي تميزت بالتنظيم والتعبئة الوطنية، لتصبح المخيمات ركيزتها الأساسية في التجنيد السياسي، بالإضافة إلى خريجي الجامعات، والمثقفين، والمهنيين، والعمال، والطبقة البرجوازية الصغيرة. **الرابع:** التحول في التكوين الفكري الأيديولوجي للقيادة الجديدة التي تأثرت كثيراً في حركات التحرر العربية والعالمية[3].

---

[1] البرغوثي، سمر، **السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008، ص96.

[2] مصطلح الحقل: هو مصطلح استخدمه الكاتب جميل هلال في دراساته ويعني التغير المستمر في النظام السياسي، فهو يستبدل كلمة نظام بكلمة حقل .

[3] هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص 39- 42

فهذه الخصوصية للحالة الفلسطينية التي اتسمت بفقدان الكيان السياسي، وحالة التشتت المكاني أثرت على طبيعة تشكل النخبة السياسية الفلسطينية، من خلال تكويناتها الطبقية والاجتماعية، وتحالفاتها وعلاقاتها ومصادر دعمها، ضمن سياسات واستراتيجيات متباينة مرتبطة بظروف كل تجمع وطني فلسطيني وخصوصيته، فهذه التحولات السياسية المرحلية التي تعرض لها الكيان الفلسطيني، منذ نكسة عام 1967م إلى ما بعد قيام السلطة والوطنية الفلسطينية، انعكست على عملية تجنيد النخبة، ودورانها وتركيبتها الاجتماعية، بما يتلاءم وخصوصية المرحلة، وسنلقي الضوء على تركيبة النخبة وعلى العوامل التي أحدثت تغييرا في بنيتها الاجتماعية من خلال التصنيف الزمني على النحو التالي:

1: النخبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ما بعد تشكلها عام 1964م

تكونت منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلتها الأولى من قادة فصائل العمل الوطني المقاوم وقد تزايدت بعد عام 1967م، ونجحت نخبتها الجديدة في استقطاب مدَها الجماهيري الفلسطيني، وأكد تكوينها الطبقي، وبرنامجها النضالي مقدرتها على الاستقطاب والمصداقية، وشكلت المنظمة الحاضنة التي تنتج، وتضفي الشرعية على النخبة السياسية على المستوى الوطني، ولم تطرأ تحولات جذرية على تكوين تشكيل الهيئات القيادية وآلياتها للمنظمة، وفصائلها لفترة تاريخية طويلة، حيث مارست قيادتها الأولى فعالياتها ضمن مؤسساتها المختلفة التي كانت خارج إقليمها الوطني، وضمن المحيط الإقليمي المتواجدة فيه[1].

فالنخبة المؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت ميثاقها القومي، ذات المد العربي القومي في منهجيتها لتحرير فلسطين، وكان للنخبة السياسية الثانية في منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمل فكرا مستقلا، والتي تحمل شعار الكفاح المسلح من منطلقات فلسطينية، ليتسع نطاق تشكلها الذي اعتمد على قاعدة الشباب اللاجئين؛ لأنها تعبر عن مطالبهم الاجتماعية والوطنية، وبعد هزيمة عام 1967م، التي أحدثت هزات عنيفة في توجهات النخبة السياسية، وأظهرت عجز المنظمة والأنظمة العربية، وهذا ما انعكس على توجهات النخبة السياسية في

[1] هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية**، المرجع السابق، ص 43.

تجربتها في معركة الكرامة عام 1968م الذي قادته حركة فتح لتعيد الروح الكفاحية للشباب اللاجئ، لتتولى حركة فتح قيادة المنظمة منذ عام 1969م وإدارة مؤسساتها[1].

وقد أدخلها هذا في علاقات تنافسية، وتوترات مع تلك الدول في بعض محطاتها التاريخية لكونها تشكل خطراً على أنظمتها، أو لاحتوائها في ظروف أخرى، زد على ذلك انشقاقات الفصائل بعضها عن بعض، لتصل هذه الانشقاقات داخل الفصيل الواحد، وبالرغم من هذا فقد ظلت مسألة القيادة الأولى في منظمة التحرير الفلسطينية مرتبطة بالشخصيات الفلسطينية القيادية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ مما جعل نخبة المنظمة تستأثر بالقرار الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي[2].

2: النخبة السياسية الفلسطينية ما بعد حرب حزيران 1967م – الانتفاضة الأولى 1987م

بعد نكسة عام 1967م واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، برزت ثلاث قوى متصارعة، لتعزيز نفوذها داخل النخبة السياسية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، فالأولى هي نخبة منظمة التحرير الفلسطينية التي عززت مكانتها الدولية والإقليمية والعربية، وعملت على تنظيم مؤسساتها داخل الوطن وخارجه لاستقطاب كوادر جدد لها وتنظيمهم، فيما حاول النظام الأردني والمصري تأسيس نخبة سياسية بديلة عن نخبة منظمة التحرير الفلسطينية، وركزت على البعد العائلي ذات النفوذ التقليدي وعلى كبار التجار، وملاكي الأراضي من خلال تقلدهم مناصب إدارية في الحكم المركزي والمحلي، بما يتوافق ومصالحها الخاصة، ولم يكن حسم الصراع بين هذه القوى سهلاً بحكم تداخل العلاقات التاريخية والاقتصادية والفكرية، وبحكم تنامي دور منظمة التحرير في الأراضي الفلسطينية، فقد حُسم تشكل النخب السياسية لصالح منظمة التحرير، وبخاصة بعد الانتخابات البلدية عام 1976م، وبعد اندلاع الانتفاضة الأولي عام 1987م، التي عقبها فك الارتباط الأردني الفلسطيني عام

[1] البرغوثي، سمر، **السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص100-102

[2] المرجع السابق، ص 154

1988م الذي قلص نفوذ القيادات التقليدية، لتنحدر الخلفية الاجتماعية لنخبة القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة من جيل الشباب في المخيمات الفلسطينية، والريف الفلسطيني[1].

ومن جهة أخرى شكلت الانتفاضة الأولى منعطفاً رئيساً لانطلاق الإسلام السياسي المقاوم؛ مما أدى إلى ظهور نخبة جديدة منافسة للنخبة الوطنية ممثلة بحركة حماس والجهاد الإسلامي، وإلى رفض هذه الحركات الانضمام للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على انطلاقتها، وإيديولوجيتها بصفتها إطاراً إسلامياً مقاوماً، واستطاعت هذه الحركات التي ترتبط جذورها في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الريفية وشبه الريفية، والطبقة الوسطى في المدن الفلسطينية، تحقيق استقطاب جماهيري منذ بدايات الانتفاضة الأولى عام 1987م، ليُجمل حسن خضر، بأن تركيبة النخبة السياسية الفلسطينية في فترة الانتفاضة الأولى تشكلت بمجملها من الأكاديميين والمهنيين والمثقفين، والنشطاء السياسيين الذين تنحدر أصولهم الاجتماعية من الفئة الدنيا للطبقة الوسطى، لتحظى هذه بمكانة وشرعية واسعة النطاق بين الجماهير الفلسطينية بشقيها الوطني والإسلامي[2].

3: النخبة السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م

بعد اتفاقية أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أُدخل إلى تركيبة المجتمع الفلسطيني نخبة جديدة هي نخبة الخارج المعروفة (بنخبة العائدين) وقد احتل هؤلاء مناصب رفيعة في السلطة؛ مما أدى إلى خلق حالة من الإرباك بين نخبة الداخل ونخبة الخارج، ولكسب ود أفراد المجتمع لكونهم رافعة اجتماعية لها، فقد أُعتمد التوظيف غير المدروس الذي أخذ بعداً تنظيميا، وكرس مفهوم الواسطة والمحسوبية والعائلية والعشائرية، وعملت هذه على عسكرة المؤسسات البيروقراطية بضخ أعداد هائلة في الأجهزة الأمنية من الذين لعبوا دورا قياديا في الانتفاضة الأولى[3].

---

[1] هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص 54-56

[2] خضر، حسن، **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2003، ص ص 24-25

[3] المرجع السابق، ص ص29- 30.

إن هذا التحول في النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة باستثناء بروز نخبة التيار الإسلامي، وارتباط نخبة الداخل بمشروع التسوية والمفاوضات والاعتراف بإسرائيل، كان لـــه تأثير في آلية تشكيل النخبة التي سعت للتحول الدولاني بعد قيام السلطة الفلسطينية، وبالرغم من ذلك؛ فإنه لا يوجد اختلاف في التركيبة الاجتماعية بين نخبة التيار الإسلامي ونخبة الداخل ذات البعد العلماني، فهما يتكونان من الطبقة الكادحة والبرجوازية الصغيرة، إلا أن طبقة التجار كانت داعمة للتيارات الإسلامية، وكبار الرأسماليين، والمثقفون لعبوا دوراً في دعـــم نخبـــة منظمـــة التحرير الفلسطينية وتكوينها[1].

ومن جهة أخرى أسهم قيام السلطة الوطنية في بـــروز النخبـــة السياســـية الفلســـطينية المعولمة، من خلال قيادتها مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته النخبوية، والمهنيـــة المرتبطـــة بمصادر الدعم والتمويل الخارجي بأجندة تحاول تمريرها وفرضها، وتميزت هـــذه المنظمـــات بحالة من التنافس والصراع الشخصي، وسادت حالة من الصراع والتنافس بين السلطة السياسية، وقوى المعارضة من أجل السيطرة على هذه المؤسسات، ويـــرتبط الكـــادر القيـــادي للنخبـــة الفلسطينية المعولمة بالقوى، والتنظيمات السياسية الفلسطينية اليســـارية؛ لتلعـــب دوراً مهمـــاً، وبخاصة في انتفاضة الأقصى، وقد عملت هذه المؤسسات الأهلية على تطوير قدراتها المهنيـــة والتفاوضية وبرامجها، وكثيراً ما اصتدمت في أجنـــدة الـــدول المانحـــة، ورؤيتهـــا النخبويـــة والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية والسياسية، وهذا يتناقض مع الرؤية الفلسطينية في كثير من الأحيان، وكان لضعف الأطر السياسية والنقابية والنسوية الجماهيرية والاتحادات الخيريـــة وغيابها، في مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية دورٌ في بروز هـــذه النخبـــة المعولمـــة، التـــي أصبحت جزءاً من ظهور المنظمات الاجتماعية العابرة للحدود في ظل العولمة، والدعم الغربي الرسمي للمنظمات غير الحكومية، المالي والسياسي المشروط وفق الأجندة الليبرالية المحددة لها للعمل اجتماعياً عن طريق برامج ممولة قصيرة الأمد[2].

---

[1] هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص76- 77

[2] حنفي، ساري، و طبر، ليندا، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006، ص252. أنظر أيضا، عبد الهادي، زهير، **التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة**، مرجع سابق، ص55-56

ثانيا: البنية الفكرية والثقافية للنخبة السياسية الفلسطينية

ترتبط الثقافة السياسية في المجتمع بمجموعة من القيم، والتوجهات، والمواقف، والتصورات السياسية مثل الديمقراطية، وإدارة النظام والمشاركة السياسية، والتحول في هذه القيم يرتبط بالنخبة ومساومتها المرتبطة بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية، وهي بحاجة لدعم الجمهور لمساندتها، لتحدث تأثيرا فيه[1]. فالثقافة السياسية الفلسطينية المرتبطة بالفكر السياسي، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، والتحولات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، بتعاقب فترات مسيرته النضالية، أدخلت عليه مفردات ومتغيرات ثقافية جديدة شكلت لديه ثقافة سياسية نضالية خاصة[2].

ولكون الثقافة السياسية مرتبطة بالفكر السياسي، فإن مفهوم الفكر السياسي الفلسطيني يرتبط بجملة الأفكار التي تشكل مادة البرنامج السياسي العملي لأي فصيل من الفصائل الفلسطينية، ويؤسس رؤية العمل الوطني ويرسم لها الاستراتيجيات، ويزود التجربة النضالية بالإجابة عن الإشكاليات التي تطرح تجربتها النضالية[3]. وفي البداية أثر النزوح الفلسطيني عن أرضه على تشكيل الفكر السياسي الفلسطيني الذي انعكس بدوره على الثقافة السياسية، واتضح هذا في كيفية معالجة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي علاقة الفلسطينيين مع الإطار الخارجي، وقد تشرب الفكر السياسي أيدولوجيته من التيارات التي تعاملت معه في الإطار الإقليمي، متأثراً بحركة القوميين العرب لترتبط فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية، فيما انتشر فكر حركة الأخوان المسلمين على يد مؤسسها حسن البنا، التي سعت إلى نشر دعوتها وأفكارها في كل من فلسطين وسوريا ولبنان، وكان لها تأثير في صفوف الطلاب الفلسطينيين في الجامعات المصرية، بالإضافة إلى تأثير فكر حزب البعث العربي

---

[1] الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2003، ص ص 13-14

[2] المرجع السابق ص ص 27- 28.

[3] بلقزيز، عبدالإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص59

الاشتراكي على عدد من أبناء الشعب الفلسطيني الذين اشتركوا في القيادة القومية لحزب البعث، إضافة إلى نخبة حركة فتح التي لم تعتمد ايدولوجية محددة في نظامها الداخلي؛ لأنها حركة تسعى لكسب أكبر حشد من تيارات العمل الوطني، وأنها تزعمت قيادة المنظمة[1].

وقد اتجه الباحثون السياسيون في الآونة الأخيرة إلى تقسيمات الثقافة السياسية للنخبة السياسية الفلسطينية، وهذه التقسيمات مرتبطة بطبيعة النخبة التي فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية، فهي تتشكل من ثقافة نخبة الداخل ونخبة الخارج ونخبة التيارات الإسلامية. ويقصد بنخبة الخارج العائدين الذين عاشوا حالة الشتات الفلسطيني، ونخبة الداخل هم الشعب الفلسطيني الذين بقوا في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بعد احتلال إسرائيل لهما عام1967م. إلا أن نخبة الداخل– وبفعل عدم احتفاظها ببنية موحدة قسمت إلى نخبة الداخل الموالية لمنظمة التحرير، ونخبة الحركات الإسلامية.

1: ثقافة نخبة الخارج

أما نخبة الخارج فقد ارتبطت مرجعياتها الفكرية بفكر منظمة التحرير الفلسطينية ببعدها العلماني، أو اليساري، أو الديني، أو المستقل، وقد تبنت منهجية الحل المرحلي على أساس قرارات الشرعية الدولية؛ نتيجة لتعرضها لضغوط داخلية وخارجية، وخوفاً على مكانتها القيادية بعد بروز قيادات الانتفاضة الأولى، مما دفعها إلى القبول بنهج المفاوضات وإنشاء الكيان شبه الدولاني الذي أسهم في عودة آلاف العائدين وعلى رأسهم النخب السياسية لمنظمة التحرير الفلسطيني، والتي تتسم بالبيروقراطية، والتقسيمات الفصائلية، وتراتب القيادات، وقد بنى هؤلاء علاقات زبائنية بعيدة عن التقاليد المحلية، وهم يجهلون بالعقلية الإسرائيلية؛ لأنها واجهتهم من الخارج، فهذه السمات جميعها كانت غريبة عن ثقافة المجتمع الفلسطيني الذي يحمل ثقافة المقاومة، وفرضت هذه النخبة ثقافتها السياسية ببعدها العلماني، وانفتاحها الاجتماعي على المجتمع الفلسطيني، وسيطرت على صناعة القرار، وعززت علاقتها بالعائلية والعشائرية

[1] البرغوثي، سمر، **السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص 104 – 106

والتراتبية البيروقراطية، مما عكس التباين في التجربة السياسية، والثقافية، والاجتماعية بين مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبين الداخل والداخل السياسي[1].

فنخبة الخارج تحمل ثقافة، ورؤية نضالية متأثرة بالعملية السلمية، والتحول من الفكر المسلح إلى التعامل مع العدو الإسرائيلي مباشرة؛ لتحقيق مكاسب منه، هذه التجربة جعلتهم يعتقدون بأن لديهم القدرة على فهم العدو الإسرائيلي ومعرفته، والتنبؤ بسياساتهم وإمكانية التأثير عليه لتعديل هذه السياسات[2].

2: ثقافة نخبة الداخل

ارتبط فكر نخبة الداخل التي تنضوي تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وثقافتها، بفكر نخبة الخارج وثقافتها، وتمثلت منافستها الداخلية في إثبات حضورها المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي مع الفصائل الأخرى، مما منحها مداً جماهيرياً في الشارع الفلسطيني وبخاصة في الانتفاضة الأولى التي قادت العمل الوطني النضالي باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وبعد قيام السلطة أصبحت نخبة الداخل جزءاً من النخبة الرسمية في السلطة التي انشغلت بمشاكلها الداخلية، ومغانم السلطة وبانخراطها في الجهاز البيروقراطي للسلطة، الذي أضعفها أمام جمهورها، وأضعف مدها الجماهيري نتيجة الوهن الذي أصاب كيان السلطة الوطنية الفلسطينية، لتحوز حركة حماس على ثقة الشارع الفلسطيني بالانتخابات التشريعية عام 2006[3].

فحركة فتح التي تمثل الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية والمهيمنة على صناعة القرار فيها، دخلت في تغيرات مرحلية انعكس على ثقافتها وفكرها النضالي، وخاصة بعد تبنيها اتفاقية اوسلو، وما تبعه من قيام السلطة الوطنية التي ساعدت في دخول مئتي ألف عائد إلى ارض الوطن، لينتقل صناعة القرار من الخارج إلى الداخل. ومن ابرز التحولات

---

[1] هلال، جميل، **التحولات في العلاقة بين "الداخل" و"الخارج" الفلسطيني، 2012/1/22**، موقع فيصل باب مفتوح للحوار، الموقع الإلكتروني: http://www.faisal.ps/atemplate.php?id=1785

[2] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 301

[3] المرجع السابق، ص 264

على ثقافتها السياسية والنضالية ما تبنته في مؤتمرها السادس الذي عقد في آب 2009 على ارض الوطن. ومن منطلق إيمانها بالمتغيرات العالمية، التي تنعكس على الوضع الفلسطيني، والإسرائيلي، والعربي، والدولي، التي تؤثر هذه التطورات على عوامل القوة والضعف للحركة، وبما يمنحها من فرص تستفيد منها، ومخاطر عليها تفاديها، فكان توجهها لتبني وسائل وآليات تنطلق منها في مقاومة الاحتلال، أو مواجهة التغيير، أو التكيف معه؛ أهمها المقاومة السلمية بكل أشكالها النضالية ضد الاحتلال والاستيطان، وتركيزها في التوجه للمؤسسات الدولية لتتحمل مسؤولياتها اتجاه حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي [1].

فثقافة حركة فتح وحلفائها من فصائل في منظمة التحرير الفلسطينية، اتسمت بالتحول والتغيير التي آمنت به منذ تبنيها البرنامج المرحلي عام 1974، وما تلاه من تغيرات ادخلها في محطات أثرت على مكانتها ودورها النضالي، بالإضافة إلى ما أصاب جسم الحركة من وهن تنظيمي داخلي افقدها مكانتها القيادية للشعب الفلسطيني، لتصبح حركة حماس منافسا قويا لها، وبخاصة بعد فوزها بالانتخابات التشريعية 2006، ليسيطر على الساحة الفلسطينية برنامجان متصارعان على قيادة الشارع؛ برنامج حركة فتح، وبرنامج حركة حماس.

3: نخبة حركة حماس

حركة حماس ذات المد الاخواني، اتخذت من الإسلام منهج حياة لها، جسمها التنظيمي والسياسي الذي يتوزع داخل وخارج الوطن، محاط بالسرية للمحافظة على قيادات الحركة أمنيا، فهي لا تكشف كل أوراقها للعموم، بل تكشف جزءاً وتخفي جزءاً آخر، وهذا ما يدلل، أن قيادات الحركة تكون معلومة للناس، لكن موقعها الوظيفي داخل الهيكل التنظيمي، من حيث كونهم عضواً في المكتب السياسي، أو في مجلس الشورى، أو الجناح الإعلامي والعسكري، وبخاصة في الضفة الغربية والخارج، يبقى مستواه التنظيمي سراً. فصناعة القرار داخل حركة حماس تكون من خلال أجسامها التنظيمية الممثلة بمجلس الشورى، والمكتب السياسي، والذي يتوزع

[1] البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح"، المقر من المؤتمر العام السادس للحركة، آب 2009، فلسطين، ص ص 13-12

على قطاعات عدة، ليشمل قطاع الخارج بحيث يوزع على الساحات الرئيسية، وقطاع الداخل الذي يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والسجون[1].

فنخبة حركة حماس في الداخل، والتي لم تنخرط في اتفاقية أوسلو، وبقيت تقاوم الاحتلال الإسرائيلي برؤيتها النضالية المرتبطة بالفكر الإسلامي، ومنهجيتها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي من الداخل بصفتها إطاراً مستقلاً عن التيار الوطني الفلسطيني، وتعتبر الفصيل المنافس لنخبة الداخل التي تنضوي تحت مظلة منظمة التحرير، ونخبة الخارج (العائدين) وبخاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، فدخولها النظام السياسي الفلسطيني ادخلها في دائرة العمل السياسي البراجماتي، وبخاصة بعد نهجها في قبول مبدأ الهدنة المشروطة بعدم الاعتراف بدولة الاحتلال، وإنما من خلال طرف ثالث، للخروج من عزلتها وحصارها السياسي، لتطلق موافقتها على الحل المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م دون التنازل عن الحق التاريخي في فلسطين، وهذا ما بدا واضحا من خلال تصريحات قادة حركة حماس، بدءً من اتفاق القاهرة 2005 إلى اتفاق القاهرة 2011، وما تلاه من توقيع اتفاق الدوحة، فهذا التحول الفكري والثقافي لدى الحركة، لو أحسن توظيفه سياسيا بإمكان القوى الفلسطينية أن تبني عليه برنامج الحد الأدنى للفصائل الذي يعتبر ركيزة لتحقيق وحدة وطنية.

وقد اعتمدت الحركة على عاملين أثرا على ثقافتها: **أولهما**، أيديولوجيتها الدينية، **وثانيهما** تجربة الآخرين (نخبة الداخل ونخبة الخارج) والصورة التي تبنتها عن الآخر كانت من خلال تجربته الشخصية، ومن فشل الآخر في تحقيق أهدافه مع العدو الإسرائيلي، فعضو حركة حماس يشكل تصوراته من خلال أيديولوجيته وتجربته مع الاحتلال، ورغم الاختلاف بين نخبة حركة حماس، ونخبة الداخل، إلا أنهما متقاربان في ثقافتهما السياسية أكثر من نخبة الخارج؛ لأنهما عاركا الاحتلال وجها لوجه في الداخل وعرفا تركيبته، وسياساته في الصراع[2].

---

[1] الدبس، معتز، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص ص43-46

[2] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 301

المبحث الثاني

الوحدة الوطنية، تعريفها، ومقوماتها

ترتبط فكرة الوحدة الوطنية بوجود الدولة، ولا تفهم إلا في إطارها، إذ تعني: وجود رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، وهي تقوم على عناصر واضحة ليشعر بها الجميع، ويؤمنون بها لدرجة التضحية من أجل الدفاع عنها، لتظهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية وهي الأمة، ليتم تنظيمها في نظام سياسي، واحتوائها في مؤسسات الدولة لتقدم هذه الدولة بمجموع عناصرها السكانية المنظمة اجتماعيا إلى المنظومة الدولية بصفتها دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن غيرها من الدول[1].

فالوحدة الوطنية لا تقوم إلا على أسس عامة يشترك فيه جميع أفراد المجتمع بجميع فئاتهم الاجتماعية وقواهم السياسية، وهذا التنوع هو ما جعل الوحدة الوطنية ضرورة ملحة لأي نظام سياسي، وحتى تقوم وحدة وطنية قوية ودائمة وقابلة للنمو والتطوير، لا بد من استقلال كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، والمتمثل بمبدأ فصل السلطات، ولا بد من استقلال المجال السياسي وعدم طغيانه وسيطرته على المجالات الأخرى، وبخاصة المجال الاقتصادي المادي والثقافي الروحي، وتنظيمات المجتمع المدني، فالمجال السياسي لا يمكن أن يستقل عن المجالات الأخرى، إلا عندما يكون وطنيًا، أي على قاعدة الوطنية والاستبداد ضدان لا يلتقيان معا، مما يؤكد أن الوحدة الوطنية ليست مجرد تعبير سياسي، فهي تتمثل في وحدة السلطة والمعارضة، وتمتد جذورها إلى الأسس التي قام عليها الاجتماع البشري، وإلى عوامل تطوره وصولا إلى المجتمع المدني الحديث، فهي بمثابة عقد اجتماعي وأخلاقي تجسده الدولة الوطنية والدستور[2].

وبناءً عليه فإن هذا المبحث قد تناول مفهوم الوحدة الوطنية ومركباته كما تناوله الباحثون والمفكرون السياسيون، وبخاصة المرتبطين بالبيئة العربية والإسلامية والفلسطينية بشكل خاص، والخروج بتعريف خاص لهذه الدراسة ومحددات هذا المفهوم فلسطينيا، للارتكاز

---

[1] الخزرجي، ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص186

[2] الجباعي، جاد، **في الوحدة الوطنية... وحدة السلطة والمعارضة**، مجلة صفحات سورية الإلكترونية، 3 /7 / 2008، http://www.alsafahat.net/blog/?p=3636

عليه في تحليل موقف النخب السياسية الفلسطينية وسلوكها في التعامل مع مفهوم الوحدة الوطنية فلسطينيا في الفصول اللاحقة؛ لما لهذا المطلب من أهمية، في حماية المشروع الوطني الفلسطيني بثوابته التي ينادي بها الجميع، وصولا إلى الاستقلال، وتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية.

المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية

بدأ بروز مفهوم الوحدة الوطنية وتشكله بعد حصول الأنظمة الغربية على استقلالها وبخاصة بعد حرب الاستقلال الأمريكية عام 1776م، والثورة الفرنسية عام 1789م ففي القرن الثامن عشر ظهر مصطلح الوحدة القومية، وبفعل التطورات السياسية في أوروبا، فقد تطور مفهوم الوحدة القومية ليصبح تحت عنوان الوحدة الوطنية[1].

وقد كان للتجربة الوحدوية الأوروبية التي حققت نجاحا ملحوظا في تشكيل الوحدة القومية، وما تلاها من تحول في تدعيم مفهوم الوحدة الوطنية وتقويته بين وحداتها الجغرافية، أثرٌ واضح على العالمين العربي والإسلامي، فقد حاولا الاقتداء بها؛ لما أفرزته هذه التجربة من مفاهيم، ومصطلحات لها مدلولات نابعة من مفهوم الوطن، وقد أخذت هذه المصطلحات مكانا لكي تحافظ على الكيانات الموجودة: لتسهم في مسيرة الإصلاح لمصلحة الوطن الواحد، وبخاصة بعد التقسيم والتمزق الذي حصل في الأمتين العربية والإسلامية بفعل عوامل الصراع الداخلي والاستعمار الخارجي، بهذا البعد ومدلولاته يمكن القول إن مصطلح الوحدة الوطنية لم يكن إسلاميا عربيا، بالمفهوم السياسي الحديث إذ لم ترد أدلة في الكتاب والسنة تشير لذلك[2].

لهذا اختلف الباحثون العرب في تعريف الوحدة الوطنية؛ لاختلاف ثقافتهم وايدولوجيتهم، وتأثر المعاصرين منهم بالمدارس الغربية والأوضاع الخاصة بالدول العربية التي نشأوا فيها، وقبل مناقشة مفهوم الوحدة الوطنية، أود الإشارة إلى مركبات المفهوم:

---

[1] درويش، عبد العزيز، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: فتح وحماس نموذجا**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010، ص19.

[2] درويش، عبد العزيز، مرجع سابق، ص20-21

فهو مفهوم يتألف من عنصرين (الوحدة) و(الوطنية) ويتشكل المفهوم من اندماج هذين العنصرين. فكلمة (الوحدة) مرادفة لكلمة اتحد أو انفرد، وتعني تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحداً، أي صارت شيئا واحدا". وفي النظام السياسي (الوحدة) تعني: اتحاد أمتين أو أكثر في كل مكونات النظام السياسي (الرئاسة، الجيش، الاقتصاد) وإذا ما توافر ذلك لأمة أصبحت أمة واحدة"[1].

أما مفهوم الوطنية فهي: " كلمة مستمدة من كلمة الوطن الذي يكون مكان إقامة الإنسان ومقره، سواءاً ولد به، أم ولد بمكان آخر، وجاء ليقيم فيه ". وهي تعني " الإخلاص في حب الوطن والتضحية من أجله في سبيل الحفاظ على كيانه وتراثه". فالوطنية تنبعث من حب الإنسان لأرض الآباء والأجداد فهي ارتباط الإنسان مادياً بالأرض التي يعيش عليها، وعدم استطاعته الابتعاد عنها؛ لأنه ولد في هذه الأرض وعاش عليها"[2].

أما الوطنية برأي سليمان الطماوي، فتعني: " انتماء الإنسان إلى دولة معينة يحمل جنسيتها ويدين لها بالولاء، وقد ربط مفهوم الوطنية بمفهوم الدولة التي تمثل جماعة من الناس، تعيش بحالة من الاستقرار على إقليمها، وتخضع لحكومة منظمة "[3].

فيما ربط عادل محمد صادق مفهوم الوطنية بمفهوم الوطن الذي هو عامل دائم وأساسي للوحدة الوطنية، ومن هنا جاءت كلمة وطني التي يوصف بها كل شخص يقيم في هذا الوطن، معبراً عن انتمائه لمجتمعه وإخلاصه له، واعتبر الإنسان العنصر الأساسي في قيام الوحدة الوطنية على أرضه وارتباطه بكل قضاياه بشكل اختياري وعن طيب خاطر[4].

أما الوطنية برأي عبد العزيز الرفاعي، فهي: حب الإنسان لوطنه بسب عمق الانتماء إليه، وقد فَرقها عن مفهوم القومية التي تعني: حب الأمة؛ بسبب ترابط أفرادها، وبسبب الاعتقاد

---

[1] **المعجم الوسيط**، الجزء الثاني، مطبعة مصر، 1961، ص1028

[2] صادق، عادل، **الوحدة الوطنية في قبرص**، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة،1980. ص 22

[3] الطماوي، سليمان محمد، **الوحدة الوطنية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص17.

[4] صادق، عادل محمد زكي، **الوحدة الوطنية في قبرص**، ص11، مرجع سابق. انظر أيضا ناجي، عزو، موقع الكتروني سابق.

أو وحدة الأصل أو الاشتراك باللغة والتاريخ والتماثل في ذكريات الماضي، إلا انه أكد بأن هناك توافقاً بين الوطنية والقومية على اعتبار أن حب الوطن يتضمن حب الأرض والوطن، وأن الوطنية تنطبق على القومية بشرط أن يكون الوطن هو: مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة، وتدير سياستها الدولة، ومثَل انطباق الوطنية العربية على القومية العربية[1].

وبعد هذا التوضيح لمركبات المفهوم، سأتناول تعريف " **مفهوم الوحدة الوطنية** " من وجهة نظر مجموعة من الباحثين السياسيين وبخاصة المعاصرين منهم:

فقد عَرف جواد بولس الوحدة الوطنية بأنها: " التعايش بين المجموعات الدينية والعرقية داخل الدولة"[2]. ورأى عبد العزيز الرفاعي بأنها " تجمع لكل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف أعلى يسمو فوق كل خلاف، أو تحزب ويكون ولاء الجميع للوطن وليس لطائفة أو مذهب". وأجمل محمد عمارة تعريف الوحدة الوطنية بأنه "حالة التآلف بين أبناء الأمة الواحدة من خلال الروابط القومية وحقوق المواطنة، بعيداً عن التمييز والتفرقة بين أبناء الأمة بسبب المعتقد أو الدين"[3].

أما عبد السلام إبراهيم البغدادي فقد رأى بأن الوحدة الوطنية هي: " الإجماع على ثقافة وطنية مشتركة بإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب، والأقليات الأثنية من جانب آخر، لتحقيق التفاعل بين جميع مواطني الدولة بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية، أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية "[4].

أما مدير مركز الإشراف التربوي بمركز السويدي د. عبد الله بن ناجي آل مبارك فقد انطلق من منظوره الذاتي المرتبط بواقع المملكة العربية السعودية، لتعريف الوحدة الوطنية إذ

---

[1] ناجي، عزو، **مفهوم الوحدة الوطنية قديما وحديثا**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق .

[3] المرجع السابق .

[4] بغدادي، عبد السلام **إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص ص291-294. انظر أيضا ناجي، عزو، موقع الكتروني سابق

اعتبرها من المسلمات في الوطن، لما لها من دور فاعل في تقوية الوطن وحمايته؛ لأنها من مكتسباته التي تمنحه تفوقا وتطورا في جميع المجالات، وتميزه عن المجتمعات الأخرى، وذكر أن الوحدة الوطنية: "هي اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد تحت راية حكم واحدة "[1].

أما الكاتب العراقي أحمد محمد النقشبندي فقد ربط مفهوم الوحدة الوطنية بالشعور الصادق والمسؤولية الجماعية لكل الأطراف داخل المجتمع الواحد تجاه الوحدة الوطنية دون تطرف، أو تفريط في الحقوق، وهذا يكون بالالتزام الكامل غير المقيد بسيادة القانون. وأما الكاتب المصري د. حسن أبو طالب من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فعرف الوحدة الوطنية من خلال استعادة الخبرة التاريخية التي تعني: تضامن الأمة بكل أقطابها الدينية، حفاظا على تراثهم الإنساني والاجتماعي وفق إطار دستوري وقانوني قائم على المساواة ويحفظ الحقوق والواجبات في كل الطوائف. وأما حمزة منصور أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن فيرى أنها: فريضة شرعية وضرورة حياتية تعمل على بناء المجتمع، واعتبر أن الوحدة الوطنية تقوم على وحدة المشاعر تجاه قضايا الوطن والأمة وتكامل البرامج، ووحدة الأهداف مع مراعاة الخصوصية لكل شرائح المجتمع[2].

وعرف الكاتب الفلسطيني فيصل حوراني الوحدة الوطنية من خلال مأساة الشعب الفلسطيني، وربطها بهدف مشترك يجتمع عليه كل الفلسطينيين ويتمثل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وإن تعددت المنطلقات الفكرية ووسائل المقاومة من الضروري جدا الإجماع على برنامج عمل مشترك لتحقيق هذا الهدف[3].

وأما موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية فقد عرفت الوحدة الوطنية بأنها: " لقاء برنامج سياسي محدد وبرامج عمل متعددة، وفي الإطار العام الذي يحتوي في داخله الاختلافات

---

[1] شبيب، نبيل، الوحدة الوطنية بين الجذور والدعوات، 11 /12 /2006، موقع إسلام أون لاين http://www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1183483951329

[2] شبيب، نبيل، **الوحدة الوطنية بين الجذور والدعوات**، مرجع سابق.

[3] شبيب، نبيل، **الوحدة الوطنية بين الجذور والدعوات**، مرجع سابق.

في وجهات النظر والصراع عليها". وعرفها سعيد حمودة بأنها: " لقاء حول برنامج سياسي محدد وبرامج عمل متعددة، باعتبارها أي الوحدة الوطنية الإطار العام الذي يحوي بداخله الاختلافات في وجهات النظر، والصراع عليها بغض النظر عن اختلافاتهم الفكرية أو العقائدية بل تعني مدى قدرة هذه الأطراف على خلق حالة انسجام نسبي للالتقاء حول برنامج سياسي محدد في مرحلة معينة من مراحل النضال "[1].

وبرأي الباحثة فإن تعريف الوحدة الوطنية حسب وجهة النظر الفلسطينية، يرتكز على مُقوم البرنامج السياسي المشترك، الذي لا بد من أن يتلازم مع توفير عناصر أخرى، تعتبر من الأسس المهمة التي تهيئ الأرضية لتشكل وحدة وطنية إذا ما توافرت الإرادة الفلسطينية، فمن الممكن أن نضيف إليه عنصر الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار وتقبل الآخر، وتحقيق قيم العدالة والمساواة، وإرساء أسس الديمقراطية القائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة، فهذه العناصر شكلت الخلفية التي انطلق منها المتحاورون الفلسطينيون في كل جلسات حوارهم الوطني، والمبادرات الوطنية التي وقعوا عليها وأهمها وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 2006/6/27م.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الوحدة الوطنية حسب الدراسة يعني: صياغة برنامج سياسي مشترك، في إطار جامع لكل الاختلافات السياسية، والأيدولوجية والثقافية لتحقيق حالة من التفاعل، والتلاحم قوامها احترام التعددية وتقبل الآخر؛ حفاظا على وحدة الهدف والمصير؛ لمواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تعصف بالحالة الفلسطينية.

وبهذا المفهوم فإن الوحدة الوطنية الفلسطينية بحاجة لتوفير مقومات عدة هي:

1. البرنامج السياسي المشترك .

2. الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار، وتقبل الآخر.

---

[1] اشتية، محمد، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، (تحرير) المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، 2008، ص627.

3. تحقيق قيم العدالة والمساواة.

4. الديمقراطية القائمة على احترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة.

وسيوضح المطلب الثاني كل عنصر من هذه العناصر، وسيوضح أهميته بالنسبة لمفهوم الوحدة الوطنية التي اعتمدتها الدراسة كمقومات للوحدة الوطنية الفلسطينية، وستعرض الأثر الذي يحدثه أي خلل في أي مُقوم منها على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ لما للحالة الفلسطينية من خصوصية تختلف عن باقي الدول الأخرى؛ وما لحق بها بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م من انقسام سياسي وجغرافي، وتحديات داخلية وخارجية في ظل ضبابية جدلية الكيان الدولاني، والتحرر القائم بين النخب السياسية الفلسطينية، أثرَ على المشروع الوطني الفلسطيني.

المطلب الثاني: مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية

لا تقوم الوحدة الوطنية إلا على عدة عناصر أو مقومات يستطيع الباحث من خلالها معرفة إذا كان وحدة وطنية في هذا البلد أم لا، ولهذا اعتمدت الدراسة على مفهوم له مقومات تُكوّنه، فما طبيعة هذه العناصر التي اعتمدتها الدراسة؟

أولا: البرنامج السياسي المشترك

يُعرف البرنامج السياسي المشترك بأنه: " القدرة على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية واستراتيجية موحدة لمقاومة وطنية وسياسية تفاوضية تستجمع عناصر القوة في إدارة الصراع مع العدو وعوامل التماسك في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في الداخل، وبما يعزز من القدرة على الصمود الوطني، ويوفر متطلبات مواصلة مواجهة الاحتلال بكافة الوسائل على طريق إنهاء الاحتلال وصولا إلى تسوية متوازنة تكون قرارات الشرعية الدولية أساسها الوحيد، واستيعاب المستجدات ومعالجتها بمسؤولية وطنية عالية"[1].

[1] ورقة عمل مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 5 /8 /2003، الموقع الالكتروني لمنتديات القضية الفلسطينية http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue6955

ومن أولى مقومات الوحدة الوطنية: التفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويُنحي القضايا المختلف عليها لفترة زمنية مناسبة للتعاطي معها، وحتى يتحقق هذا التفاهم وفق حاجات المرحلة، لا بد من إنشاء الهيئات التي تضم جميع ممثلي القوى السياسية: لتمتلك الحق في صناعة القرار ومتابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين، وتفعيل جميع الهيئات التي تمثل الشعب كافة، المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمجلس التشريعي، والحكومة المتمتعة بثقة المجلس التشريعي، وبالتوازي مع تفعيل المنظمات الشعبية والمهنية والهيئات صاحبة القرار فيها على جميع المستويات[1]. ليكون دور هذه المؤسسات هو الاتفاق على إنهاء الاحتلال بجميع الوسائل المشروعة التي كفلها القانون الدولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، على أن تتساوق هذه الوسائل مع متطلبات المرحلة، بحيث لا تؤثر على وحدة الصف الوطني، بعيدا عن سعي كل طرف لإلغاء الطرف الآخر، ومحاولة فرض وسائله على الجميع[2].

وبهذا التوجه يمكن للبرنامج السياسي المشترك أن يؤسس حالة من ضبط الموقف السياسي الوطني العام، ووحدة الخطاب السياسي؛ للحفاظ على السلم الأهلي، ويحد من حدوث شرخ سياسي يمس بالأهداف الوطنية العليا: لأنه يقوم على أساس استراتيجي في تلبية جميع حاجات الفصائل في الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو إنهاء الاحتلال، مع مراعاة حق كل فصيل للعمل على طرح برنامجه الخاص في التعبئة والتجنيد، بما لا يتعارض والأهداف الوطنية العليا، معتمداً على منهج الحوار الوطني أساساً استراتيجياً لحل أي خلاف وطني[3].

فالهدف الاستراتيجي الذي يقوم عليه البرنامج السياسي المشترك يسعى لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بكل عناصره وثوابته المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية

---

[1] الحوراني، فيصل، ***الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل***، **مجلة رؤية**، السنة الثانية، العدد، الحادي والعشرون، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، 2002، ص24

[2] المرجع السابق، ص17

[3] أبراش، إبراهيم، **الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، 24 /10 /2009**، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية الإلكتروني: http://www.palnation.org/vb/showthread.php?p=3196

ذات السيادة بعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، وإزالة المستوطنات، وتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال امتلاك رؤية سياسية واحدة لجميع الفصائل، مُحددة الوسائل والآليات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا، ويجب أن تكون هذه الرؤية منسجمة مع الخصوصية الفلسطينية، وتعكس قدرتها على التعامل مع المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية المتحكمة في تفاعلات القضية الفلسطينية.

فامتلاك الرؤية الموحدة حول المشروع الوطني الفلسطيني بإطاره المفاهيمي المشترك للاتفاق حول مفهوم المشروع الوطني، وما هو المقصود به، من حيث محدداته ومكوناته والمرجعيات التي يقوم عليها، وتحديد أهدافه والثوابت التي تحكم هذا المشروع، باعتبار أن المشروع الوطني الفلسطيني يقوم على ركيزتين ومحورين أساسيين هما التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال، والثاني مؤسساتي للحفاظ على الهوية والكينونة الفلسطينية. فتحديد الرؤية الشمولية يساعد النخب السياسية على الخروج من جدل المفاهيم الثنائية التصادمية، مثل مفهوم الدولة والوطن، والوطني والإسلامي، والمقاومة ومفاوضات التسوية السياسية، والدولة الواحدة والدولة ثنائية القومية، والمرحلية والكلية، والسلطة ومنظمة التحرير، والداخل والخارج، وثنائية الشرعية الدولية، والشرعية الفلسطينية، فهذه المفاهيم لا يمكن معالجتها إلا في إطار مشروع وطني يسمح بالتكامل وليس التصادم[1].

وبرأي الباحثة فإن وضوح الرؤية السياسية الفلسطينية التي تأخذ باعتبارها كل هذه المحددات الفلسطينية، التي على أساسها يتم صياغة الأهداف العليا بشكل تكاملي من خلال برنامج سياسي مشترك مجمع عليه عند جميع الفلسطينيين، يعطي النخب السياسية القدرة على العمل في إطار وطني موحد يحقق من خلاله وحدة وطنية تحافظ على المشروع الوطني فعليا، وليس نظريا. وقد شكلت وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 2006/6/27م، قاعدة إجماع وطني بعد الانتخابات الثانية أسهمت في تحديد الرؤية الفلسطينية، وتجميع القوى الفلسطينية بشقيها الوطني

[1] شراب، ناجي، **المشروع الوطني الفلسطيني من الطوبائية إلى الواقعية**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية– لندن، 2010/4/4، الموقع الإلكتروني: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-04-04-10-2.htm

والإسلامي على قاعدة الشراكة الوطنية، والإجماع على بنود البرنامج المشترك المنطلق من كيفية تحقيق عناصر المشروع الوطني الفلسطيني، إذ يمكن الرجوع إليها والانطلاق منها في صياغة البرنامج السياسي المشترك القادر على تحقيق وحدة وطنية، بناءً على أن الوحدة الوطنية هي قانون الانتصار.

ثانيا: الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار، وتقبل الآخر

تُعرف الثقافة السياسية بأنها: " مجموعة من التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في إطار علاقتهم بنظمهم السياسية"[1]. " وربط روبرت بوتنام (Robert Putnam) بين البيئة التي يعيشها عضو النخبة وثقافته السياسية "[2].

وهذا يعني أنَ الثقافة السياسية هي النظام السياسي، الذي يعكس مستويات المشاركة السياسية للأفراد في القضايا العامة. فالنظام السياسي الذي يقوم على تبني ثقافة سياسية جامعة ونشرها على مجموع أفراد مجتمعة دون تجاهل أو تجاوز للثقافات الفرعية، يخلق وحدة ثقافية سياسية شاملة، مع المحافظة على الخصوصيات الفرعية، وهذا يسهل من عملية بناء الوحدة الوطنية المتماسكة؛ لأن الجماعات الوطنية لا يمكن أن تتطابق مع غيرها في سماتها الأساسية الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية وهذا يؤدي إلى وجود ثقافات عديدة داخل المجتمع، ويؤدي إلى حالة من التباين بين هذه الثقافات بسبب عدة عوامل منها اللغة، الدين، والعرق، أو العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية[3].

فهذا التباين ينبغي أن يكون في سياقه الطبيعي، وأن لا يؤثر سلبا على تماسك الجماعة الوطنية وأن لا يقوض وحدتها؛ لأن هذا التنوع لو أُحسن توظيفه فإنه لن ينال من الثقافة الوطنية الشاملة، بل يثريها ويغذيها[4]. وعليه فإن الاختلافات السياسية والفكرية والقومية والمذهبية في

---

[1] الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2003، ص9

[2] البرغوثي، سمر، **السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 411

[3] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث**" الجزء الاول"، الحوار المتمدن، عدد2609، 2009/4/7، الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095

[4] المرجع السابق.

الدائرة الوطنية، ينبغي ألا تؤدي إلى الشقاق والإقصاء، بل للتحاور والتبادل المعرفي، وإثـراء الثقافة الوطنية التي تؤدي إلى التعايش السلمي بين جميع أطياف المجتمع المدني[1].

وحتى يتحقق هذا لا بد من التمسك بالحوار الذي يُعد أحد الركائز المؤسسة لثقافة سياسية قائمة على التسامح، واحترام الآخرين بكل خلفياتهم التاريخية والفكرية والأيدولوجية، ونبذ كـل وسائل القهر والاستغلال، فتبني ثقافة الحوار بصفتها منهجاً إستراتيجياً وليس تكتيكياً، يؤدي إلى تدعيم أسس السلم المجتمعي وقواعده وتبني دعائم للعيش المشترك، والقبول بالتعدديـة الثقافيـة والسياسية، والتنوع الاجتماعي؛ لأن التعددية لا تؤدي إلى التقسيم والتجزئة، والتنوع لا يقود إلى تجاوز حقوق الآخرين[2].

فثقافة الحوار القائمة على احترام الرأي والرأي الآخر، هي من أسس بناء الديمقراطية، والحوار يعني التسامح واحترام حرية الآخرين بكل وجهات نظرهم المختلفة، وهـذا لا يعنـي القبول بوجهة النظر الأخرى؛ لأن الحوار يُبنى على وجود رؤى مختلفة الهدف منها إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بين الجميع، ومن جهة أخرى يعني الانفتاح على الآخر لفهم وجهة نظره للتفاهم معه، والوصول إلى معالجة كل الإشكاليات المعيقة للعمل السياسي والمجتمعي، ولتحقيق المصالح العليا للمجتمع[3].

إن الحوار يعد وسيلة لإدارة الخلافات بذهنية مبدعة وواعية، وليس لإلغاء الاختلافات أو الجدل الأيدولوجي، والسجال البيزنطي، وهو يسعى للوصول إلى أفضـل صـيغة توافقيـة للمحافظة على المكاسب والمنجزات الوطنية، وتحقيق الأهداف الوطنية المرجوة[4].

وبرأي الباحثة فإن الثقافة السياسية حتى تصبح منهجاً سياسياً ومجتمعيـاً سـائداً بـين مكونات النظام السياسي يترجم إلى سلوك ايجابي يعتمد على ثقافة الحوار بصفته أساساً لترسيخ

---

[1] محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004، ص 9

[2] المرجع السابق، ص41

[3] **الثقافة السياسية.... ثقافة الحوار**، موقع منتدى الأخبار العربية المحلية الشاملة، أخبار البحرين، 9 / 6/ 2010، الموقع الإلكتروني: http://news.atsdp.com/threads/44977

[4] محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، مرجع سابق، ص42

مفاهيمها داخل المجتمع، لا بد من إرساء مقوماتها داخل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني التي تعتبر بيت صناعة القرار، بدءاً من مؤسسات منظمة التحرير(المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي)، وفي مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وبخاصة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية المتمتعة بثقة المجلس التشريعي، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات الشعبية، والنقابات، والاتحادات، لتصبح ثقافة الحوار هي الثقافة السائدة بين الجميع، تلك الثقافة القائمة على التعددية والشراكة السياسية لتصبح الإطار الجامع الذي يتم على أساسه اتخاذ القرار بأي شأن فلسطيني سواءاً كان داخلياً أم خارجياً، بشكل تشاركي ومتوافق عليه، ويلبي حاجات جميع الأطراف، ويرسخ لوحدة وطنية قادرة على حماية المشروع الوطني بكل عناصره وثوابته برؤية وطنية جامعة ومستقلة.

ثالثا: تحقيق قيم العدالة والمساواة

يرى عبد الرحمن خليفة أن السياسة تسعى لتحقيق العدالة والمساواة من خلال تأمين المصلحة العامة، والخير المشترك لدى السلطة السياسية[1].

وعليه فإن العدالة في جميع المجالات هي الطريق الصحيحة لمفهوم المواطنة في المجتمع؛ لأن المواطنة لا تعني التجاور المادي والجغرافي، بل تعني البناء النفسي والروحي والثقافي، مع نفي كل المفاهيم السلبية، وهذا الشيء لا يتحقق إلا بالعدالة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعني التحرر من الفقر والجهل والمرض وتحقيق مستوى معيشي اقتصاديا واجتماعيا دون تمييز بين المواطنين، لصياغة ثقافة وطنية جديدة، تعزز روح المواطنة، وتعزز حالة التعايش السلمي والمصير المشترك، والمسؤولية العامة، وتلغي كل مظاهر العنصرية والاستبداد والإقصاء. إذ لا مواطنة دون عدالة ومساواة وتكافؤ فرص، فالمجتمعات التي تحترم هذه القيم هي مجتمعات قطعت شوطا طويلا في البناء الديمقراطي،

[1] خليفة، عبد الرحمن، **ايدولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص159

والمشاركة العامة، والعدالة الاجتماعية. وإنَ غياب العدالة، يحدث شرخا في أسس الوحدة الوطنية ومقوماتها القائمة على العيش المشترك، والوفاق الوطني[1].

فمطلب الوحدة الوطنية في ظل الأزمات التي تعصف بأي مجتمع، يجب أن تتم صياغته بما ينسجم وقيم العدالة والحرية والمساواة؛ لأن الوحدة الوطنية المبنية على أسس غير متينة لا تدوم، والوحدة الوطنية التي لا تحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي لا تدوم، فالعدل يعتبر من مقومات العلاقات الإنسانية السليمة؛ لأنه يعمل على تعميق أسباب الوحدة، ويقلل من التفتت والانقسام، ولهذا ينبغي أن يقع على عاتق السلطة السياسية تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع؛ لأن تحقيقها يزيد من قوة ترابط الشعب وتلاحمه، ويجعل الوطن للجميع، ويعكس مدى قدرة النظام السياسي على احتواء الجميع ودمجهم في كل مكونات النظام السياسي[2].

ولكي تتحقق العدالة والمساواة داخل أي كيان سياسي، لا بد من توفر عاملين يضمنان ذلك، أولهما وجود قوانين ودستور يتوافق مع روح الشعب وخصوصيته، والثاني وجود العامل الأخلاقي الذي يسهم في بناء الدولة؛ لأن الطاعة يمكن تحقيقها بالقوة، أما الولاء فلا يتحقق إلا إذا أحس المواطن أن النظام السياسي يُرسي أسس العدالة والمساواة بين الناس. فالوحدة الوطنية تتطلب تحقيق المساواة والعدالة في جميع المجالات، وفقدانها يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطنين بقيادتهم، وسلبيتهم في العمل والنضال والتضحية من أجل الوطن. فالمساواة والعدالة التوزيعية للقيم المادية والمعنوية، التي تضمن المساواة بين أبناء الوطن الواحد دون تمييز على أساس القوانين الدستورية، دون محاباة وعنصرية، واستغلال للمناصب العامة والمكانة الاجتماعية، تُعد عنصراً أساسياً في تحقيق التلاحم والوحدة بين مكونات المجتمع الواحد وشرائحه، وتلغي الفواصل والمسافات بينهم، وتدفعهم للعمل المشترك من أجل التنمية الداخلية، وحماية مقدرات

---

[1] محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، مرجع سابق، ص ص8-9

[2] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث:** الجزء الأول، مرجع الكتروني سابق

الوطن وصونها من المخاطر الخارجية، وبهذا تصان الوحدة الوطنية وتحقق أهداف القيادة والشعب معا[1].

رابعا: الديمقراطية القائمة على احترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة

تُعرف الديمقراطية على أنها: "عملية تشاركية بين الناس بكل فئاتهم، أفراداً وتنظيمات للتداول وإدارة الأمور العامة والمشتركة وبخاصة السياسية، مع الحرية التامة، وعلى قدم المساواة"[2]. وهي تأخذ بعدا أكثر من كونها وسيلة، وأداة عملية لضمان الأمن الداخلي والحرية الشخصية، مشكلة نظاما سياسيا واجتماعيا، عاملة على رصد خصائص هذا النظام وعناصره التي تتمثل في حرية التعبير عن الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون إلحاق الأذى بالآخرين، وفي المساواة داخل النظم السياسية للجميع أمام القانون، وتكافؤ الفرص دون تمييز، ودورها في احترام التعددية وضمانها للعمل التكاملي في النظام السياسي المتمثل بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث[3].

فالعملية الديمقراطية إذن ترتبط بالأحزاب السياسية، والمهمات المناطة بها، وأولى أولويات هذه الأحزاب هو الإصلاح السياسي، الذي يقود إلى وضع الأسس لقيام أي حالة ديمقراطية مبنية على التعددية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة بين الأحزاب والقوى السياسية في أي مجتمع، لتحقيق الوحدة الوطنية[4].

فالأحزاب والقوى السياسية والدينية لها دور في تعزيز الوحدة الوطنية وتفعيلها من خلال الرابط النفسي والوطني الذي يعمل على توثيق الرابط بينها والتعاون المستمد من عقيدتها.

---

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث**، الجزء الأول، مرجع الكتروني سابق.

[2] الديراوية، مصطفى، **دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص 19

[3] الديراوية، مصطفى، مرجع سابق، ص20

[4] الزبيدي، باسم، **مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي، 2009/6/13**، موقع بحوث الالكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6733.html

وتتعزز الوحدة الوطنية من خلال إقامة نظام برلماني تعددي، يراعي تمثيل جميع الاتجاهات السياسية والفكرية في النظام السياسي بكل مؤسساته؛ ليكفل تشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على تحقيق المصلحة العليا للوطن، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بعيدا عن الولاءات الحزبية والشخصية، والارتباطات الخارجية[1].

فالتعددية السياسية القائمة على احترام آراء جميع الفئات السياسية، والسماح لها بالتعبير عن نفسها دون معيق، يُبنى عليها خلق حالة من التنافس، والتدافع الشريف حول آراءهم ومواقفهم المتعددة، والقبول بالآخر، واحترام رأيه، واعتماد الحوار والمصالحة، وليس المناكفة والاحتراب أساليب لإدارة الاختلاف حول التوجهات والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تصب آخر المطاف للصالح العام الذي يضمن ويحمي النسيج الوطني والاجتماعي للوطن[2].

فتعاون النخب ووحدتها وتكامل تركيبها، وإجماعها القيمي، يعمل على تعزيز المفاهيم الديمقراطية ويحافظ عليها؛ لأن الاتفاق النسبي بين النخب السياسية على الخطوط العريضة للسلوك السياسي في إطار المؤسسات السياسية القائمة، يمنحها القدرة للتوافق على قواعد اللعبة السياسية وعلى قيمة المؤسسات القائمة وأهميتها، وينظر إليها بإيجابية ويقوم عملها على أساس أن الجميع يجب أن يكسب، من أجل تحقيق المصلحة العامة في إطار الديمقراطية؛ ضمانا للوحدة الوطنية[3].

---

[1] درويش، عبد العزيز اسعد، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: فتح وحماس نموذجا**، مرجع سابق، ص47

[2] الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص78

[3] المرجع السابق، ص ص 16-17

الفصل الثاني

النخبة السياسية الفلسطينية ومطلب الانتخابات التشريعية الثانية 2006

المبحث الأول: المتغيرات السياسية قبل الانتخابات التشريعية الثانية

المبحث الثاني: المرجعيات السياسية للانتخابات التشريعية الفلسطينية

المبحث الثالث: الفصائل الفلسطينية وبرامجها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية

المبحث الرابع: سمات نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني

الفصل الثاني

النخبة السياسية الفلسطينية ومطلب الانتخابات التشريعية الثانية 2006

شكلت البيئة السياسية التي سبقت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وخاصة بعد فشل مسار عملية التسوية السياسية بين طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بُعيد محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م واندلاع انتفاضة الأقصى، وما تخللها من تغيرات سياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، محطة سياسية هامة نقرأ من خلالها طبيعة الحراك السياسي للنخب السياسية الفلسطينية والأطراف الخارجية بصفتهم لاعبين لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، ليفضي هذا الحراك إلى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م بصفتها آلية ومدخلاً لترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي على جميع المستويات، التي بدت أهميتها من خلال مشاركة جميع القوى الفلسطينية بشقيها الوطني والإسلامي، وتشكيلها محطة تاريخية في دوران النخبة السياسية الفلسطينية على قاعدة التعددية السياسية التي تمثل جميع الفلسطينيين، بخلاف الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م التي سيطر عليها اللون السياسي الواحد والتي جاءت استحقاقاً لاتفاقية أوسلو، لما تحمله هذه المشاركة من تغيرات على الخريطة السياسية الفلسطينية من جهة، وموقف الأطراف الخارجية من جهة أخرى.

فهذه البيئة التي يتفاعل فيها برنامجان متناقضان للقوى الفلسطينية، برنامج المقاومة الذي تتبناه الحركات الإسلامية والقوى الفلسطينية الرافضة لاتفاقية أوسلو، وبرنامج التسوية السلمية التي تتباه حركة فتح ومعها الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاقية أوسلو ونخبة الطريق الثالث، نخب من مؤسسات المجتمع المدني، كانت محط اهتمام وجدل واسع بين النخب السياسية الفلسطينية وذلك لاختلاف الرؤى السياسية لإنهاء الاحتلال وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وبفعل الضغوط والتدخلات الخارجية، لترتأي النخب السياسية في هذه المرحلة البدء بحوارات وطنية، لإيجاد صيغة توافقية بين البرنامجين للتعايش وإبقاء دائرة الصراع في حدودها الدنيا تجنبا للدخول في حرب أهلية تأتي على كل منجزات القوى الفلسطينية، فكان خلاصة الحوارات التوصل إلى هدنة عام 2005م والتوافق على إجراء الانتخابات التشريعية ليقرر الشعب من

خلال صناديق الاقتراع أي البرنامجين أكثر ملاءمة للمرحلة السياسية، أهو برنامج المقاومة أو برنامج التسوية السلمية؟ ولهذا اكتسبت الانتخابات الثانية أهمية؛ لما حملته من دلالات سياسية، وعليه فهل كان توجه النخب السياسية مدفوعا لتشكل خارطة سياسية بكل مقوماتها لتحقيق مطلب الوحدة الوطنية، وتعزيز الشراكة السياسية على قاعدة " شركاء بالدم، شركاء بالقرار" وبديموقراطية تحترم التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، أم أن مطلب تحقيق الوحدة الوطنية بقي رهينة الاستحقاقات السياسية التي فرضتها الأطراف الخارجية، وذلك لارتباط تشكل النظام السياسي الفلسطيني باتفاقيات عملية السلام، واشتراطات المجتمع الدولي ؟

بناء على ما تقدم سيتناول الفصل الثاني محطات الحراك السياسي بدءاً بمحطة فشل التسوية السلمية واندلاع انتفاضة الأقصى، مرورا بخطة خارطة الطريق، ومحطات الحوار الفلسطيني_ الفلسطيني بصفته مطلبا داخلياً، وما تضمنه من مواقف الأطراف حول الانتخابات، وصولا إلى أهمية إجراء الانتخابات التشريعية الثانية والمرجعية السياسية للانتخابات التشريعية، وبرامج الكتل المتنافسة في الانتخابات، ليجمل هذا الفصل تركيبة نخبة المجلس التشريعي الثاني وسماتها.

المبحث الأول

المتغيرات السياسية قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية

أحدثت المتغيرات السياسية التي بدأت منذ عام 2000م أثرا على قضايا الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وعلى مجريات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بدءاً بانهيار محادثات قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000م، واندلاع انتفاضة الأقصى في العام نفسه، وما تلاه من إعلان الرئيس بوش الابن عن رؤيته لحل مشكلة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وتبني الرباعية الدولية لخطة خارطة الطريق عام 2003م، وكان لإطلاق جلسات الحوار الفلسطينية- الفلسطينية بُعد فلسطيني ووطني بصفته محطةً للإصلاح السياسي، وترتيب البيت الفلسطيني برؤية فلسطينية، وعليه سيتناول هذا المبحث عدة متغيرات حدثت قبل الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م للوقوف على مدى تأثيرها على إجراء هذه الانتخابات، والظروف السياسية التي حكمتها.

المطلب الأول: قمة كامب ديفد 2000 وانتفاضة الأقصى

جاء مطلب إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في ظل مرحلة سياسية حرجة وصعبة تمر بها العملية السياسية السلمية والمشروع الوطني الفلسطيني بكل ثوابته الوطنية، وخاصة بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، التي أظهرت إخفاق اتفاقية أوسلو في التوصل إلى اتفاق سلام بشأن قضايا الحل النهائي بسبب الخروقات الإسرائيلية وتنصلها من كل الاتفاقيات الموقعة، وبدعم كامل من الجانب الأمريكي لتمرير رؤيتها، التي مارست ضغطها على الرئيس ياسر عرفات لتقديم تنازلات بخصوص قضايا الحل النهائي، وبخاصة قضية السيادة والقدس، معولة بذلك على الجانب العربي لأداء دور ضاغط على القيادة الفلسطينية لقبول الشروط والتوجهات الأمريكية الإسرائيلية التي طرحتها في قمة كامب ديفد، لتلاقي رفضا عربيا وفلسطينيا، لأنها تمس التنازل عن قضايا تعتبر خطاً أحمرَ ببعدها السياسي والديني والوطني، لتسفر نتائج هذه المحادثات إعلاناً عن انهيار عملية المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية[1].

---

[1] نعيرات، رائد،.. وآخرون، **دراسات فلسطينية، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى**، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، مطبعة النصر، نابلس، 2011، ص225

وكان لانسداد أفق العملية السلمية، وما لها من مخاطر على مستقبل القضية الفلسطينية، أثر كبير دفع بالقوى الفلسطينية بنخبها السياسية والعسكرية وباتجاهاتها الوطنية والإسلامية، لإعادة النظر بهذا المسار، لينتج عن هذا التوجه، إطلاق شرارة انتفاضة الأقصى، بهدف إيجاد قاعدة وطنية جديدة وقوية، يتم من خلالها ترتيب الأوراق الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومطالب المجتمع الدولي، ولتعزز من قوة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد حظي هذا التوجه بإجماع وطني قلما يحدث[1].

وبرأي الباحثة فإن هذا الإجماع جاء من خلال إجماع جميع القوى الفلسطينية بشقيها السياسي والعسكري على الموقف الدولي والأمريكي بشكل خاص الذي يدعم السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وعلى رؤيتهم لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس التنازل عن الثوابت الفلسطينية التي تشكل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، فجاء الرد من القوى الفلسطينية بالإجماع على الرد بالمقاومة واندلاع انتفاضة الأقصى للرد على التجاوزات الإسرائيلية التي بدأت باقتحام باحات المسجد الأقصى عام 2000م.

وبالرغم من تعدد الرؤى والتوجهات السياسية والفكرية للقوى الفلسطينية وانقسامها بين برنامج المقاومة وبرنامج المفاوضات السلمية، إلا إنها وبحكم حساسية المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وبخاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي ضد القيادات والشعب الفلسطيني في انتفاضة الأقصى، توحدت تحت شعار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ليعيد هذا التوجه الحيوية للقضية الفلسطينية على جميع المستويات، وعلى مستوى الإجماع الداخلي وتلاحم أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم في الضفة وغزة وداخل الخط الأخضر وفي الشتات، وحظي بتضامن عربي وعالمي شعبي، تجلى في الدعم السياسي والاقتصادي والتضامن الشعبي الجماهيري[2].

---

[1] ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007، ص130

[2] نعيرات، رائد. وآخرون، **دراسات فلسطينية، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى**، مرجع سابق، ص ص229-220

وبهذا الإجماع الوطني الفلسطيني تبنت القوى الفلسطينية بنخبها وتنظيماتها المسلحة، وعناصر من قوات الأمن الفلسطينية تبنت استخدام السلاح وعسكرة الانتفاضة، لتلاقي ردات فعل عنيفة، وخاصة من الجانب الإسرائيلي الذي مارس كل أشكال العنف وأعاد احتلال مناطق الضفة الغربية وتدمير المقرات الأمنية والمدنية في الضفة الغربية، وفرض حصاراً على قطاع غزه وقطع التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزه، في عملية ما يسمى بالسور الواقي عام 2002م، وحصاره للرئيس (أبو عمار) بتهمة دعمه للمجموعات المسلحة الإرهابية بالمفهوم الإسرائيلي والأمريكي، وبحجة الدفاع عن أمنها المهدد بعسكرة الانتفاضة والعمليات المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي[1].

وهذا الواقع أدخل الوضع الفلسطيني ونخبة السلطة الوطنية في حالة إرباك، وأصبحت تطالب بالعودة إلى ما قبل عام 2000م، وأصبح وجودها السياسي ضعيفاً في ظل التحديات والضغوط الخارجية وما رافقه من بلبلة وتردٍ على الساحة الفلسطينية من انقسام بشأن عسكرة الانتفاضة، وحالة فلتان أمني عجزت السلطة الوطنية على مواجهته.

وفي إطار محاولة الحفاظ على وحدة الصف الوطني الفلسطيني، لتشكيل قيادة وطنية موحدة تكون مرجعية سياسية وتتولى إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي، وصياغة برنامج سياسي مشترك، يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني في الانتفاضة والمقاومة لمواجهة الاحتلال، لنيل حقوقه المشروعة؛ بادرت نخب قيادية لخمس فصائل هي فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحركة حماس، والجهاد الإسلامي، لصياغة وثيقة وطنية لتقدم إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبمشاركة اثني عشر تنظيما وفصيلاً في صياغة مشروع وثيقة البرنامج الوطني الفلسطيني، بتاريخ 2002/8/5م، وتعد الوثيقة أولى المبادرات التي تقدمت في انتفاضة الأقصى بصفتها مشروعاً وحدوياً، لصياغة وثيقة البرنامج الوطني التي عرفت " بوثيقة غزة " والتي اعتبرها المحللون السياسيون في حينه من أهم الوثائق الفلسطينية عبر تاريخ الحركة الوطنية المعاصرة؛ لأنها جاءت في مرحلة حرجة ومعطيات سياسية معقدة، وقد تضمنت الوثيقة أربعة

[1] إرشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مرجع سابق، ص 134

محاور رئيسة، لتشكل عناصر البرنامج الوطني، الذي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وهي:

أولا: أهداف المرحلة المتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستيطاني على أراضي عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م بعاصمتها القدس، وحق العودة وفقا لقرار الجمعية العامة 194 الصادر عام 1948م.

ثانيا: الوسائل المشروعة للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وهي الانتفاضة والمقاومة، والنضال السلمي وهي وسائل كفاحية تستخدم حسب ضرورة المرحلة وبما يخدم الأهداف الوطنية، مع التأكيد على البعد العربي والإسلامي بصفته بعداً استراتيجياً يصب في صالح النضال الوطني.

ثالثا: الوضع الداخلي المتمثل في العمل على تشكيل قيادة موحدة يشارك بها الجميع تجسد الوحدة الوطنية، وتحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني لتحقيق الأهداف الوطنية إلى حين إجراء انتخابات ديمقراطية شاملة لكل مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، للبت في أي شأن فلسطيني ودعمها وعدم تعطيلها، والقيام بإصلاحات شاملة، لتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، وتبني سياسة اقتصادية تعزز مقومات الصمود والاستقرار للشعب الفلسطيني، ورفضها التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني للحفاظ على الإجماع الوطني.

رابعا: الحوار الوطني الفلسطيني الداعي إلى تبني منهجية الحوار الوطني في حل كل المعضلات السياسية الفلسطينية، لتعزز ثقافة الحوار وتقبل الآخر، لإيجاد قواسم مشتركة لصياغة برنامج وطني مشترك بآليات وطنية تتناسب وخصوصية المرحلة بناء على ما ورد في بنود الوثيقة السابقة [1].

---

[1] **مشروع وثيقة البرنامج الوطني الفلسطيني" يرفض تنصيب قيادة عميلة وبديلة لتكريس الاحتلال، 2002/8/14**، موقع وكالة الأنباء الكويتية كونا
http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1773028

وبالرغم من مشاركة جميع القوى والتنظيمات الفلسطينية في صياغة نصوص الوثيقة، إلا أنها لم تر النور وتعطلت في اللحظة الأخيرة في جلسة التوقيع، ويرى القيادي في حركة فتح (أبو علي شاهين) أن حركة حماس هي من أفشلت تنفيذ الوثيقة، وأرجع ذلك لارتباط حركة حماس بمرجعيات خارجية، وبأهداف خاصة تحقق من خلالها رؤيتها الذاتية [1].

ويرى جميل المجدلاني بأن الانتكاسة التي أدت إلى إفشال وثيقة غزة كانت بسبب الاتجاهين الرئيسين المسيطرين على الساحة الفلسطينية وهما حركتا فتح وحماس، وأنّ المسؤولية الكبرى وفق رأيه تقع على عاتق حركة حماس، وأشار إلى أن المسئولية تقع أيضا على الاتجاه المتنفذ والمهيمن على مؤسسات المنظمة والسلطة، ويعتبر المجدلاني قيادتها المتنفذة والمسيطرة على كل المؤسسات المذكورة تتعامل بها تعاملا تكتيكيا وتستعملها خياراً وسلاحاً تستقوي به في كثير من المحطات السياسية وخاصة النخب السياسية في المنظمة والسلطة، إلا أنه يرى أن الغالبية العظمى من حركة فتح منحازة لصالح الشعب والقضية الوطنية، وتشكل أحد العوامل الرئيسية لتعزيز إمكانية الوصول إلى برنامج الإجماع الوطني المطلوب، ويرى أن الذي يتحمل المسؤولية العظمى في عدم الوصول إلى برنامج الإجماع الوطني هي حركة حماس التي تفرض برنامجها الخاص على الجميع لأن بقاءها منفردة وخارج المؤسسات الناظمة للعمل الوطني يتيح لها النمو والتوسع وزيادة فاعليتها على حساب الجميع، وهو بهذا النقد يرى أن هذا الاتجاه تعامل مع كل جولات الحوار بشكل تكتيكي ولم يتعامل معها بشكل جدي يهدف للوصول إلى برنامج الإجماع الوطني من خلال فرض اشتراطاته حسب رؤيته الحزبية الخاصة[2].

إن إخفاق النخب السياسية الفلسطينية في التوصل إلى صياغة برنامج سياسي مشترك للتعامل مع خصوصية المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، إنما يعود إلى تعدد المرجعيات والرؤى السياسية، وخلق مناخ مناسب لإثارة جدل فلسطيني، وخاصة حول عسكرة الانتفاضة،

---

[1] شاهين، أبو علي، **وثيقة اغسطس- آب 2002- حماس لا ولن تحترم أي اتفاق، 2010/6/12**، موقع حماس اليوم: http://www.hamastoday.com/ar/node/39599.html

[2] المجدلاني، جميل، **برنامج الإجماع الوطني، 2004/1/19**، موقع باحث للدراسات: http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/malafat/wathaek/20_barnamj_alajma3.htm

وإعادة ترتيب الأجهزة الأمنية والمدنية، ليفتح هذا الجدل الباب للأطراف الخارجية وخاصة الدول المانحة، وبتشجيع من بعض الدول العربية، لإجراء تغييرات في النظام السياسي الفلسطيني، باقتراح خطة المائة يوم للإصلاح في عهد الرئيس ياسر عرفات، وتشكيلها لفريق دولي متخصص لدعم جهود الإصلاح في جميع المجالات[1].

وفي ظل هذه الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية، تبنى المجتمع الدولي تحركا في محاولة منه لإحياء عملية السلام التي توقفت بعد محادثات كامب ديفيد الثانية، وللحد من مد حركات الإسلام السياسي، المتهمة بالإرهاب، وخاصة بعد أحداث أيلول عام 2000م، ولإعادة ترتيب المنطقة حسب رؤيته، بطرح مسودة خارطة الطريق عام 2002م.

المطلب الثاني: خطة خارطة الطريق والبعد الدولي

شكل خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتاريخ 22/ 6/ 2002م إعلان رؤيته لحل الصراع في المنطقة على أساس حل الدولتين، على أن يسبقها خطوات إصلاحية متمثلة بانتخابات قيادة فلسطينية قادرة على تفكيك المجموعات المسلحة، ومناهضة للإرهاب، وتؤمن بالحل السلمي على أساس الاتفاقيات الموقعة مع المجتمع الدولي، لبناء ديموقراطية قائمة على التسامح والحرية وفق وجهة النظر الأمريكية، في إشارة لإجراء انتخابات مجلس تشريعي جديد برعاية أمريكية ودولية، يحترم التعددية، لإنشاء برلمان ذي سلطة كاملة، وحكومة قادرة على ممارسة الحكم بفعالية، وأشار في خطابه استعداد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والدول العربية، إلى أنها ستعمل مع القيادة الفلسطينية من أجل إجراء إصلاحات بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، أبرزها استحداث منصب رئيس الوزراء، وصياغة دستور فلسطيني جديد، وديمقراطية فاعلة للشعب الفلسطيني، لتشكل هذه المنطلقات استعداد أمريكا والأطراف الدولية الأخرى لتقديم مساعدتها في تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية ومراقبتها[2].

---

[1] ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مرجع سابق، ص 134

[2] نص خطاب الرئيس جورج بوش حول سياسته في الشرق الأوسط، وحل الدولتين، 2002/6/24، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية"وفا": http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4940

وبعد هذا الخطاب تم الإعلان رسميا عن خطة خارطة الطريق بتاريخ 17/ 3/ 2003م، وعُرضت على الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، لتوقع من الجانب الفلسطيني مباشرة، وتحفظت إسرائيل على عدة بنود، ليطيح بجوهر الخطة فعليا، واعتبرتها الأطراف القائمة عليها الآلية التنفيذية لرؤية الرئيس بوش، والقادرة على الحياة بنهاية عام 2005م[1].

وبالنظر إلى مضامين الخطة، فقد تضمنت ثلاث مراحل، **أولها:** مرحلة إنهاء الإرهاب والعنف وتمتد حتى نهاية أيار 2003م، وتدعو إلى إنهاء كل المظاهر المسلحة، وتفكيك المجموعات المسلحة، تمهيدا لبناء المؤسسات، أما المرحلة **الثانية** فهي المرحلة الانتقالية وتبدأ من حزيران 2003م حتى كانون أول 2003م، ومن خلالها يتم التركيز على خيار إقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وصياغة دستور فلسطيني جديد تمهيدا لتسوية دائمة للوضع القانوني. والمرحلة **الثالثة:** هي مرحلة الاتفاق النهائي، وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين 2004م–2005م، وأن يكون ذلك على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تتبنى المفاوضات للوصول إلى الحل الدائم وإنهاء الصراع، والبحث عن حل عادل متفق علية لقضية اللاجئين، وقضية القدس مع الأخذ بالحسبان مكانة القدس السياسية والدينية لجميع الديانات، وتحقيق رؤيته لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام تحكمهم علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل[2].

وبرأي الدكتور على الجرباوي، فإن المقصود من خطة خارطة الطريق التي طرحت لتمثل آلية لحل الدولتين، وتسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى نهاية 2005م، لم تكن محكمة لأنها اشتملت على ثلاث مراحل غير مضمونة التطبيق السلس بشكل تلقائي، لتعيد إشكالية تطبيق اتفاقية أوسلو لأنها تركت الحل النهائي إلى المرحلة الثالثة، وهذا يعني المواجهة التفاوضية الحرجة إلى مرحلة متأخرة تمنح إسرائيل الوقت المناسب لتثبيت وقائع إضافية

---

[1] نص خارطة الطريق، 2003/5/7، وكالة الأنباء الفلسطينية"وفا"، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/pdf/Roadmap.pdf

[2] نص خارطة الطريق، مرجع سابق

يصعب التراجع عنها، وفرضها على الجانب الفلسطيني لاحقا، فهي كما يراها إعادة لاتفاقية أوسلو التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى المعضلة الحالية[1].

وترى النخب المعارضة وخاصة الحركات الإسلامية التي رفضتها، أنَ هدف خطة خارطة الطريق هو تحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال تفكيك المقاومة الفلسطينية، وقيام حرب أهلية فلسطينية إذا ما طبقت، لأنها تمس بالحق الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وبحكم التجربة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، غير الجاد في تطبيق أي اتفاقية إلا بما يخدم مصالحه الأمنية، وخير دليل على ذلك ما جرى في اتفاقية أوسلو، وتحفظاتهم على كثير من بنود خطة خارطة الطريق ورفضهم للتحديد الزمني لتنفيذها، ودون شروط مسبقة[2].

وبرأي الباحثة فإن خطة خارطة الطريق لم يرحب بها من نخب القوى الفلسطينية المعارضة، سوى التزام نخبة السلطة بها بحكم التزامها بالاتفاقيات، ومسار المفاوضات، بالرغم من تضمن الخطة مطلب الانتخابات التشريعية الثانية، والإصلاحات في مؤسسات السلطة الوطنية، التي تتلاقى مع مطلب النخب السياسية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني الذي طالب بإجراء الانتخابات والإصلاحات، مع رفضهم لخطة خارطة الطريق؛ لأن أبعادها لا تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتمس ثوابت المشروع الوطني، ووفق هذا الوضع اختلفت الرؤى حول مداخل الإصلاح وآلياته، وترتيب البيت الفلسطيني، وأعطى المجال للأطراف الخارجية بالتدخل في الشأن الفلسطيني، على حساب حالة الإجماع التي تحققت في بداية انتفاضة الأقصى.

ورغم الاختلاف في مواقف النخب السياسية الفلسطينية حول الخطة، ودوافع الأطراف الخارجية من إجراء الانتخابات التشريعية، كما جاء في خارطة الطريق، إلا أن القوى الفلسطينية أكدت على هذا المطلب، ولكن ليس على قاعدة خارطة الطريق، وإنما على قاعدة الإجماع

---

[1] الجرباوي، علي، ***خريطة الطريق لن توصلنا إلى التسوية المنشودة وإنما ستستنزفنا في عملية تفاوضية عقيمة***، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 55، 2003، ص21

[2] خريطة الطريق.... رهان أمريكي خاسر، المركز الفلسطيني للإعلام، الموقع الإلكتروني: http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2002/4_12_02.htm

الفلسطيني، بحكم انتهاء اتفاقية أوسلو من الناحية العملية، وإجماعها على الشروع بحوار وطني برعاية مصرية لإجراء الانتخابات وتحقيق الإصلاح الوطني.

وهذا ما دفع الجانب الإسرائيلي للتعبير عن مخاوفه مسبقا من إشراك الحركات الإسلامية وخاصة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ليعلن نتنياهو" أن تل أبيب وواشنطن لا تريدان وصول حماس للسلطة حتى لو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية." واعترف رئيس الشاباك (ديسكين) أن فوز حماس سيضع إسرائيل في وضع حرج، إذا أصبحت حماس شريكا في السلطة، وواصلت تنفيذ العمليات فإن هذا سيجعل وضعنا، وضعا صعبا ومعقدا على حد قوله[1].

المطلب الثالث: الحوار الفلسطيني والإجماع الوطني

في ظل التغيرات السياسية التي حصلت على الساحة الفلسطينية، بدءاً من انهيار كامب ديفد الثانية، واندلاع انتفاضة الأقصى، واستحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني مطلباً للإصلاح المالي والإداري والأمني، وما تلاه من تنازع صلاحيات بين الرئيس الفلسطيني ورئيس وزرائه، ومطلب خطة خارطة الطريق لإحياء مسار المفاوضات، وجدل النخب السياسية اتجاه عسكرة الانتفاضة، وهدنة وقف المقاومة الفلسطينية بناء على ما جاء في اتفاق قمة شرم الشيخ الذي جمع الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي برعاية عربية، وكان هذا الخطوة الأولى من المرحلة الأولى لخطة خارطة الطريق[2].

وبالرغم من تفرد الرئيس (أبو مازن) باتخاذ هذا القرار في الهدنة مع الجانب الإسرائيلي، وبدافع الخروج من حالة اللا إجماع الفلسطينية، وبتدخل من الطرف المصري، اتفقت القوى الفلسطينية كافة على البدء في جلسات الحوار في القاهرة من 15_2005/3/17م.

---

[1] سعد، وائل، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت، 2006، ص ص 16-17

[2] صالح، محسن، ونافع، بشير، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص 18

فهذه الحوارات التي ارتبط مكانها في القاهرة برعاية مصرية، كانت تهدف إلى الوصول لحل الأزمة بين النخب السياسية الفلسطينية، والتوافق على برنامج وطني شامل قادر على مواجهة تحديات المرحلة، وتحقيق حالة من الشراكة السياسية، وكان التركيز في جلسات الحوار بين حركتي فتح وحماس، وسعت التنظيمات الأخرى لتثبيت موقعها على الساحة الفلسطينية، وبالرغم من الشعارات التي كانت ترفعها النخب السياسية الفلسطينية لتحقيق حالة الإجماع الوطني لإيجاد قواسم مشتركة لتحقيق الوحدة الوطنية، إلا أن كل فصيل كان ينطلق من أهدافه ورؤيته الخاصة، ففتح كانت تسعى لحسم مرجعية السلطة بعد تدمير مقراتها، وتعزيز موقف قيادتها لتثبيت قدرة السلطة على التحكم بالانتفاضة وفعاليتها أمام المجتمع الدولي، وحماس أرادت أن تحسم قدرتها على التحكم بالانتفاضة بعيدا عن القوى الأخرى من خلال تمسكها بالمقاومة، وتجلى هذا في دوافع الأطراف الفلسطينية وشروطها في تثبيت التهدئة مع الطرف الإسرائيلي لإجراء الانتخابات التشريعية وعملية الإصلاح السياسية[1].

ويرجع هذا التباين في التوجهات إلى كلا الطرفين، وقد أدى في كثير من المحطات الحوارية قبل الانتخابات التشريعية الثانية إلى الفشل، بسبب اختلاف البرامج والرؤى السياسية، ففتح تريد إنهاء عسكرة الانتفاضة، والشروع في خطة الإصلاح حسب مطلب خارطة الطريق، وحماس ترى في الحوار أنه أشمل من معالجة جزئيات بسيطة، بل يجب أن تصل الحوارات إلى معالجة كل القضايا الخلافية بمجملها. ففتح تريد من حماس أن توقف عملياتها العسكرية لإعطاء الفرصة لتطبيق خارطة الطريق، وحماس لا تريد تهدئة بالمجان، كما جاء على لسان خالد مشعل " نريد وقف الاغتيالات والعدوان الإسرائيلي ضد المدنيين، وانسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق السلطة[2].

وبالرغم من هذه الاختلافات، فإن حوارات القاهرة 2005م، شكلت جزءاً مهما من الحراك السياسي قبل الانتخابات التشريعية الثانية، وانتهت بالإعلان عن برنامج سياسي فلسطيني

---

[1] الطناني، معين، **الحوار الفلسطيني يناير- مارس 2005**، الموقع الإلكتروني: http://www.oppc.pna.net/mag/mag17/p2-17.htm

[2] لقاء صحفي مع خالد مشعل، أجراه زهير اندراوس، موقع العربية للصحافة، 2005/2/4، الموقع الإلكتروني: http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3316690115

لعام 2005م، يشمل على التمسك بالثوابت الفلسطينية، بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحق العودة، والحق في مقاومة الاحتلال، والإعلان عن استمرار التهدئة حتى نهاية عام 2005م مقابل التزام إسرائيل: وقف الاعتداءات، والإفراج عن الأسرى، ووقف الاستيطان والجدار بوصفهما عوامل تفجير الاستقرار، والاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في موعدها، والقيام بجملة إصلاحات أهمها إعادة تنظيم منظمة التحرير وبنائها، وإصلاح الأجهزة الأمنية، والإدارية، والمالية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية [1].

وترى الباحثة أن البرنامج السياسي الذي تم الاتفاق عليه، هو برنامج اشتمل على الخطوط العريضة فقط دون الاتفاق على التفاصيل وحسم آليات التنفيذ والمرجعية السياسية، فقد كان بمثابة اتفاق مؤقت يحمل في طياته عوامل تفجير سرعان ما ينهار بسبب هذه النقاط، والدليل على ذلك تعطل مسار الإجماع على هذا البرنامج في المحطات اللاحقة عندما بدأ الحوار على تنفيذ نقاط البرنامج، ووصوله إلى حالة انسداد شديد بين النخب السياسية الفلسطينية، إلا أن البند الوحيد الذي تم الاتفاق عليه بين النخب السياسية الفلسطينية هو بند إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وما تلاه من التوصل إلى صياغة ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات بتاريخ 10/17/ 2005م.

وقد كانت خطوة الإجماع على صياغة ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات، خطوة تنفيذية للشروع في التحضيرات للانتخابات التشريعية الثانية، وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية لإجراء الانتخابات، ومدخلاً للإصلاحات الداخلية التي حازت على مساحة مهمة من الحراك السياسي قبل الانتخابات، ومن جهة أخرى كان مطلب الإصلاح الداخلي مثار جدل للنخب السياسية الفلسطينية، لأنه كان مطلباً خارجياً أيضاً، وخاصة الإصلاح الأمني، ونزع سلاح المقاومة، مما أثار جدلا كبيرا حول الضرورات الوطنية والضرورات الخارجية المفروضة على السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، مرجع سابق، ص29

فالفلسطينيون يريدون إصلاحا يسمح للجميع في المشاركة بصنع القرار برؤية فلسطينية وطنية، لتحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بكل ثوابته، والإسرائيليون يريدون إصلاحا يخدم مصالحهم الأمنية وخصوصا إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية كما جاء في خطة خارطة الطريق، ومحاربة الإرهاب ووقف المقاومة، فاتجاه السلطة الفلسطينية للإصلاح كان مدفوعا بضغوط داخلية وخارجية، ليشكل إجراء الانتخابات التشريعية مدخلا يتم من خلاله إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بناءً مؤسساتيا يستمد قوته من الشرعية المؤسسية باعتمادها على هذه الآلية[1].

فإجماع جميع القوى الفلسطينية سوى حركة الجهاد الإسلامي على الانتخابات، أخذ تباينا وأبعاداً لها منطلقاتها الذاتية والموضوعية لكل طرف من الأطراف الفلسطينية، والأطراف الخارجية، وخاصة تجاه مشاركة حركة حماس المتهمة بالإرهاب حسب المفهوم الإسرائيلي والأمريكي والدولي في الانتخابات، فعلى ماذا تمحورت هذه المواقف الداخلية والخارجية من الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ؟

المطلب الرابع: موقف النخب الفلسطينية والأطراف الخارجية من الانتخابات التشريعية الثانية

مما لا شك فيه أنه لم تكن هناك رؤية واحدة جامعة تجاه دوافع الانتخابات التشريعية الثانية، سواء على صعيد القوى الداخلية، أو على مستوى القوى الخارجية، إلا أن ما ميز المشهد السياسي الفلسطيني هو الإجماع على ضرورة إجراء الانتخابات بعيدا عن الدوافع، لذا من الأهمية تناول دوافع النخب والقوى وتمايزاتها داخليا وخارجيا ففي ذلك أهمية لمعرفة ما ترتب على ذلك من نتائج بُعيد الإعلان عن نتائج الانتخابات.

أولا: موقف النخبة الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية

تمثل موقف نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية من الانتخابات التشريعية الثانية بموقف الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ودوافعه الذي كان يواجه ضغوطا

[1] جقمان، جورج، ***مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 62، ربيع 2005، ص 55

داخلية وخارجية بهذه المرحلة، التي تدور رحاها بين العملية السلمية، ومطلب الإصلاحات الداخلية، فأهدافه المعلنة من إشراك جميع القوى الفلسطينية وخاصة حركة حماس كان رهناً للخروج من هذا المأزق فهو يريد الاعتماد على حركة فتح للاستمرار في عملية التسوية، ويريد من حماس الاستمرار في التهدئة وعملية الإصلاح، وبحسب رأيه فإن هذا الوضع سيصب في مصلحة برنامجه على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإشراك حماس بالنظام السياسي الفلسطيني من خلال الانتخابات التشريعية الثانية سيكون وفق نظر قيادة السلطة، وأن موقفها بخصوص التهدئة سيتحول من النوايا الحسنة، إلى موقف ثابت يعكس توجهاتها السياسية المستقبلية، ويعمل على تغيير موقف الحركة السلبي تجاه العملية السياسية؛ إن لم تؤيدها فإنها لا بد من أن تلتزم بقراراته على قاعدة أنها ستشكل الأقلية المعارضة في المجلس، وعلى الأقلية أن تحترم الأكثرية[1].

ومن جهة أخرى أراد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من إشراك حماس في الانتخابات أن يتمكن من الحصول على التهدئة ووقف الانتفاضة، للحصول على الشرعية الكاملة من أجل إطلاق عملية السلام بما يتوافق ورؤيته،المشروطة بالاتفاقيات الموقعة، ولتعزيز مكانته الداخلية والخارجية، ليحظى بدعم على الساحة الفلسطينية، والإقليمية، والدولية[2].

وإضافة إلى ما ذكر فإن إجراء الانتخابات كان بمثابة منح الشرعية للسلطة الفلسطينية التي لم يكن بإمكانها أن تستمر في ممارسة دورها السلطوي دون استحداث شرعية جديدة ولم يكن بالإمكان حدوث ذلك دون انتخابات، وبخاصة إذا أخذ بعين الاعتبار أنه كان قد مضى على أعضاء السلطة التشريعية عشرة أعوام في السلطة، ومع تجدد القيادة كان ينبغي أن تتجدد شرعية المؤسسات وعلى رأسها السلطة التشريعية الفلسطينية.

---

[1] الجرباوي، علي، ***فلسطين والمرحلة الجديدة***، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، 2006، ص ص 8-10

[2] سعد، وائل، الحصار: **دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، مرجع سابق، ص 14

ثانيا: موقف نخبة حركة فتح

بالرغم من موقف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بوصفه رئيس حركة فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسعيه إلى إشراك جميع القوى الفلسطينية وخاصة حماس، إلا أن نخبة حركة فتح انقسمت بين مؤيد ومعارض لمثل هذه المشاركة، وخاصةً مشاركة حركة حماس، فالنخب التاريخية والمتنفذة داخل الحركة التي تعتبر من نخبة العائدين، أبدت معارضتها للانتخابات، لاحتمالها القوي بخسارتها التي ستبعدها عن نفوذها وعن السلطة التي تفردت بقيادتها وحققت امتيازات شخصية منها، فتخوفهم مبني على أن الشارع سيتجه لمقاضاتهم بعد هذا التفرد واستحواذهم على مقدرات السلطة[1].

أما نخبة الشباب التي تعتبر من نخبة الداخل وعايشت الانتفاضة الأولى، فقد رأوا في الانتخابات فرصة لوصولهم للسلطة وآلية لضخ دماء جديدة قادرة على محاربة الفساد ورموزه، وهذا ما يفسر الأزمة الداخلية التي وقعت بها حركة فتح والانقسامات التي حصلت في قوائم الترشيح بين تياراتها التاريخية وجيل الشباب، وبالرغم من حالة التفسخ التي دخلت بها حركة فتح الانتخابات، إلا أنهم كانوا مظهرين ثقتهم العالية بأن الحركة ستنتصر في الانتخابات معتمدين بثقتهم هذه على رصيد الحركة النضالي وقد صدرت عدة تصريحات من قادة فتحاويين أمثال عبد الله الإفرنجي ومحمد دحلان وسمير مشهراوي بأن أي خيار غير خيار حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية يعتبر انتحارا سياسيا واقتصادياً، وقال الإفرنجي "علينا أن نناضل بكل الوسائل الديمقراطية لكي تبقى السلطة الوطنية تحت قيادة فتح" واعتبر المشهراوي " بأن فتح صاحبة البدايات والسباقة دائما في بذل الغالي والرخيص لرفعة هذا الوطن" وأكد دحلان " بأن انتصار حركة فتح في الانتخابات حتميا وخيارا لا يمكن التراجع عنه "[2].

---

[1] الجرباوي، علي، **فلسطين والمرحلة الجديدة**، مرجع سابق، ص ص 10- 11

[2] ***بعد قرار حماس المشاركة في الانتخابات... هل ستحتفظ حركة فتح بمكانتها المتقدمة في قيادة السفينة*** ؟ مقابلات صحفية، عبدالله الإفرنجي وسمير المشهراوي، ومحمد دحلان، المحرر، خزمو، جاك، **مجلة البيادر السياسي المقدسية**، السنة 25، العدد 894، كانون ثاني 2006، ص ص14- 15

ثالثا: موقف نخبة اليسار الفلسطيني

أما اليسار الفلسطيني وعلى رأسهم الجبهة الشعبية والديمقراطية التي اتخذت موقفا معارضا لاتفاقية أوسلو في الانتخابات الأولى فعللت موقفها المؤيد للمشاركة في الانتخابات الثانية بأن السلطة الفلسطينية فقدت الشرعية السياسية الداعمة لوجودها، لأن اتفاقية أوسلو الذي انتخبت بموجبها فقدت شرعيتها باندلاع الانتفاضة الثانية التي وضعت حداً لنهاية الاتفاقيات وتداعياتها من ناحية، والحلول أحادية الجانب التي أقدم عليها شارون من ناحية أخرى[1].

وكان توجه القوى اليسارية والديمقراطية من إجراء الانتخابات بشكل مبدأي موافقاً على دخولها النظام السياسي الفلسطيني، لأنها كانت تشعر بأنها مغيبة عن ممارسة العمل السياسي الفعلي في مواقع صنع القرار، فطرحها كان بتبني النظام النسبي الذي يضمن فوزها في الانتخابات ويحد من استئثار القوى الكبرى فيه، لكونها كانت تسعى لتشكيل تيار ثالث داخل السلطة للحد من الاستقطاب الثنائي بين التيارين الكبيرين على الساحة الفلسطينية[2]، فمواقفهم ومطالبهم من الانتخابات كما لخصها ماهر الشريف بأن تكون قائمة على عدة أسس منها أن تكون مرجعيتها العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لكل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، واعتماد وثيقة الاستقلال عام 1988م المحددة للانتخابات وليس اتفاقية أوسلو وخارطة الطريق، ويكون إجراء الانتخابات وفق قانون عصري يعتمد التمثيل النسبي الذي يسمح لكل القوى بضمان تمثيلها في المجلس القادم[3].

---

[1] مقابلة شخصية، ملوح، عبد الرحيم، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، 2011/10/2/، الساعة الثانية عشرة والنصف، في مكتبه، رام الله.

[2] الحمد، جواد، **الانتخابات الفلسطينية 2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، أوراق عمل ندوات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005، 21

[3] الطاهر، ماهر، **موقف فصائل منظمة التحرير من الانتخابات، الانتخابات الفلسطينية 2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005، ص ص 40-41

رابعا: موقف نخبة حركة حماس

أما حركة حماس التي أثارت مشاركتها جدلاً واسعاً على المستوى الداخلي والخارجي، فقد عللت تغير مواقفها السياسية في المشاركة بإدارة النظام السياسي الفلسطيني من خلال بوابة الانتخابات التشريعية بأمور ثلاثة أولها: أن مرجعية انتخابات 2006م اعتمدت وفق حوار القاهرة 2005 وليس وفق أوسلو الذي سقط بعد كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى. وثانيها: أن المجلس التشريعي مؤسسة مستقلة تختص بالتشريعات وهو مجلس سيد نفسه، غير مقيد بالتزامات الاتفاقيات لأنها لا تريد المشاركة في السلطة من خلال السلطة التنفيذية وهذا سيجنبها استحقاقات الجانب السياسي. أما مبررها الثالث هي حالة التردي والفساد المالي والإداري والفلتان الأمني الذي استشرى في كل مؤسسات السلطة لينعكس على كل المواطنين[1].

هذا ما بررته للجمهور، أما دوافعها الخفية فتكمن في أن حركة حماس تسعى للخروج من المأزق والضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمارسها إسرائيل وأمريكا عليها وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2002م، وإلصاق تهمة الإرهاب بها وتجفيف مصادر تمويلها، والاغتيالات التي لحقت بقياداتها، فقد رأت حركة حماس أن دخولها النظام السياسي الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع سيمنحها الحصانة اللازمة لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية ومجالاً أوسع للمناورة السياسية والقبول بها قوةً معارضة في الحكم[2]. وأوضح إسماعيل هنية بأن مشاركة الحركة في المجلس التشريعي هو من أجل حماية برنامج المقاومة من خلال منبر المجلس التشريعي، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، ومن وجهة نظره فإن هذا التوجه يعتبر تطوراً جديداً في عملها السياسي، وقال " إنه لا يمكن لأي شخص أو فصيل مهما كانت قوته أن يستفرد بإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي، مؤكدا بأن حركة حماس ستبقى وفية لكل الثوابت الفلسطينية، وبوابة لتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تشكيل تيار وطني واسع لكل

[1] مقابلة شخصية، النائب، رداد، رياض، قائمة التغيير والإصلاح، يوم الأربعاء، 2011/12/14، في مكتبه، طولكرم

[2] الجرباوي، علي، فلسطين والمرحلة الجديدة، مرجع سابق مرجع، ص ص12-13

الفائزين تحت قبة البرلمان يتفق على برنامج سياسي وعلى آلية لإدارة الوضع الداخلي وترتيب البيت الفلسطيني"[1].

خامساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

أما القوى والأطراف الخارجية التي لعبت دوراً وحراكاً سياسياً فكان لها أثر باتجاه إجراء الانتخابات التشريعية الثانية على الجانب الفلسطيني بحكم الاتفاقيات الموقعة، والدعم المالي الذي تقدمه للسلطة. فأمريكا التي قدمت وتبنت خطة خارطة الطريق التي تعتبر أحد المنطلقات السياسية للعملية الانتخابية الثانية للانتقال من مرحلة إلى أخرى حسب خطة التسوية المرسومة بها، أخذت موقفاً دافعا لإجراء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، مدفوعة بآمال أن تأتي نتائج الانتخابات بقيادة ومجلس تشريعي جديد لا يعطي الفصائل المعارضة لخطة التسوية الأمريكية ثقلا في المجلس، مخالفة بذلك موقف الرباعية لأنها اشترطت ضرورة إجراء إصلاحات داخلية فلسطينية لتقدم عملية السلام وعلى رأسها إصلاح القيادة السياسية الفلسطينية التي تعتبر مطلباً أمريكيا أيضاً[2]. أما في الانتخابات التشريعية الثانية فقد عارضت أمريكا مشاركة حماس لأنها مدرجة ضمن المنظمات الإرهابية بوجهة نظر أمريكا. إلا أن الرئيس محمود عباس أراد من أمريكا دعم توجهه في مشاركة حماس لما لهذه المشاركة من أهمية لنقل حماس من الانتفاضة إلى التسوية وفق خارطة الطريق وتقديم ضمانة بأن يكون تمثيلها أقلية في النظام السياسي، والعمل وفق ضوابطه[3].

وبهذا التوجه حدث تحولاً في الموقف الأمريكي تجاه مشاركة حركة حماس في الانتخابات، وهذا يعود لظروف المرحلة، ولجهود الرئيس (أبو مازن) لإقناع الإدارة الأمريكية

---

[1] هنية، اسماعيل، ***دخول حماس في الانتخابات التشريعية تطور جديد في مسار عملها السياسي***، مقابلة صحفية، مع إسماعيل هنية رئيس قائمة التغيير والإصلاح، المحرر، خزمو، جاك، **مجلة البيادر السياسي المقدسية**، السنة 25، العدد 894، كانون ثاني 2006، ص 16

[2] جاد، عماد، **الانتخابات الفلسطينية 2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005، ص ص 73- 75

[3] الجرباوي، علي، **فلسطين والمرحلة الجديدة**، مرجع سابق، ص 14

بضرورة توفر الظروف الملائمة لإنجاح جهوده الإصلاحية من خلال إشراك جميع الفصائل في الانتخابات التشريعية وعلى رأسها حركة حماس، وإشراكها في النظام السياسي، الذي سيوجه أنظارها للعمل السياسي، بدلا من الانشغال بالعمل العسكري، والذي سيقود إلى تهدئة الساحة الفلسطينية انطلاقا من مسئوليات الحركة في السلطة التي ستختلف عن مسئولياتها خارج السلطة، فإذا تم تطويع حماس بهذه الطريقة فان ذلك سيعمل على تهيئة الجبهة الداخلية الفلسطينية، ومساعدة الرئيس (أبو مازن) في إنجاح جهوده الإصلاحية، وفي تفكيك المقاومة الفلسطينية وإنهاء عسكرة الانتفاضة، وتحويل نظر حماس عن افتعال نزاعات داخلية في حال عدم دخولها الانتخابات[1].

سادساً: موقف إسرائيل

بالرغم من ارتباط الموقف الأمريكي دائما بالموقف الإسرائيلي إلا أن إسرائيل مارست في البداية حملة دولية ضد مشاركة حماس في الانتخابات لتأخذ هذه الدول موقفا معاديا منها لأنها منظمة إرهابية، وأعلنت بأنها لن تتعامل مع أي حكومة فلسطينية تشكلها حماس أو تشارك بها[2]، لأن إمكانية فوزها بالأغلبية في مقاعد التشريعي سيمنح الحركة الشرعية السياسية التي سعت إسرائيل دائما لمنعها من الحصول عليها إلا بعد الاعتراف بها، ووقف المقاومة، لأن اكتساب هذه الشرعية سيعيد رسم الواقع السياسي وخارطته السياسية وفق قواعد جديدة تكون فيها حماس شريكا مهما وقوة مؤثرة وصاحبة قرار في قضايا الوضع الداخلي الفلسطيني، ويتم خلط أوراق اللعبة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن أمريكا طلبت من إسرائيل عدم وضع العراقيل أمام مشاركة حماس في الانتخابات؛ لأن لهذه المشاركة فوائد حسب وجهة نظرهم، وأن هذا سيصب في مصلحة إسرائيل، ويدعم جهود (أبو مازن) الإصلاحية، وهو ما جعل إسرائيل تقبل بحذر مشاركة حماس في الانتخابات[3].

---

[1] بسيسو، مؤمن، **احتواء حماس سياسيا... رهان أمريكي**، 2005/10/28، موقع شبكة فلسطين للحوار، الموقع الالكتروني: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=40867

[2] جاد، عماد، **الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس، مجلة السياسة الدولية**، عدد164، مجلد 41، ابريل 2004، ص116

[3] بسيسو، مؤمن، **احتواء حماس ... رهان أمريكي**، مرجع سابق.

فإسرائيل لا تؤمن بفكرة احتواء حماس سياسياً عبر مشاركتها في الانتخابات باعتبارها حركة إسلام سياسي، ولكن هدفها في السماح لحماس بالمشاركة هو نزع سلاحها، واستبعادها من العملية السياسية إلا بالقدر الذي لا يؤثر على مسيرة السلطة الفلسطينية، وسعت بكل جهدها إلى تأليب الأطراف الدولية تجاه مشاركة حماس في الانتخابات إلا بعد موافقتها على شروطها المذكورة آنفا[1].

غير أنَ إسرائيل ومن منطلق استعدادها لمواجهة الأسوأ في حال فوز حماس، قررت تشكيل لجنة وزارية برئاسة (دوف فايسجلاس) كبير مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وتضم مسئولي الاستخبارات الإسرائيلية وممثلي وزارة الخارجية، لصياغة الموقف الرسمي لإسرائيل في حال فوز حماس وسيطرتها على السلطة الفلسطينية، وستعمل هذه اللجنة متعاونة مع مسئولي الاستخبارات ووزارات الخارجية في العالم، وأكد الجميع أن فوز حماس لن ينعكس سلباً على إسرائيل وحدها بل سيهدد خارطة الطريق، ووجود (أبو مازن) لأنه باع مستقبله ومستقبل السلطة لحركة حماس، عندما قال أهارون فركش رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " لقد باع عباس مستقبله ومستقبل السلطة الفلسطينية إلى حماس، واليوم الذي اتفق فيه معهم على عدم جمع السلاح كان اليوم الذي حدد فيه مصيره السياسي"[2].

سابعاً: موقف الاتحاد الأوروبي

اتسم موقف الاتحاد الأوروبي بالتخوف من مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، وكان منسجما مع الموقف الإسرائيلي بخصوص مشاركتها، إلا إذا نزعت سلاحها وأوقفت المقاومة، فهي ليست ضد مبدأ الانتخابات وإنما ضد بعض الحركات المشاركة فيها، فقد قال منسق الشؤون السياسية في الاتحاد الأوروبي " خافيير سولانا" بتاريخ

---

[1] أبو عامر، عدنان، **إسرائيل وحماس ومباراة العسكرة والسياسة، 2005/9/21**، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني: hhp:/www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/03/article16.shtml

[2] **إسرائيل تبحث موقفها إذا سيطرت حماس على السلطة**، الإتحاد نت، الاحد 1/ يناير 2006، الموقع الإلكتروني: http://www.alittihad.ae/details.php?id=43865&y=2006

2005/12/18م في أعقاب مكالمة هاتفية مع نائب رئيس وزراء إسرائيل " شمعون بيرس " إن الإتحاد الأوروبي سيجد صعوبة في التعامل مع السلطة الفلسطينية إذا ما فازت حماس في الانتخابات التشريعية القادمة" " وأنه لا يمكن للفصائل الفلسطينية الجمع بين المشاركة في العملية الديمقراطية واستمرارها في حمل السلاح والاحتفاظ بميليشيا مسلحة" فهي تريد من حماس أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتدين الإرهاب وتفكك بنيتها الإرهابية بوقف المقاومة، ومطلب الموقف الأوروبي منسجم مع الموقف الإسرائيلي والأمريكي في التعامل مع الانتخابات التشريعية الثانية[1].

ولكن القبول الأمريكي قد عمل على تحفيز الموقف الأوروبي لدعم إجراء الانتخابات الفلسطينية، وإن كان الموقف الأوروبي في الأصل لم يمانع من مشاركة حماس وإنما كانت مخاوفهم تتمثل في خشيتهم من سيطرة المقاومة على النظام السياسي الفلسطيني وظهورها قوةً رئيسة لا يمكن تجاوزها في المستقبل، وقالت "بينيتا فيرارو فالدنر" مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية " نحن مستعدون مبدئيا للعمل مع أي حكومة للفلسطينيين تسعى للسلام بالوسائل السلمية" وكانت تقديراتها لفوز حركة حماس لا تتجاوز ال 30%– 40%، وفي حال سيطرت حماس قالت أننا مجبرون للتوصل إلى صيغة تتيح لنا استمرار العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بعيدا عن التعامل مع جماعة مصنفة على قائمة الإرهاب وتستخدم صواريخها وتفجيراتها الإرهابية ضد إسرائيل"[2].

وفي المجمل فإن مواقف الأطراف الخارجية كانت منسجمة وموجهة باتجاه الموقف الإسرائيلي، وهذا تجلى في الرسائل المسبقة التي وجهت للمجتمع الفلسطيني وقواه بأن لا يكون خيارهم هو حماس لأنه سيلحق بهم ضررا سياسياً واقتصاديا وأمنياً.

---

[1] حجير، صبري، **المواقف الأوروبية من حماس تنطلق من المبادئ إلى المصالح! هل التقارب بين ضفتي الأطلسي جاء على حساب العرب؟، 2005/12/22**، العربية للصحافة، الموقع الإلكتروني: http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3344453857

[2] **أوروبا تواجه معضلة بشأن " حماس" بعد الانتخابات الفلسطينية**، جريدة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء 2006/1/24. الموقع الإلكتروني: http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=32228&date=1/24/2006

المبحث الثاني

المرجعيات السياسية للانتخابات التشريعية الفلسطينية

جاءت الانتخابات التشريعية الثانية بعد جملة من المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية والدولية، وبموافقة جميع القوى السياسية الفلسطينية على ضرورة إجرائها بصفة ذلك مطلباً وطنياً فلسطينياً، لتحقيق حالة من الإجماع الوطني وصياغة برنامج سياسي مشترك قادر على مواجهة تحديات المرحلة، وترتيب البيت الفلسطيني على جميع المستويات، وقد اعتبرت قوى المعارضة الفلسطينية التي لم تشارك في الانتخابات التشريعية الأولى، أن اتفاق القاهرة عام 2005م هو المرجعية السياسية والوطنية للانتخابات التشريعية الثانية، باعتبار أن اتفاق أوسلو قد انتهى رسميا بعد انهيار محادثات كامب ديفد الثانية، وعلى هذا الأساس كان قرار جميع القوى الفلسطينية سوى حركة الجهاد الإسلامي المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

ولكن وبحكم الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي، والتي أتت الانتخابات في إطارها السياسي والجغرافي، فإن مطلب الانتخابات التشريعية الثانية، لم يكن مطلباً فلسطينياً مستقلاً، بل جاء أيضا مطلباً دولياً واعتبر مدخلاً لترتيب الساحة الفلسطينية وفق رؤية الرئيس الأمريكي بوش كما ورد في خطة خارطة الطريق.

لذا فإن الإطار السياسي للانتخابات التشريعية الثانية، وبحكم الأطراف اللاعبة على الساحة الفلسطينية ارتبط بإطار سياسي وفق وجهة نظر الأطراف الخارجية والمجتمع الدولي أي "بخطة خارطة الطريق"، ووفق وجهة نظر القوى الفلسطينية، وخاصة قوى المعارضة أي " باتفاق القاهرة، وميثاق الشرف الخاص بالانتخابات عام 2005م.

أولا: خارطة الطريق والانتخابات

شكلت خطة خارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية عام 2002م، والإعلان عنها رسميا بتاريخ 2003/3/17 الآلية التنفيذية لتحقيق رؤية الرئيس بوش في إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وكانت الانتخابات أحد بنود خطة خارطة الطريق،

ضمن سلسلة خطوات يلتزم بها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بشكل متزامن، لتفضي إلى إقامة دولة فلسطينية وتحقيق عملية السلام.

فخارطة الطريق اعتبرت الإطار السياسي المنظم للانتخابات التشريعية الثانية وفق الرؤية الدولية، وعملت السلطة الفلسطينية بكل جهد لإجراء هذه الانتخابات وإشراك جميع الأطراف الفلسطينية لإدخالهم في النظام السياسي الفلسطيني، كان مدفوعا بشكل أو بآخر من أطراف خارجية، فقد ورد ذكر الانتخابات في المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق بصفتها خطوة مفروضة للانتقال من مرحلة إلى أخرى لتطبيق الخطة[1].

وهذا ما تضمنته خطة خارطة الطريق في مرحلتها الأولى في بندها الثاني المتضمن آليات بناء المؤسسات الفلسطينية:

1. العمل بشكل فوري لصياغة مشروع دستور فلسطيني، يعتمد على أسس ديمقراطية برلمانية، وتعيين رئيس وزراء بصلاحيات واسعة.

2. .تعيين رئيس وزراء مؤقت، أو حكومة مؤقتة بصلاحيات تنفيذية، جسم صناعة قرار.

3. تسهيل الحكومة الإسرائيلية تنقل الشخصيات الفلسطينية للمشاركة في جلسات المجلس التشريعي والحكومة، وإعادة التدريب الأمني والانتخابي وغيرها من نشاطات الإصلاح وبإشراف دولي.

4. مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين لديهم صلاحيات للقيام بإصلاح جذري، وإتمام الخطوات الإضافية لتحقيق فصل حقيقي بين السلطات.

5. إنشاء لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة، وقيام المجلس التشريعي بمراجعة قانون الانتخابات وتعديله.

---

[1] جاد، عماد، **الظروف الدولية والإقليمية الدافعة لإجراء الانتخابات، في(عدة مشاركون) الانتخابات الفلسطينية 2005**، مرجع سابق، 73

6. يجري الفلسطينيون في أقرب وقت ممكن استنادا للتدابير السابقة، انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة في إطار من النقاش والشفافية في انتخاب مرشحين لجميع الأطراف المتعددة.

7. تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل فرق العمل ومساعدتها لإجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين، وتنقل المرشحين، والمشرفين على الانتخابات، ودعم منظمات المجتمع المدني للمشاركة في العملية الانتخابية[1].

وبالنظر إلى البنود السابقة التي تتصف بالعمومية، دون توضيح التفاصيل، كانت عملية الانتخابات بفعل مطالب خارجية، والتزاماً سياسياً من السلطة الفلسطينية تجاه المجتمع الدولي المقيدة باتفاقياته الموقعة والمحكومة باتفاقيات التمويل المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبهدف تغيير القيادة السياسية للسلطة. أما حركة حماس ومعها قوى المعارضة الفلسطينية، فقد رفضت ما جاء في خطة خارطة الطريق كمدخل لترتيب الانتخابات الفلسطينية، والتزمت بجلسات الحوار الفلسطيني- الفلسطيني كمدخل للانتخابات.

ثانيا: اتفاق القاهرة 2005 والانتخابات

كان قرار مشاركة جميع القوى الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية مبنياً على اتفاق القاهرة 2005م، الذي اعتبر الإطار السياسي لهذه الانتخابات، بعد مقاطعة قوى المعارضة الفلسطينية المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى بحكم مرجعيتها السياسية المتمثلة باتفاق أوسلو.

وقد نص اتفاق القاهرة على تحديد الإجراءات والضوابط والتفاصيل المتعلقة بالانتخابات التشريعية الثانية، مع إجراء الإصلاحات السياسية على جميع المستويات، ليؤسس لمرحلة سياسية جديدة، وعلى هذا الاتفاق استندت قوى المعارضة وخاصة حركة حماس بأن قرارها لا يستند على تركة أوسلو، لأنه انتهى بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة

[1] نص خطة خارطة الطريق، 2003/4/30، موقع الجزيرة للمعرفة: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=52947

الأقصى، بل يستند إلى اتفاق القاهرة، لأنه المرجعية السياسية التي تحكم السلوك السياسي للقوى الفلسطينية في المرحلة المقبلة، "باعتبار أن مرحلة أوسلو طويت زمنيا عام 1999م، وطويت وطنيا بالانتفاضة الثانية، وطويت دستوريا من خلال الاختراق الدستوري لها، حيث تم التفاهم في القاهرة أن يكون أعضاء المجلس التشريعي132 بدلا من 88، وأن يكون النظام الانتخابي بالمناصفة" قوائم، ودوائر"، لذلك اعتبرت قوى المعارضة الفلسطينية بأن هذه الانتخابات لا علاقة لها باتفاقية أوسلو[1].

وعلى ذلك وقعت جميع القوى الفلسطينية بتاريخ 2005/10/17م، ميثاق الشرف الخاص بالانتخابات لتثبيت ما تم الاتفاق عليه بخصوص الانتخابات عمليا، لتتضمن بنوده الخامسة والعشرون جميع الإجراءات والآليات الخاصة بالعملية الانتخابية وفق التوافق الوطني، وليكون المدخل لاستكمال خطوات الإصلاح السياسي وإعادة بناء النظام السياسي على قاعدة الشراكة السياسية بكل مقوماتها الوطنية[2].

وقد اعتبرت القوى الفلسطينية التعديلات التي جرت على القانون 2005/9 بشأن الانتخابات والصادر بتاريخ 2005/8/13م، خطوة بالاتجاه الصحيح في سياق إعادة النظر بالمرجعية القانونية والسياسية لقانون الانتخابات العامة 1995/13 الذي تضمن إشارات صريحة ومباشرة إلى اتفاق أوسلو وملاحقها[3].

وترى الباحثة إن الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، لم تكن نابعة من إرادة فلسطينية مستقلة، بل مدفوعة أيضا بضغوط خارجية، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، لإيجاد قيادة فلسطينية جديدة، تعمل على نبذ العنف وإنهاء عسكرة انتفاضة الأقصى،

---

[1] الزبيدي، باسم، **حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2010، ص ص55-57

[2] أبو خلف، انتصار، وفريدريك، رولاند، **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، رام الله، 2009، ص 35

[3] عبد الكريم، قيس،....وآخرون، **المنعطف...تشريعية 2006**، شركة دار التقدم العربي، دمشق، 2008، ص65

وتكون أكثر انسجاما مع المطالب الدولية بشأن عملية السلام في المنطقة، وهذا تجلى مكشوفا بتدخل كل الأطراف الخارجية بالشأن الفلسطيني الداخلي بعد الانتخابات التشريعية الثانية.

فالحالة الفلسطينية التي لم تمتلك سيادة دولة لن تكون قادرة على إجراء انتخاباتها بشكل حر وبحكم مسئولية السلطة الفلسطينية عن إجراء الانتخابات، التي تعتبر كياناً سياسياً جاء بموجب اتفاقية أوسلو وما تبعه من اتفاقيات لاحقة ملزمة لقيادة السلطة الفلسطينية تجاه المجتمع الدولي، بقيت هذه الانتخابات ونتائجها محكومة بالأطر والمرجعيات السياسية التي أوجدت هذه المؤسسات، متجاهلة الإرادة الفلسطينية التي تعبر عن أهدافها ورغباتها في اختيار من يمثلها[1].

لذا فإن الانتخابات التشريعية الثانية من الناحية النظرية والشكلية لم تكن محكومة لاتفاقية أوسلو، فقد جرى الاتفاق عليها داخليا وتم تعديل عدد أعضاء المجلس التشريعي، أما من الناحية العملية فإننا نرى أنها كانت محكومة لهذا الاتفاق لعدة أسباب أولها أن السلطة الفلسطينية قائمة على اتفاقية أوسلو، وثانيهما أن الانتخابات جاءت بصفتها مطلباً لخارطة الطريق، وثالثهما أن الجزء الأكبر من البرنامج الوطني الذي تمثله فتح ملتزم بالاتفاقيات التي التزمت بها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفق الإطار السياسي المنظم والمقيد للانتخابات التشريعية الفلسطينية، هل استطاعت النخب السياسية الفلسطينية أن تمتلك برامج انتخابية وطنية وحدوية قادرة على تجاوز هذا الإطار عندما خاضت المنافسة للمشاركة في الانتخابات الثانية، لتشكل حالة من الوحدة الوطنية معبرة عن إرادة فلسطينية مستقلة ؟ هذا ما سيوضحه المبحث الثالث من هذا الفصل.

[1] جاد، عماد، **الظروف الدولية والإقليمية الدافعة لإجراء الانتخابات**، مرجع سابق، ص 72

المبحث الثالث

الفصائل الفلسطينية وبرامجها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية

اتسمت برامج النخب السياسية الفلسطينية التي نافست في الانتخابات التشريعية الثانية، بقوة التحدي والمنافسة القوية بينها، لكسب الشرعية من خلال صناديق الاقتراع، للاستفتاء على برامجها السياسية المختلفة، ولمعرفة مدى التوجهات والمطالب الشعبية، ولقياس وزنها وثقلها السياسي على أرض الواقع من خلال هذا الاستفتاء[1].

فقد أتاح النظام الانتخابي المختلط لترشح إحدى عشرة قائمة، ضمت 314مرشحا، و 414 مرشحا للمنافسة في 16 دائرة، وتجلى بهذا المشهد التنافسي عدم وجود تحالفات بين القوائم باستثناء قائمة البديل التي ضمت الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، وكان من بين القوائم خمس قوائم لشخصيات مستقلة نجح منها قائمتان فقط هما فلسطين المستقلة، والطريق الثالث[2].

والملفت للنظر في عدد القوائم المتنافسة في الانتخابات، هو بعدها عن وجود أي تحالفات بينها وخاصة الصغيرة منها والمنضوية تحت مظلة منظمة التحرير، وهذا يدل على عدم الانسجام بين هذه القوائم ونخبها السياسية، ويدل على تباين في الرؤى والبرامج السياسية، ومن جهة أخرى فإن بعضهم يرى بأن هذه النخب آثرت المنافسة منفردة لتغلب مصالحها الشخصية على المصالح الوطنية، لأن من ترأس هذه القوائم هم القيادات التاريخية لهذه القوى، بعيدا عن استمزاج رأي قواعدهم التنظيمية في اختيار مرشحيهم، وهذا ما عزز حالة الاستقطاب الثنائي بين حركتي فتح وحماس لكونهما أكثر ثقلا على الساحة الفلسطينية، ليظهر طابع المعركة الانتخابية بين هاتين الحركتين، ولكونهما أكثر تأثيرا وتنافسا من خلال برامجهما السياسية[3].

وللوقوف على مفاصل هذه البرامج، وخاصة القوائم التي فازت بالانتخابات التشريعية الثانية والبالغ عددها ست قوائم، نستعرض في هذا المبحث مضامين هذه البرامج، لرصد مدى

---

[1] نوفل، أحمد، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2009، ص 260

[2] **الانتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2006،ص ص 36-37

[3] كيالي، ماجد، ***الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 66، ربيع 2006، ص 32

أسهام برامج النخب السياسية بتوجهاتها السياسية، وإمكانيتها لتأسيس حالة من الشراكة السياسية، على قاعدة احترام التعددية السياسية، والإجماع الوطني لمعالجة استحقاقات القضية الفلسطينية، وخاصة في هذه المرحلة، أو أن هذه البرامج بقيت مرتبطة برؤاهـا ومرجعياتهـا السياسـية الخاصة.

لقد تضمنت البرامج الانتخابية للكتل والقوائم التي فازت بالانتخابات التشريعية الثانيـة على جملة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإصلاحية المرتبطـة بخصوصـية المرحلة التي خاضت بها الانتخابات، والتي تعكس رؤى التنظيم السياسي الذي يمثلـه لإقنـاع الشارع بأهمية البرنامج الانتخابي الذي يتبناه في جميع القضايا، ومدى قـدرتها علـى إحـداث التغيير الذي يطالب به الناخب الفلسطيني، وبأنها أقدر على حماية المشروع الوطني الفلسطيني، ومن أجل فحص مدى قدرة هذه البرامج من الاقتراب من تحقيق الوحدة الوطنيـة أو الابتعـاد عنها، ووحدة المطلب للحفاظ على الثوابت الفلسطينية، فإن هذا المبحـث سـيتناول بالمقارنـة والتحليل هذه البرامج للوقوف على حقيقة الأمر، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية التي تمس الثوابت الفلسطينية التي تمثل عناصر المشروع الوطني الفلسطيني وعلى رأسها مطلب الدولـة الفلسطينية، وقضية اللاجئين، وقضية الإطار السياسي والمرجعيات، والوسائل والآليات لتحقيق هذه المطالب، لأن هذه القضايا هي التي تعتبر عوامل التأسيس لبناء برنامج سياسي مشترك قادر على تأسيس شراكة سياسية ووحدة وطنية، أو عوامل لهدم هذا البناء.

أولا: البرامج الانتخابية ومطلب الدولة الفلسطينية

تناولت البرامج الانتخابية مطلب الدولة الفلسطينية على النحو الآتي: فقد تضمن برنامج قائمة البديل على المطالبة "بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على جميع الأراضي المحتلة بعدوان عام 1967م، بعاصمتها القدس العربية بحدودها من حزيران عـام 67"[1]، أمـا برنامج قائمة فلسطين المستقلة، فقد أشار إلى مطلب "الدولة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران، كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية بما فيها القدس كعاصمة للدولة الفلسـطينية

[1] برنامج قائمة البديل، **الانتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006، ص 245

المستقلة إلى الأبد"[1]، في حين طالبت قائمة الشهيد (أبو على مصطفى) " بالدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، كهدف مرحلي من أجل الوصول إلى دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني يعيش فيها الجميع بمساواة كاملة دون تمييز بسبب الدين أو العرق، أو الجنس، أو اللون، وأن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون على أساس التطبيق الشامل لقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على الحق الوطني، وليس على أساس المشاريع التي تستند إلى المدخل الأمني مثل "خطة شارون" و "خطة خارطة الطريق"، باعتبارها مشاريع تهدف إلى احتواء النضال الوطني، وتهدد الوحدة الوطنية الداخلية وكذلك من أجل الالتفاف على القرار الدولي بإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أرضها وسمائها وبحرها ومياهها ومواردها"[2]، واحتوى برنامج الطريق الثالث على المطالبة بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف، القائم على قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها 242، و338[3]، وأشار برنامج قائمة حركة فتح إلى أن " الحق الوطني الثابت التي أقرته كل الأطر والمؤسسات الشرعية لإنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[4]، أما برنامج قائمة التغيير والإصلاح فقد أشار ابتداءً إلى أن كل فلسطين جزء من الأرض العرنتبية والإسلامية، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية والإسلامية، وتضمن مطلبها إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس[5].

وبالنظر إلى مطلب الدولة الفلسطينية في برامج القوائم المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وبين كتلة حركة حماس فإننا نلحظ توافقاً نسبياً على مطلب الدولة الفلسطينية

---

[1] برنامج قائمة فلسطين المستقلة، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006، ص ص 247-248

[2] برنامج قائمة الشهيد أبو على مصطفى، **الانتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006، ص ص252-253

[3] برنامج الطريق الثالث، الانتخابات **التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات** المركزية، رام الله، 2006، ص 291

[4] برنامج قائمة حركة فتح، **الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات** المركزية، رام الله، 2006، ص 309

[5] برنامج قائمة التغيير والإصلاح، **الانتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006، ص ص 269-270

على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، ومن جهة أخرى نلحظ تباينا بين برامج الكتل المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير نفسها، وبين برامج الكتل ذات التوجه الوطني وبين قائمة حركة حماس ذات التوجه الإسلامي، فنخبة التغيير والإصلاح التي تمثل حركة حماس، قد أشارت إلى مطلب الدولة الفلسطينية بأن تكون كاملة السيادة على تراب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، دون التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية، وبالرغم من تأكيدها على عدم التنازل، إلا أنها ومن خلال برنامجها أبدت مرونة واعتدالاً في قبول المرحلية في إقامة الدولة الفلسطينية والتحرر، وكأنها أصبحت قريبة في تكتيكها هذا إلى المرحلية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عندما تبنت برنامجها المرحلي عام 1974م[1]، مع الاختلاف بينهما المتمثل في أن حركة حماس لم تأت على ذكر قرارات الشرعية الدولية لأنها رفضت الاعتراف بهذه المرجعية التي تتناقض وميثاقها الأساسي، وهذا كان مثار جدل وخلاف بين النخب السياسية الفلسطينية حول ضرورة اعتراف حركة حماس وقبولها بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة مطلباً دولياً للاعتراف بحماس شريكاً في النظام السياسي، وإسقاط تهمة الإرهاب عنها، لأن حركة حماس لم تشر في برنامجها إلى قرارات الشرعية الدولية أساساً للمطالبة بالدولة الفلسطينية، وإنما انطلقت من ميثاقها الداخلي كما أشارت إلية في مقدمة برنامجها، وإلى طبيعة المرحلية التي قد تتبناها على أساس الهدنة وليس على أساس القرارات الدولية.

ومن جهة أخرى سعت حماس للإعلان عن إجراءات عملية وخاصة بعد الانتخابات لتؤكد على اعتدالها ومرونتها، من خلال قبولها بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وقبولها بمبدأ الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، للتفاوض مع إسرائيل على أساس الهدنة وليس على أساس الاتفاقيات الموقعة معها ومع المجتمع الدولي، كما جاء على لسان خالد مشعل في صحيفة الغارديان البريطانية في 30/ 1/ 2006م، "حينما بَين موافقة الحركة على

[1] البرنامج المرحلي : الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة عام 1974، وسمي ببرنامج النقاط العشر، والذي يؤكد على النضال بكل الوسائل المشروعة وعلى رأسها الكفاح المسلح، من أجل إقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، عودة اللاجئين، وحق تقرير المصير) المبني على قرارات الشرعية الدولية، كهدف مرحلي..... للمزيد ، أنظر، حواتمه، نايف، وعبد الكريم، قيس، البرنامج المرحلي.. 1973-1974 صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية، شركة دار التقدم العربي، دمشق .

هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، واستعدادها التفاوض على صيغة الهدنة". وأكد نائبه موسى أبو مرزوق في مؤتمر صحفي في القاهرة بتاريخ 2006/2/5م على "موافقة الحركة على دولة فلسطينية بحدود 67 بشكل مرحلي، وأن إسرائيل أمر واقع لا يمكن إنكار وجودها." إلا أنها لم تبد أي استعداد للاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة معها[1].

وبرأي الباحثة فإن برامج الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات التشريعية الثانية لم تتوافق في برامجها على مطلب الدولة الفلسطينية بمفهومها ومرجعياتها، لا في داخل إطار منظمة التحرير ولا في التيار الوطني والإسلامي، وهذا ما يفسر عدم قدرة فصائل منظمة التحرير على تشكيل ائتلاف وطني تنافس به في الانتخابات، ومن جهة أخرى فإن عدم قدرة نخبة الكتل البرلمانية على بناء برنامج سياسي مشترك بعد الانتخابات لتشكيل الحكومات؛ لأنها كانت مرهونة بالاشتراطات الدولية التي تطالب بالاعتراف بقرارات الشرعية الدولية وبالاتفاقيات الموقعة معها بعد اتفاقية أوسلو.

وأكدت القوائم الأخرى المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير على مطلب الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 67، وفق قرارات الشرعية الدولية، وأقرت حركة فتح أيضا التزامها بالاتفاقيات الموقعة وخطة خارطة الطريق، أما قائمة الطريق الثالث فذكرت مطلب الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قراري 242و338، واختلف مفهوم مطلب الدولة الفلسطينية في برنامج قائمة الشهيد (أبو على مصطفى) عندما أشارت إلى مطلبها المرحلي في الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، إلا أنها أكدت على أن هذا المطلب المرحلي ما هو إلا محطة للوصول إلى دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني يعيش فيها الجميع بمساواة ودون تمييز، وكأن الجبهة الشعبية ما زالت تنطلق بمطلبها للدولة الفلسطينية من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية في بداية انطلاقتها عندما نادت بمطلب الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني.

---

[1] عبد الكريم، قيس،... وآخرون، **المنعطف... تشريعية 2006**، مرجع سابق، ص ص 175-176

ثانيا: البرامج الانتخابية وقضية اللاجئين وحق العودة

يعتبر حق العودة الخاص باللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من أرضهم إثر الحروب والنكبات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، أحد الثوابت الفلسطينية التي تنادي به جميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، ولكن بمرجعيات قد تختلف من إطار سياسي إلى آخر وبخاصة بين مرجعية القوى الوطنية والإسلامية وللوقوف على هذه القضية سيتم عرض ما تناولته البرامج الانتخابية لحق العودة، وبشكل عام فلم يستثن أي برنامج قضية اللاجئين وحق العودة. فقد أشار برنامج قائمة البديل إلى المطالبة " بحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194 الذي يكفل لهم حق العودة إلى ديارهم الذين شردوا منها عام 1948م"[1]، أما برنامج قائمة فلسطين المستقلة فقد أشار إلى " أن حق العودة مرتبط بالنضال الوطني التحرري لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وتحقيق الاستقلال لإقامة الدولة كاملة السيادة على حدود عام 1967م وتأمين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حسب قرارات الأمم المتحدة والقوانين والشرعية الدولية"[2]، وربط برنامج قائمة الشهيد (أبو علي مصطفى) حق العودة بالنضال الوطني ومفهوم الدولة واعتبر " أن حماية وصون حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي شردوا منها تمثل الجسر الذي يربط بين أهدافنا المرحلية في إقامة الدولة المستقلة، وحقنا التاريخي الذي يتجسد بإقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني"، وأضاف هذا البرنامج " أن ممارسة كل أشكال وأساليب النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية لشعبنا، ممثلة بحقه في العودة إلى دياره، وفقا للقرار الأممي 194 وحقه في تقرير المصير، والإصرار على أن أي بحث في هذا الموضوع ينبغي أن يتعلق بسبل وآليات تنفيذ هذه القرارات وليس تعديلها أو تغييرها"[3]، ونص برنامج قائمة الطريق الثالث على " أن الحل العادل لقضية اللاجئين وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194"[4]، أما برنامج حركة فتح فقد أشار إلى ضرورة " تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق

[1] برنامج قائمة البديل، مرجع سابق، ص 245

[2] برنامج قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق، ص ص 247-248

[3] برنامج قائمة الشهيد أبو على مصطفى، مرجع سابق، 252

[4] برنامج قائمة الطريق الثالث، مرجع سابق، ص 291

القرار 194، وعلى أساس قرارات قمة بيروت عام 2002م"[1]. وقد تناول برنامج قائمة التغيير والإصلاح حق العودة من خلال الإشارة إلى " صون وحماية حق العودة بكل الوسائل المشروعة ومنها منظمة التحرير الفلسطينية"، وهو البند الوحيد الذي تناول حق العودة في برنامج قائمة التغيير والإصلاح، معتبرة أن منظمة التحرير الفلسطينية إحدى الوسائل التي من خلالها يتم المطالبة بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها حسب القرار الأممي 194، ومنطلقة في معالجتها لحق العودة من خلال منهجيتها في معالجة القضية الفلسطينية بناءً على ميثاقها الداخلي كحركة حماس وأشارت في مقدمة برنامجها بالمطالبة " بالدولة الفلسطينية الحرة والمستقلة وذات السيادة على كامل تراب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية"[2].

وبنظرة فاحصة لقضية اللاجئين وحق العودة كما تناولتها البرامج الانتخابية للقوائم والكتل التي فازت بالانتخابات التشريعية الثانية، نلحظ أن برامج النخب السياسية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير اعتبرت حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها مرتبطا بتطبيق قرار الأمم المتحدة 194، إلا أن هناك اختلافاً بينهما، فمثلا برنامج الطريق الثالث لم يذكر عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها واكتفى بالإشارة إلى وجوب الحل العادل حسب قرارات الشرعية الدولية، وهذا ما يفسر التوافق بين توجه نخبة الطريق الثالث ومطالب المجتمع الدولي بحل قضية اللاجئين وخاصة في هذه المرحلة بناءً على مبدأ العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقام على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، ومبدأ التعويض، وهذا الموضوع هو مثار جدل بين النخب والقوى الوطنية والإسلامية حول آليات حل قضية اللاجئين ومرجعياتها. ويظهر مطلب الجبهة الشعبية أيضا اختلافا بينها وبين مطلب القوى الوطنية في حل قضية اللاجئين، فقد أكدت على قبولها بالمرحلية لحل الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران، ليكون جسرا للدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، الذي يضمن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم كتحصيل حاصل إلى الدولة

[1] برنامج قائمة حركة فتح، مرجع سابق، ص 309

[2] برنامج قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق، ص 269

الديمقراطية، وهذا يدل على تقارب وجهات النظر بين آليات الجبهة الشعبية وحركة حماس ومرجعياتها، وظهر تباين آخر بين النخب يخص بمطلب حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم، ومن ذلك التباين بين برنامج حركة فتح ونخبة التغيير والإصلاح التي أكدت على حق العودة بمرجعية التزامها بتحرير كامل التراب الفلسطيني الذي من شأنه أن يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وليس على أساس أي صيغة أخرى؛ والتي لم تذكر قرارات الشرعية الدولية في مطلبها في حق العودة.

أما حركة فتح فقد التزمت بمطلب حق العودة على أساس قرار الأمم المتحدة 194، وقرار قمة بيروت عام 2002م، الذي اعتبرته النخب المعارضة الفلسطينية نصا فضفاضا، لأنه يفسح المجال للتنازل عن حق العودة إلى ديارهم، وتشددت حركة حماس برفضه واعتبرته نصا يطرح في طياته مبدأ العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وليس إلى ديارهم التي هجروا منها، والقبول بمبدأ التعويض الذي تؤكد عليه إسرائيل والمجتمع الدولي[1].

ثالثا: البرامج الانتخابية وقضية منظمة التحرير الفلسطينية

تضمنت البرامج الانتخابية قضية منظمة التحرير، وفق رؤيتها التي تنظر من خلالها إلى منظمة التحرير. فبرنامج قائمة البديل تضمن بندا خاصا بقضية منظمة التحرير دعا إلى " التمسك بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتعزيز دورها كمرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية من خلال استكمال الانتخابات التشريعية في الوطن بانتخابات في مواقع الشتات حيثما أمكن ذلك لاختيار مجلس وطني جديد يضمن مشاركة جميع ألوان الطيف السياسي الفلسطيني بما يعزز منظمة التحرير كمرجعية وطنية عليا لمجموع الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه وكقيادة موحدة لكفاحه من أجل الحرية والاستقلال والعودة "[2]، أما برنامج قائمة فلسطين المستقلة فقد أورد قضية منظمة التحرير من خلال البند الذي يدعو إلى " التمسك بالثوابت الفلسطينية التي تشكل

[1] عبد الكريم، قيس،... وآخرون، **المنعطف... تشريعية 2006**، مرجع سابق، ص 177

[2] برنامج قائمة البديل، مرجع سابق، ص 246

أساس برنامج منظمة التحرير والشرعية الدولية"، وهي الثوابت الواردة في وثيقة الاستقلال كما جاء في مقدمة البرنامج[1]. في حين أفرد برنامج قائمة الشهيد (أبو علي مصطفى) بنداً خاصاً بمنظمة التحرير وأكد على " التمسك بمنظمة التحرير كإنجاز وطني وتاريخي لشعبنا وترسيخ وتعزيز دورها ومكانتها كمرجعية وكممثل شرعي ووحيد لشعبنا داخل الوطن والشتات من خلال التمسك بثوابت الإجماع الوطني التي أقرتها المجالس الوطنية والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال باعتبارها المرجعية، والناظم للتوافق الوطني في كل البرامج والسياسات الفلسطينية، بالإضافة إلى دعوتها إلى إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، تبدأ بالانتخاب الديمقراطي الحر للمجلس الوطني الفلسطيني داخل الوطن، حيثما أمكن في الشتات على أساس التمثيل النسبي، الذي يناسب التعددية السياسية والاجتماعية، وتنوع واقع الشعب الفلسطيني بما يحقق التغيير الديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية"[2]، أما برنامج قائمة التغيير والإصلاح فقد أشار إلى منظمة التحرير من زاوية أخرى، فقد اعتبرتها إحدى الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق حق العودة عندما أشار إلى " صون وحماية حق العودة بكل الوسائل المشروعة وفيها حق العودة"، من جهة أخرى أشارت إلى منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الدعوة والعمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية بما يخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية، ويحترم مجالات الاختصاص، والمساهمة الفاعلة في إعادة صياغة منظمة التحرير وتفعيل دورها فيما يخص العلاقات الخارجية وقضية حق العودة "[3].

وقد ربط برنامج الطريق الثالث المرجعية السياسية بوثيقة الاستقلال التي تبنتها منظمة التحرير عام 1988م، واعتبرت نخبة الطريق الثالث بأن مرجعيتها في تحقيق الأهداف الوطنية "استنادا إلى وثيقة الاستقلال وما نصت علية من مبادئ وأسس الحكم الصالح وقيم العدالة والمساواة وعدم التمييز في الحقوق"، وأشارَ إلى منظمة التحرير عندما تحدثت عن القضايا السياسية والحقوق الوطنية، واعتبرَ التمسك بالحقوق الوطنية التي تشكل أساس البرنامج السياسي

---

[1] برنامج قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق، ص 248

[2] برنامج قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، مرجع سابق، ص ص 253-254

[3] برنامج قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق، ص ص 270- 273

لمنظمة التحرير، وجميع المؤسسات الشرعية الدولية، وفق قرارات 242و338، كما دعت إلى دور منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني باعتبارها المرجعية السياسية العليا"[1]. أما حركة فتح فقد ربطت بين قضية الوحدة الوطنية وقضية منظمة التحرير عندما أشارت إلى " تمتين الوحدة الوطنية للشعب والفصائل وتياراته باعتبارها الضمانة الأكيدة لمواجهة التحديات، وصولا إلى قواسم مشتركة لبرنامج عام وطني، لتجنيد كل الطاقات لخدمة الأهداف النضالية العادلة" واعتبرت هذا مرتبطاً بمهمة تطوير الدور القائد لمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها ستعمل بلا كلل من أجل مشاركة جميع القوى والفصائل والتيارات داخل الوطن وخارجه في صياغة القرار الوطني ضمن أطر منظمة التحرير والسلطة الوطنية"[2].

لقد شكلت قضية منظمة التحرير الفلسطينية تباينا إضافيا للنخب السياسية، فالقوائم المنضوية تحتها، أكدت في برامجها الانتخابية على أنها الممثل الشرعي والوحيد لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وهي المرجعية لكل القضايا السياسية الخاصة بالشعب الفلسطيني، وأكدت على ضرورة تفعيل المنظمة بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تعتمد الانتخابات مدخلاً للإصلاح واستيعاب الكل الفلسطيني، وأما حركة حماس فلم تشر إلى المنظمة بهذا الاتجاه، وإنما أشارت إلى ضرورة إصلاح وإعادة بناء المنظمة وفق رؤيتها قبل الاعتراف بها. وهذا التباين والاختلاف في المرجعيات السياسية حول الثوابت الفلسطينية، شكلت عائقا سياسيا أمام النخب السياسية الفلسطينية في إيجاد قواسم مشتركة لصياغة برنامج سياسي مشترك قادر على تحقيق وحدة وطنية لمواجهة تحديات المرحلة وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني. وما تشكله قضية إصلاح وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية من نقطة خلافية بين النخب السياسية الفلسطينية والتي تضمنتها كل جلسات الحوار واتفاقيات المصالحة كمحور أساسي لبناء برنامج سياسي مشترك، وتعددية سياسية تحت مظلة ومرجعية وطنية واحدة.

---

[1] برنامج الطريق الثالث، مرجع سابق، ص 292

[2] برنامج حركة فتح، مرجع سابق، ص 309

رابعا: البرامج الانتخابية وقضية الآليات والوسائل

لم تشر قائمة البديل في برنامجها الانتخابي إلى قضية الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الثوابت الفلسطينية، ولكنها أشارت فقط وبشكل ضمني، إلى آلية الانتخابات عندما تحدثت عن ضرورة التأسيس لنظام ديمقراطي برلماني تعددي، بصفته نهجاً وحيداً يضمن تداول السلطة السلمي، على قاعدة مشاركة جميع القوى الفلسطينية في عملية صنع القرار في السلطة الوطنية[1]، أما برنامج قائمة فلسطين المستقلة فقد اعتبر المطالبة بانتخابات ديمقراطية إحدى الوسائل الهامة والمؤثرة لتعزيز الكفاح الوطني، ومن أجل إصلاح المؤسسة الفلسطينية، ومحاربة جميع أشكال الفساد المالي والإداري، ودعا إلى توظيف علاقاتها الدبلوماسية الدولية للضغط على مؤسسات المجتمع الدولي لتمارس دورها في الدفاع عن القضية الوطنية الفلسطينية وحمايتها، وهذه الوسيلة إحدى الوسائل التي تتعامل معها قائمة فلسطين المستقلة، عندما أشارت إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يعالج جميع القضايا ويدفع باتجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإزالة الجدار والمستوطنات الإسرائيلية، والحواجز، وقد أشارت بشكل صريح إلى تبنيها الكفاح الشعبي السلمي لمقاومة الجدار والاستيطان، ومن خلال تعزيز التضامن الدولي الشعبي والرسمي لإزالة الجدار استنادا وتطبيقا لقرار محكمة العدل الدولية[2]، أما برنامج قائمة الشهيد (أبو على مصطفى) فقد أشار بشكل صريح إلى الحق في ممارسة كل أشكال النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العليا، ومع أنها تعترف بقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على الحقوق الوطنية، إلا أنها ترفض أن يستند حل القضية الفلسطينية من خلال المدخل الأمني كما جاء في خطة "خارطة الطريق"، أو "خطة شارون"، ودعت إلى التمسك بخيار الانتفاضة والمقاومة، وفق رؤية وخطة استراتيجية وطنية، تخدم استمرار النضال الوطني وتحقق التوازن بين أساليب المقاومة كافة، مع ضرورة تجنيد الدعم العربي الشعبي لإسناد المقاومة الفلسطينية، ومن جهة أخرى أشارت إلى استنهاض حركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، بصفته أحد الأساليب لحشد الدعم في المطالبة

[1] برنامج قائمة البديل، مرجع سابق، ص 246

[2] برنامج قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق، ص ص 247-251

بالحقوق الفلسطينية[1]، في حين تضمن برنامج قائمة التغيير والإصلاح على عدد من الأساليب والآليات للدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وحمايتها، منها الالتزام بهدف مقاومة الاحتلال بالوسائل الممكنة كافة، كما أنها رفضت التطبيع مع الكيان الصهيوني، وأشارت إلى أن التعاون الأمني مع الاحتلال يعتبر جريمة وطنية ودينية كبرى، يجب أن يعاقب عليها بأقصى عقوبة، وهي تؤكد على شرعية المقاومة، بالوسائل السياسية والجهادية كافة، وعلى حشد كل الطاقات العربية والإسلامية لإدانة كل أشكال الاحتلال، وأكدت على حق الشعوب في مقاومة المحتل بكل الوسائل، باعتباره حقاً مشروعاً كفلته جميع الشرائع السماوية، والمواثيق الدولية، والأعراف الإنسانية، باعتبار العدوان إرهاباً بعينه[2]. أما برنامج الطريق الثالث فقد تناول مجموعة من الأساليب والآليات التي يمكن اعتمادها لتحقيق المطلب الفلسطيني وعلى رأسها تعزيز المقاومة الشعبية لمواجهة المخططات الإسرائيلية فيما يتعلق بالاستيطان والجدار والتهويد، مع العمل على تعزيز التضامن الدولي مع النضال الوطني الفلسطيني العادل، وتوحيد خطة فلسطينية لتعزيز مكانة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وأشار البرنامج أيضا إلى تعزيز العمل المشترك مع قوى العدل والسلام بما فيهم من بداخل إسرائيل، وآلية التوجه للمجتمع الدولي من خلال صياغة خطاب سياسي معاصر ينسجم مع التطورات الدولية، وترسيخ العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية على أسس من الندية والاحترام المتبادل، وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية[3]. أما برنامج حركة فتح الذي افرد بندا خاصا بتمسكه بخيار السلام الاستراتيجي والمستند إلى وثيقة الاستقلال عام 1988م التي تبنت برنامج السلام خياراً استراتيجياً لإقامة الدولة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية الثابتة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وأشارت إلى التزام الحركة المستمر بالاتفاقيات الموقعة وبخارطة الطريق، وباعتماد المفاوضات وسيلة لإنجاز التسوية النهائية وبإشراف الأسرة الدولية، مع ضرورة أن يقابلها التزام من الطرف الإسرائيلي، كما أن الحركة تبنت نهج مقاومة الاحتلال والجدار والاستيطان بصفته حقاً كفلته المواثيق الدولية، لكونه يعتمد على حشد التحرك الجماهيري ضدد سياسات الاحتلال وقد أثبت فعالية

[1] برنامج قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، مرجع سابق، ص ص 252-261

[2] برنامج قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق، ص ص 270-271

[3] برنامج الطريق الثالث، مرجع سابق، ص 292

كبيرة في كسب الرأي العام العالمي لمحاصرة سياسات الاحتلال، كما أن الحركة اعتمدت على وسيلة توطيد العلاقات القومية والدولية بصفته آلية دبلوماسية للحشد الدولي وكسب التضامن الدولي والعربي لصالح المطالب الفلسطينية ومحاصرة السياسات الإسرائيلية[1].

والقضية الأخرى الذي ظهر فيها تباين بين النخب السياسية، هي قضية الوسائل والآليات المشروعة في مواجهة الاحتلال، فحركة حماس أظهرت مرونة في إشارتها لاستخدام جميع الوسائل المشروعة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وفق ما تقتضيه المرحلة، إلا أنها تمسكت بخيار المقاومة المسلحة بصفته خياراً استراتيجياً لا يمكن التنازل عنه، وخاصة في المناطق المحتلة عام 1967م، وأما حركة فتح فاعتمدت إستراتيجية المقاومة السلمية، مثلها مثل بقية الفصائل الأخرى، وتجلى ذلك واضحا في مواجهتها للجدار والاستيطان، وهذا يدل على طبيعة توجهات هذه النخب في التزامها بالمقاومة السلمية لكسب الدعم والتضامن الشعبي والعالمي، بحكم العلاقات التي تحكمها مع الأحزاب والنخب ومنظمات المجتمع المدني العالمية، الداعمة والمشاركة في هذا النوع من المقاومة ضد سياسات الاحتلال، ولكسب تأييد المجتمع الدولي الذي يطالب بتبني هذه الاستراتيجية.

وملخص الحديث يمكن أن يُستشفَ مما تناوله عبد الإله بلقزيز، عندما أشار إلى أن برامج النخب السياسية للقوى الفلسطينية بدا فيها تراجع في المطالب الوطنية الفلسطينية، وهذا واضح في التحول من المطالبة بالوطن فلسطين إلى المطالبة بالدولة الفلسطينية، والذي بدأ منذ اعتماد البرنامج المرحلي، برنامج النقاط العشرة عام 1974م، متضمنا الدعوة إلى إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأرض يتم تحريرهها، ولم يعد المرحلي مرحليا، ليتحول إلى خيار استراتيجي لقبول الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م معتمداً منهج التفاوض أساسا لهذا المطلب حسب اتفاقية أوسلو، فالانتقال من فكرة السلطة الوطنية على أي أرض محررة، إلى فكرة الدولة المستقلة حسب الاتفاقيات الموقعة، يعني الانتقال من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة، ويعني أيضا الانتقال من فكرة التحرير إلى فكرة الاستقلال، أي أن

[1] برنامج حركة فتح، مرجع سابق، ص ص 310-311

الوطن غاب عن الفكر السياسي وحلت محله فكرة الدولة، وبرأيه فإن هذا التحول تبعه تحـــول برنامجي من استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الاستقلال، وإنَ كل الفصائل الفلسطينية تتحمل مسؤولية هذا التحول، فصائل منظمة التحرير، والفصائل الإسلامية لأنها جميعا تتبنـــى اليـــوم برنامج الاستقلال الوطني والدولة على حدود الرابع من حزيران 67، والقول الذي يزيد عن هذا البرنامج إنما يوضع في سياق الجهد الأيدولوجي الدعوي والتعبوي وليس برنامجا سياسيا[1].

[1] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مرجع سابق، ص ص 71 –73

المبحث الرابع

سمات نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني

أدى التنافس الحاد بين النخب السياسية الفلسطينية من خلال برامجها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية التي نافس فيها إحدى عشر فصيلاً تنظيمياً فازت منها ست قوائم، حيث حصلت على ما يؤهلها للحصول على مقاعد في المجلس التشريعي الثاني بنسب مختلفة، إلى إفراز نخبة جديدة بسماتها وتركيبتها، بعكس ما جاء في الانتخابات التشريعية الأولى.

وكون النخبة المقصودة في هذه الدراسة هي نخبة المجلس التشريعي الثاني، التي تمثل السلطة التشريعية بدورها التشريعي والرقابي على السلطات الأخرى، ودورها في المشاركة والرقابة على رسم السياسات العامة في النظام السياسي الفلسطيني على جميع المستويات سواء الداخلية أو الخارجية، إذ تعتبر من اللاعبين الرئيسيين في النظام السياسي الفلسطيني، ولها دور مؤثر في رسم السياسات العامة وصنع القرار من خلال المنصب الذي تبوأته.

ومن أجل معرفة مواقف النخبة التشريعية الثانية ورصد سلوكها، من مجريات العمل السياسي الفلسطيني، وكيفية إدارتها للسلطة التشريعية، وأثر هذا على الوحدة الوطنية الفلسطينية، بسماتها وخلفياتها السياسية والاجتماعية والثقافية عامة، وانعكاس هذه السمات على مواقف النخبة التشريعية التي ستتناولها الدراسة في الفصل التالي.لا بد من التعرف إلى سمات النخبة التشريعية الفلسطينية الثانية، السياسية والاجتماعية والثقافية، لما لهذه السمات من أثر على كيفية صياغة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فقد شكلت انتخابات عام 2006م تغيرا في تركيبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني عام 2006م، وأحدثت انقلابا سياسيا بعد أن سيطر عليه اللون الواحد في الانتخابات الأولى عام 1996م إذ سيطرت عليه حركة فتح لمدة عشر سنوات، وبهذا تبدلت النخبة المسيطرة عليه بفوز كتلة التغيير والإصلاح بخلفيتها الإسلامية بأغلبية مقاعد المجلس لتحصد (74) مقعدا ليصبح لون المجلس لونا معارضاً لاتفاقية السلام ورفضها الاعتراف بإسرائيل شريكا في الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحصلت حركة فتح على 45 مقعدا و3 أعضاء لقائمة الشهيد (أبو علي

مصطفى)، وعضوين لكل من قائمة الطريق الثالث، وقائمة البديل، وقائمة فلسطين المستقلة، و4 أعضاء من المستقلين[1].

وقبل عرض تركيبة نخبة المجلس التشريعي الثاني لا بد من الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية الأولى تميزت في تركيزها على البعد التاريخي الوطني في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية والعمل السياسي الفلسطيني ليكون هذا البعد عاملا حاسما في فرز أعضاء المجلس الأول، بعد أن كثفت حركة فتح جهودها في تنظيم هذه النخبة ودعمها للوصول إلى قيادة المجلس الأول دون منافس لتحمل تركيبته اللون الواحد ذات البعد العلماني، وانحسر دور العائلة والعشيرة في الانتخابات الأولى، ولم يرتبط فوز المرشح بالانتماء الجغرافي، وارتباطه بالانتماء الحركي وهذا تجلى بعد فوز ما نسبته64% من أعضاء المجلس التشريعي الأول من اللاجئين ممن كانوا في الشتات أو المخيمات الفلسطينية في الداخل[2].

فالتغير الذي ظهر في ملامح نخبة المجلس التشريعي الثاني وسماتها، هو في تركيبتها الاجتماعية والتعليمية والمهنية كما وضحتها دراسة سمر البرغوثي وجهاد حرب على النحو الآتي:

أولا: الانتماء السياسي لنخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني

حصلت حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، لتشكل 74 مقعدا من أصل 132 مقعدا، أي ما نسبته 56,1% من مقاعد المجلس التشريعي، وحصلت حركة فتح على45 مقعدا، بما يعادل 34,1% من مقاعد المجلس، وحصلت بقية القوائم "الجبهة الشعبية، البديل، والمبادرة الوطنية، والطريق الثالث" على تسعة مقاعد، بنسبة 6,8% من مقاعد المجلس، وحصل المستقلون المدعومون والمتحالفون مع حركة حماس على أربعة مقاعد، ليشكلوا ما نسبته 3% من مقاعد المجلس[3].

---

[1] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 162

[2] المرجع السابق، ص ص 160-161.

[3] حرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية**، مرجع سابق، ص ص 207- 208

ثانيا: الوضع التعليمي لنخبة المجلس

تميزت نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني بارتفاع نسبة حملة الشهادات العلمية لتصل إلى 85،6% في حين وصلت في المجلس الأول 84% لتحتل نسبة حملة شهادات الماجستير والدكتوراه 45.5 % في التشريعي الثاني، ولم تتجاوز 24% في المجلس التشريعي الأول، وتصدرت حركة حماس الأكثر تعليما بين أعضاء المجلس لتصل إلى 89.2%، وحركة فتح 77.8% بين أعضاءها لمن يحملون الشهادات العلمية أربع سنوات فما فوق، وشكل تخصص الشريعة الإسلامية تمثيلا أكبر في التخصصات العلمية ل (34) نائبا ممن يتخصصون في العلوم الدينية وجميعهم ينتمون لكتلة التغيير والإصلاح مع ضعف في تخصص القانون، الذي يمثله نائب واحد[1].

فالسمة الظاهرة لهذا المجلس أنه يمتاز بنخبته المتعلمة وارتفاع الدرجات العلمية العليا، وأن التخصص في العلوم الدينية جعل التوجهات الدينية عند النقاش حاضرة في حياة المجلس، وتتضح أهمية البعد التعليمي والثقافي وقوته بصفتها عاملا رئيسياً في تجنيد النخبة السياسية.

ثالثا: السمة العمرية لنخبة المجلس

تعد نخبة المجلس التشريعي الثاني أكثر شباباً منه في الأول، فقد كانت فئة الأربعينات أكثر تمثيلا ووصلت نسبتها إلى 46.2% وهذا يدل على سيطرة القيادات الشابة على المؤسسة التشريعية، لتشكل كتلة التغيير والإصلاح أكبر النسب هذه الفئة 25.8% من إجمالي أعضاء المجلس، وأظهرت نخبة الحركات الأخرى (الديمقراطية، الشعبية، الطريق الثالث) أنها أكثر تقدما في العمر، أما الفئة العمرية الشابة في سن الثلاثينات لم تحصد إلا 19 مقعدا، 12نائبا من حركة حماس، وستة نواب من حركة فتح، ونائب مستقل، وهذا يعكس ضعف تأثير هذه الفئة في الأحزاب السياسية الفلسطينية وإحكام سيطرة القيادات التاريخية على مقاليد السلطة[2].

---

[1] حرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية**، مرجع سابق، ص ص212-215.

[2] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص231-233.

رابعا: الوضع الوظيفي لنخبة المجلس

وفيما يتعلق بالخلفية الوظيفية فقد حققت مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمحاضرون والجامعيون ورجال الأعمال، نسبة عالية في نخبة المجلس التشريعي الثاني، لتمثل 53 نائبا تكنوقراطيا و30 نائبا أستاذاً وجامعياً[1].

وهذا يدل على أهمية الجامعات والمؤسسات التعليمية ودورها في توليد النخبة السياسية وتجنيدها، وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية سواء على مستوى التمويل الأجنبي أو على مستوى كونها قواعد اجتماعية قادرة على تجنيد النخبة السياسية، كما يدل على أهمية العامل الأيدولوجي والعامل الثقافي الذي منحهم القوة والدعم للوصول إلى المؤسسة التشريعية.

خامسا: التوزيع الجغرافي للنخبة التشريعية

توزعت نخبة المجلس التشريعي جغرافيا ليشكل ثلث النواب من قطاع غزة وثلثاهم من سكان الضفة الغربية، ليحتل ساكنو المدن نسبة 58% من الأعضاء و 17.4% من المخيمات وهذا يدل على أن السمة الغالبة لهذه النخبة مدنية، فاللاجئون مثلوا ثلث أعضاء المجلس الثاني في حين ارتفعت نسبة المقيمين إلى 91% وتراجعت نسبة العائدين من 39.8% في المجلس الأول إلى 9% فقط في المجلس الثاني وهذا يعود لضعف مكانة العائدين بعد وفاة الرئيس (أبو عمار) أو لعدم وجود عائدين من حركة حماس[2].

---

[1] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص253. أنظر أيضا، حرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية**، مرجع سابق، ص 215

[2] البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص ص248– 250

الفصل الثالث

رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية والعوامل المؤثرة عليها

المبحث الأول: رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية

المبحث الثاني: العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية

الفصل الثالث

رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية والعوامل المؤثرة عليها

شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي حصلت عام 2006م، نقطة تحول في التركيبة السياسية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ لأنها جمعت كل أقطاب النظام السياسي الفلسطيني بشقيه الوطني والإسلامي سوى حركة الجهاد الإسلامي، باعتبار أن هذا الاتجاه يسير باتجاه التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة على قاعدة تعزيز النظام الديمقراطي، وخاصة بعد سيطرة اللون السياسي الواحد المتمثل في حركة فتح وتيارات منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها في العام 1994م، إلا أن هذه التعددية حصلت بعد سيطرة حركة حماس على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد منحت القوة العددية لحركة حماس الفرصة لتشكيل الحكومة والسيطرة على السلطة التنفيذية وتغيير معادلة إدارة النظام السياسي الفلسطيني، وشكلت هذه التعددية تحديا واضحا أمام جميع القوى السياسية الفلسطينية، وقد اعتبرت هذه الانتخابات نقلة نوعية وانقلابا واضحا في النظام السياسي الذي اعتمد لفترة طويلة على نظام "المحاصصة الفصائلية"، وبهذه الخلفية دخلت النخب السياسية الفلسطينية المؤسسة التشريعية وهي في حالة احتقان سياسي أثر على كل مجريات العملية التشريعية، وبفعل عوامل داخلية وخارجية انعكس الواقع السياسي العام في الأراضي الفلسطينية على المؤسسة التشريعية لتدخل دائرة الانقسام السياسي والجغرافي وأصبح المجلس التشريعي الفلسطيني يدار بآليتين إحداهما في غزة والآخر في الضفة الغربية، وأظهر عجزا في تحقيق وحدة وطنية فلسطينية، وبهدف تقصي دور نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، وأثرها على الوحدة الوطنية الفلسطينية لأنها النخبة المقصودة في الدراسة، والتي تشكل الجزء الرئيسي من التركيبة السياسية، فإن هذا الفصل سيتتبع وجهات نظر نخبة التشريعي ومواقفهم للكشف عن الدور الذي لعبوه في الوحدة الوطنية سواءا كان سلبا أم إيجابا. وكان هذا من خلال إجراء مقابلات شخصية استهدفت (هيئة رئاسة المجلس، رئيس المجلس التشريعي، النائب الأول والثاني للمجلس، وممثلي الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني)

والبالغ عددهم إثنى عشر عضو برلماني استهدفوا في المقابلات، أجابوا من خلال المقابلات على أسئلة الدراسة والمتعلقة بمحاور الدراسة، وتم تحليل الإجابات ومقارنة رؤاهم كممثلين لكـــتلهم وقوائمهم البرلمانية، ولتنظيماتهم السياسية، وربط رؤاهم في محاور الدراسة بالفصول الســـابقة، مدعمة بمقارنة الإجابات بالأدبيات النظرية، التي ستغطي محاور هذا الفصل، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، الأول سيتناول رؤية نخبة المجلس التشريعي للوحدة الوطنية الفلسطينية، والمبحث الثاني سيتناول العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت على الوحدة الوطنية الفلســطينية برؤيـــة نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني.

المبحث الأول

رؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول : مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية

تعددت تعريفات الوحدة الوطنية كما رأتها نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، فهي وفق رأي النائب بسام الصالحي وجود برنامج يمثل الحد الأدنى متوافق عليه من الناحية السياسية، والالتزام بقواعد القانون الأساسي في النظام السياسي، وتوحيد الطاقات والجهود لجميع القوى المشتركة في تنفيذ البرنامج الذي يجري الاتفاق عليه[1]، وهي وحدة الشعب في إطار إقليمه السياسي وفي إطار وحدة قواه السياسية[2]، واعتبرها النائب رياض رداد بأن نتحد جميعا على مبادئ وقيم غير قابلة للنقاش وغير قابلة للتجديد لأنها في ذاتها ذو أصل إلهي رباني، لكونها تشريعات وأحكام وحدت الناس بصورة الإسلام، فوحدة الشعب الفلسطيني ينبغي أن تنبع من عقيدة الشعب الفلسطيني الذي يدين غالبيته بالدين الإسلامي، يتبنى الإسلام منهجا أساسيا في حياته، وهي عقيدة الشعب وقواسم مشتركة من عادات وتاريخ وقيم وممارسة[3]، ورأت النائب نجاة أبو بكر أنها كلمة مؤبدة تقوم على أساس عدم عبث بعضنا بدم بعض، وأنها السياج الذي يحمي ويصون الوجود والنضال الفلسطيني أمام الاحتلال[4]، وركز النائب احمد بحر في مفهومة للوحدة الوطنية على توحيد الشعب الفلسطيني على الثوابت الفلسطينية ووحدته على المقاومة التي وحدت الشعب الفلسطيني لأن المفاوضات أحدثت شرخا وزادت القضية الفلسطينية سوءا على سوء، فهي اتفاق على الثوابت ووحدة الدم[5]، ورأها الدكتور عزيز دويك ببعدها السياسي

---

[1] مقابلة شخصية، النائب الصالحي، بسام، قائمة البديل " ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا"،9/ 11/ 2011، الساعة السابعة مساءا، عبر الهاتف.

[2] مقابلة شخصية، ملوح، عبد الرحيم، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، 2011/10/2، الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً، في مكتبه، رام الله.

[3] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، قائمة التغيير والإصلاح، 2011/12/14، الساعة الواحدة بعد الظهر، في مكتبه، طولكرم.

[4] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، قائمة فتح البرلمانية، 2011/9/24، الساعة الثالثة عصرا، في مكتبها، نابلس.

[5] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، 11/ 1/ 2012، الساعة الثامنة مساءا، عبر الهاتف.

والجغرافي بظرفين، فالوحدة وفق الظرف الطبيعي، انتماء الشعب الفلسطيني إلى أرض واحدة واضحة المعالم والحدود يعرفها العالم بأسره محددة في إطار جغرافي عرف بفلسطين التاريخية، وفي الظرف الحالي هي وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعيش حالة انقسام جغرافي وسياسي[1]، واعتبرها النائب عزام الأحمد أنها تعني تجميد الخلافات والتناقضات لصالح التنافس الأساسي مع العدو، وتجنيد كل طاقات الفصائل والقوى السياسية بكل اتجاهاتها الفكرية والدينية لصالح توحيد الجهد حول برنامج الحد الأدنى، لأننا في مرحلة تحرر وطني[2]، واعتبرها النائب مصطفى البرغوثي أنها الإطار لكل القوى الفلسطينية الذي يوحد طاقات الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال لنيل الحرية والاستقلال على أساس الديمقراطية[3]، وركز النائب حسن خريشة في تعريفه على أنها برامج مهمة للشعب والقضية الفلسطينية لتكون قادرة على مواجهة العدو الخارجي[4]، وربطها النائب قيس أبو ليلى بالشعب والفصائل والقوى السياسية، فهي وحدة الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده في الداخل والخارج، ووحدته السياسية التي هي عنصر من عناصر الحفاظ على الهوية الفلسطينية، مرتبطا بوحدة القوى الفلسطينية من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني على أساس برنامج سياسي مشترك، ووحدة من أجل التحرر[5]. وأشار النائب فتحي القرعاوي إلى أن الوحدة الوطنية تقوم على تأجيل الخلاف في القضايا العقائدية والأيدولوجية للالتقاء في موضوع القضية الفلسطينية على القواسم المشتركة بما لا يمس الثوابت الفلسطينية[6].

---

[1] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، 2011/11/9، الساعة العاشرة مساءا، عبر الهاتف.

[2] مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، 2011/10/30، الساعة الواحدة ظهرا، في مكتبه، رام الله.

[3] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، 2011/11/17، الساعة الواحدة ظهرا، عبر الهاتف.

[4] مقابلة شخصية، النائب خريشة، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي، 2011/9/17، الساعة الثانية ظهرا، في مكتبه، طولكرم.

[5] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل " إتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين"، 2011/11/19، الساعة الواحدة ظهرا، في مكتبه، رام الله.

[6] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، قائمة التغيير والإصلاح، 2011/10/25، الساعة الثانية ظهرا، في مكتبه، طولكرم.

وعليه اتسم مفهوم الوحدة الوطنية كما تناولته نخبة التشريعي الثاني التي مثلت جميع الكتل والقوائم المشكلة للمجلس التشريعي الفلسطيني بأبعاد توافقية وخلافية بشقها الوطني والإسلامي. فقد ركزت نخبة الاتجاه الوطني على ربط الوحدة الوطنية، بأهمية الإجماع على برنامج سياسي مشترك للحفاظ على القضايا والثوابت الأساسية؛ لا يتحقق إلا بتوحيد جميع الطاقات لمواجهة العدو الأساسي وهو الاحتلال، وتجنب الصراع الداخلي المسبب الرئيسي لإضعاف جدار الوحدة الوطنية وتصدعه، أما نخبة التيار الإسلامي المتمثل بأعضاء كتلة التغيير والإصلاح، فقد ظهر بتعريفها للوحدة الوطنية أنها ركزت على البعد الأيدولوجي الديني الذي اعتبر القيم والمبادئ والعقيدة الإسلامية منهج الحياة الذي يوحد الشعب كما رأها النائب رداد، وربطها النائب بحر بالمقاومة التي اعتبرها من وحدت الشعب، ورفض المفاوضات التي مست بالقضية الفلسطينية ووحدة الشعب، وانطلق عزيز دويك في تعريفه لمفهوم الوحدة الوطنية من مرجعية ميثاق حركة حماس التي تنظر إلى فلسطين التاريخية بصفتها أساساً وحقاً فلسطينياً لا يمكن التفريط به، عندما أشار إلى الوحدة بالمفهوم الجغرافي لفلسطين التاريخية، ومن جهة أخري ربط مفهوم الوحدة بوحدة الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل الانقسام السياسي والجغرافي، وبرأي الباحثة فإن النائب عزيز دويك عكس منهجية حركة حماس وتوجهها في معالجتها للوحدة الوطنية المرتبطة بميثاقها الداخلي، مع اعتمادها للمرحلية القائمة على مبدأ الهدنة طويلة الأمد لمعالجة القضايا المرحلية ومن خلال قبولها بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران دون التنازل عن الحق في فلسطين التاريخية، ودون الاعتراف في شرعية الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما وافقت عليه نخبة حركة حماس في اتفاقيات المصالحة التي وقعتها الأطراف الفلسطينية لإنهاء الانقسام، وجاءت بإعلان رسمي على لسان رئيس المكتب السياسي خالد مشعل في توقيع اتفاق القاهرة في الرابع من أيار 2011م.

وارتباطا بمفهوم الوحدة الوطنية كما تناولها الباحثون الفلسطينيون، وبتعريف الباحثة للوحدة الوطنية في الدراسة التي تضمنت ضرورة إجماع النخب السياسية على برنامج سياسي مشترك جامع لكل الاختلافات السياسية والأيدولوجية والثقافية، لخلق حالة من الانسجام والتوافق على برنامج الحد الأدنى حفاظا على الثوابت، وبهدف استراتيجي هو مقاومة الاحتلال

الإسرائيلي بكافة الوسائل التي تتلائم والمرحلة للخصوصية الفلسطينية التي ما زالت في حالة تحرر، فإن الاختلاف في مفهوم الوحدة الوطنية بين القوى الوطنية والإسلامية، يعكس حالة الاختلاف بينهما في إيجاد القواسم المشتركة، والمتمثلة في الإطار السياسي، والمرجعيات، والآليات، وهذا ينعكس على معضلة تحقيق أي مصالحة توقع بينهما والتي سرعان ما تصطدم بالتفاصيل وآليات التنفيذ على ارض الواقع بالرغم من إعلانهما الاتفاق على الخطوط العريضة لاتفاقيات المصالحة، ومرد ذلك يعود إلى عدم وجود تصور واضح وجامع لدى النخب السياسية الفلسطينية على تعريف مفهوم الوحدة الوطنية، وتزداد الأمور تعقيدا إذا ذهبنا إلى التفاصيل وهذا ليس فقط بين التنظيمات وإنما في داخل التنظيم الواحد.

المطلب الثاني: الفكر السياسي والوحدة الوطنية الفلسطينية

لقد تناول نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني الوحدة الوطنية في ظل إطار فكر سياسي ومدى تأثير هذا الفكر على بناء وحدة وطنية قائمة على هذه التعددية، فقد رأت النائب خالدة جرار أن من حق كل فصيل أن يكون له أيدولوجيته الخاصة، ولكن يجب أن يكون برنامجه الوطني في إطار شعب تحت الاحتلال، ونحن بصفتنا شعبا تحت الاحتلال ليس بالضرورة أن تكون هناك أيدولوجية تحكم الوحدة الوطنية، بل يجب أن تسود مفاهيم لتقبل الآخر، وتقبل التعددية السياسية، ولكن على أساس البرنامج السياسي الوطني، وهو برنامج المقاومة المتمسك بالأهداف والحقوق المجمع عليها فلسطينيا بغض النظر عن أيدولوجيته، وترى أيضا أن المصالح هي التي حكمت النخب السياسية وليس الأيدولوجية، وعجزت عن إدارة الاختلافات في إطار الوحدة الوطنية ومنعت التصادم والصراع الداخلي الدموي، وكيفية مراجعة برامجنا ونتفق على الحد الأدنى، مع حق كل حزب أن يكون له أيدولوجيته الخاصة[1]. وربط النائب رياض رداد بين وجوب قيام البرامج السياسية على المعتقد الديني، بالرغم من تبني بعض التنظيمات فكرا سياسيا بعيدا عن الإسلام، فهذا لا يعني العجز في إيجاد سبل التعاون والتقارب

[1] مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، 2011/10/2، الساعة الحادية عشر صباحا، في مكتبها، رام الله.

إلى فكر الآخر على قاعدة تحقيق المصالح الوطنية العليا[1]، وأشار النائب بسام الصالحي إلى أن البرامج السياسية لها منطلقات فكرية وعقائدية متنوعة على الساحة الفلسطينية، فكر يرتكز على الخصوصية الفلسطينية، وفكر مضمونه قومي، وآخر تقدمي يدمج بين الاجتماعي والوطني، وهناك فكر إسلامي، ويرى أنه بالرغم من وجود هذا التباين الفكري، إلا أن البرامج السياسية تكاد تكون متقاربة، فالبرامج السياسية تسير نحو اتجاهين أساسيين، الأول يقوم على القبول بالدولة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين حسب قرار 194، والثاني أن بعض الفصائل التي ربما توافق على هذه الدولة ولكن لا تريد أن تجعلها برنامجها السياسي[2]، ولأن هناك نمطين فكريين يطغيان على الفكر السياسي الفلسطيني هما الفكر التقدمي والفكر الإسلامي، أو على الأقل يجب توفر فكر سياسي موحد يتفق عليه الجميع ويلتزمون به[3]، ويشدد عزام الأحمد على أن الأيدولوجيات يجب أن تُلغى في سياق الوحدة الوطنية[4]، وبرأي الدكتور عزيز دويك فإن أفكار التنظيمات الحالية في الساحة الفلسطينية منها ما يحمل مجموعة من المبادئ والأفكار وخاصة اليسارية والعلمانية، إلا أنها لا ترتقي إلى أيدولوجيات ومبادئ ومعتقدات، في حين تنتمي الحركات اليمينية وهي الحركات الإسلامية إلى عقيدة وأيدولوجية واضحة تنطلق من القرآن والسنة النبوية[5]، ولذلك ترى النائبة نجاة أبو بكر أنه من الضرورة التنازل، فالتنازل شرط أساسي لصياغة برنامج سياسي مشترك[6]، ويرى النائب أحمد بحر أن البرنامج السياسي يقوم على وحدة الأهداف والثوابت الفلسطينية وتحرير فلسطين[7]، وبالرغم من وجود فكر سياسي عقائدي، فإن النائب فتحي القرعاوي يعتقد أن قضية فلسطين هي قضية عقائدية وارض فلسطين ارض وقف إسلامي لا يمكن التفريط أو التنازل عن جزء منها، ولكن

---

[1] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، قائمة التغيير الإصلاح، مرجع سابق.

[2] مقابلة النائب، الصالحي، بسام، قائمة البديل " ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا"، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب، ملوح، عبد الرحيم، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، عزام، الأحمد، رئيس كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[5] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[6] مقابلة مع النائبة نجاة أبو بكر، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[7] مقابلة النائب الدكتور، بحر، أحمد، النائب الأول للمجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، مرجع سابق.

برأيه لا يعني هذا أن لا يتم الالتقاء مع بقية الفرقاء على الساحة الفلسطينية، وتأجيل الخلاف في القضايا العقائدية والأيديولوجية والالتقاء في موضوع القضية الفلسطينية[1].

أظهرت النخب السياسية للمجلس التشريعي الثاني، أن التنظيمات الفلسطينية تنطلق ببرامجها السياسية من منطلقات فكرية متعددة، يطغى عليها فكران واضحان هما الفكر الوطني والفكر الإسلامي، والنخب ذات البعد الوطني ترى بوجوب تحييد البعد الأيدولوجي لصالح البرنامج الوطني المشترك الهادف للحفاظ على الثوابت ومقاومة الاحتلال، لتسود مفاهيم الشراكة السياسية وتقبل الآخر، لتتمكن النخب السياسية من توفير فكر سياسي موحد يتفق عليه الجميع من أجل صياغة برنامج مشترك، مع التأكيد على احتفاظ كل تنظيم سياسي بايدولوجيته الخاصة، وترى النائب خالدة جرار أن المصالح هي التي حكمت النخب السياسية وليس الأيدولوجيا وعجزت عن إدارة الاختلاف والتصادم الدموي في إطار الوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى فقد انطلقت نخبة التيار الإسلامي من وجوب قيام البرنامج السياسي على المعتقد الديني، ليفسر النائب عزيز دويك أن فكر التنظيمات اليسارية والعلمانية لا يرقى إلى فكر سياسي أيدولوجي وإنما هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والأفكار السياسية، ويعتبر الحركات الإسلامية هي الوحيدة التي تحمل فكراً عقائدياً وأيدولوجية واضحة لأنها تنطلق من القرآن والسنة، وبالرغم من تأكيدها على تبني الأيدولوجية الإسلامية إلا أنها ترى أنه بالإمكان التقارب من فكر الآخر وإيجاد سبل التعاون من أجل تحقيق المصالح الوطنية.

فهذه الإشكالية التي تواجه وحدة المشروع الوطني الفلسطيني، وخاصة العلاقة بين ما هو وطني وإسلامي، وقد ظهر هذا التناقض بشكل واضح بعد مشاركة حركة حماس وفوزها في الانتخابات الفلسطينية، ليمنحها الحق والصلاحية في الحكم وإدارة مؤسسات السلطة، وليشكل هذا الفوز تحولا بنيويا في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وفي البنية الفكرية للمشروع الوطني الفلسطيني بعد أن سيطر علية البرنامج الوطني لحركة فتح القائم على مشروع التسوية السياسية، وهذا ما أدخل النخب السياسية في حالة جدل وخوف من أن تفرض حركة حماس مشروعها

[1] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

وبرنامجها بديلا عن البرنامج الوطني، الذي تسبب في تعميق حالة الانقسام السياسي التي يعاني منها المشروع الوطني الفلسطيني، وأصبح التناقض واضحا بين ما هو وطني وإسلامي[1].

فهذا التطور والتغيير في الفكر السياسي، عكس تحولا وتراجعا في الأهداف الاستراتيجية العليا وخاصة لدى الفكر الوطني، وبدلا من البحث عن الأهداف المشتركة والعلاقة التبادلية والتكاملية بين الوطني والإسلامي، ركز على عوامل الانقسام، ليصل إلى انقسام بنيوي يعتبر فيه كل طرف أحقيته في مشروعه، وطغى عليها الخطابات الشعاراتية غير العقلانية، بدلا من الحوار العقلاني ذي المنطلقات الفلسطينية، لتدخل عليه عوامل خارجية عمقت الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية[2].

وبرأي الدكتور عزمي بشارة فإن الخلاف بين الأطراف الفلسطينية، ليس صراعاً على السلطة والمناصب كما يدعي بعضهم بل هو ابن أوسلو والسلطة الوطنية وعملية التسوية، فهذا الانتقال أحدث شرخا عموديا، وانتهى إلى سلطة تحت الاحتلال وأفقد عناصر الوحدة الوطنية التي قامت عليها حركة التحرر الفلسطينية، وأصبح هذا الانقسام انقساماً حول الاستراتيجية ذاتها، وليس انقسام تعددية في إطار حركة التحرر، لأنه انقسام حول الأهداف والوسائل وليس صراعاً على السلطة في ظل الاحتلال[3].

وبرأي الباحثة فإن الاختلاف الفكري بين القوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية انعكس على إمكانية النخب السياسية في بناء برنامج وطني متوافق عليه من حيث المفهوم والأهداف والآليات، وهذا ما تجلى في الاختلاف بين وجهات نظر نخبة التشريعي في الربط بين الفكر السياسي ومدى تأثيره على بناء البرنامج الوطني، فهذا الاختلاف يعكس التأصيل النظري للفكر السياسي للنخب السياسية الفلسطينية، الذي أشار إلى وجود فكرين سياسيين تمحور حولهما العمل

---

[1] شراب، ناجي، **المشروع الوطني الفلسطيني من الطوبائية إلى الواقعية، 2010/4/4**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية- لندن، الموقع الالكتروني:-http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-04-04-10-2.htm

[2] شراب، ناجي، **المشروع الوطني الفلسطيني من الطوبائية إلى الواقعية**، مرجع سابق.

[3] بشارة، عزمي، **أن تكون عربيا في أيامنا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 151

السياسي الفلسطيني ومنطلقات بناء البرامج السياسية لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فالشواهد التاريخية التي تؤكد على عدم التقائهما في إطار سياسي موحد كان حاضرا منذ الانتفاضة الأولى عام 1987م، والتحولات السياسية المرحلية وخاصة بعد تبني القوى الوطنية الحل المرحلي، منذ السبعينيات وما تبعه من الالتزام باتفاقيات سياسية مع الطرف الإسرائيلي والمجتمع الدولي، من جهة أخرى، وبالرغم من عدم اندماج القوى الإسلامية مع القوى الوطنية في إطار سياسي موحد منذ انطلاقتها، إلا أن موافقتها في المشاركة بالانتخابات التشريعية الثانية رغم معرفتها المسبقة بطبيعة المقيدات السياسية للنظام السياسي الفلسطيني، وما تبعه من صراع صلاحيات في الساحة الفلسطينية، أدى إلى الانقسام السياسي والجغرافي، وأنها هي الأخرى دخلت في دائرة التحولات السياسية وخاصة بعد تبنيها منهج الحل المرحلي لتسوية الخلاف الداخلي بينها وبين حركة فتح لتحقيق المصالحة والذي تجلى بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة بالرابع من أيار عام 2011م، وبالرغم من هذا فإن النخب السياسية ما زالت تتمركز حول رؤاها السياسية بأبعادها البرامجية التي طغى عليها الشعارات الأيدولوجية، ولم تستطع الاتفاق على برنامج سياسي موحد، رغم أن الواقع السياسي يدل عكس ذلك.

المطلب الثالث: مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية

لقد أجمعت النخبة السياسية على كثير من المقومات لتشكيل الوحدة الوطنية، التي تُعد في مجملها علاجاً لجميع القضايا الفلسطينية، ففلسطين هي أكبر مقوم للوحدة الوطنية[1]، وقال النائب قيس أبو ليلى أن مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية تقوم على مرتكزين اثنين، أولهما: البرنامج السياسي المشترك القائم على المصلحة الوطنية العليا التي هي فوق مصالح التيارات الفكرية والفصائلية، وليس بالضرورة تنازلات متبادلة بين التيارات الفكرية، والمرتكز الثاني إيجاد الآليات المتفق عليها لضمان الانسجام بين البنية القيادية للحركة الوطنية وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية وبين القوى الإسلامية، على قاعدة التوافق بين القوى والفصائل حول نسب التمثيل في مؤسسات المنظمة المتمثلة بالمجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، وكل مؤسساتها من

[1] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

خلال الآلية الديمقراطية وهي الانتخابات[1]، وتوافقت النائب خالدة جرار مع هذه المقومات لتعتبر أن أولهما هي التوافق على برنامج الحد الأدنى، وهذه المرتكزات الوطنية لها علاقة بالحد الأدنى من التوافق، مثل التوافق على حق عودة اللاجئين لأن جميع الفصائل لا تختلف على هذا الثابت، على الدولة المستقلة كاملة السيادة، ولكن هذا البرنامج بحاجة إلى تطوير من خلال المراجعة السياسية، والمقوم الثاني تقوية الجانب الديمقراطي، الضامن لتمثيل جميع القوى الفلسطينية الموجودة خارج إطار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[2]، ولم يبتعد النائب بسام الصالحي كثيرا عن من سبقوه واعتبر البرنامج السياسي المشترك، واحترام القانون الأساسي للسلطة الوطنية، أي الإقرار بوجود دولة ديمقراطية للجميع، وآلية الديمقراطية في منظومة الحكم واحترام قواعد اللعبة السياسية، وشرعية التنظيمات السياسية والمساءلة المشروعة في التعبير عبر الآليات الديمقراطية دون الإخلال بقواعد النظام، والفصل بين السلطات والبدء من النقطة التي تم التوصل إليها[3]، وتناول النائب رياض رداد مقومات الوحدة الوطنية من خلال اعتبار الدين والعقيدة مقوماً أول لكونه الحلقة الضامنة والناظمة للوحدة الوطنية، وحرية الرأي والتعبير لتحقيق المشاركة والتشاركية في إدارة النظام السياسي على مبدأ الشورى مقوماً ثانياً، والمقوم الثالث الأمن الفردي والجماعي، والأمن الاقتصادي، والسياسي، والفصائلي، والتنظيمي، فإن لم يأمن الإنسان على قوله ورأيه وعلى نفسه أو فعله فلا يمكن تحقيق وحدة وطنية حقيقية، بالإضافة إلى وحدة الهدف والغاية المرتبطة بالقضية الفلسطينية بآليات محددة، لأن عنصر الآلية هو أكثر عامل مشتت للوحدة الوطنية[4]، ويلح النائب أحمد بحر على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة القرار الفلسطيني، ليكون القرار فلسطينياً– فلسطينياً، ويمنع تدخل الأطراف الخارجية بالشأن الفلسطيني[5]، وربط النائب عزيز دويك وحدة الشعب بوحدة

[1] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل " إتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، مرجع سابق.

[3] مقابلة النائب، الصالحي، بسام، قائمة البديل " ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا"، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[5] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول في المجلس التشريعي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

الأرض وهما من أهم مقومات الوحدة الوطنية[1]، وأكد النائب فتحي القرعاوى على وحدة المعتقد على قاعدة أن الشعب الفلسطيني أغلبيته مسلم، ووحدة الهدف والمصير وأن يفهم كل منهم الآخر[2]، وأكد النائب عزام الأحمد على أن المقوم الأهم للوحدة الوطنية هو بناء برنامج سياسي مشترك في هذه المرحلة، يسعى لإنهاء الاحتلال والانقسام الداخلي، ولا يمكن إنهاء الاحتلال قبل إنهاء الانقسام، دون تنازل عن الثوابت مع تأجيل بعض القضايا غير المصيرية، ووحدة المعتقد ووحدة الهدف والمصير[3]، وبرأي النائب حسن خريشة فإن المقاومة الهادفة لإنهاء الاحتلال، والإيمان بالمصير المشترك، وإنهاء الانقسام الداخلي، والقدرة على إعطاء صورة ايجابية عن الشعب الفلسطيني للمحيط الإقليمي والعالم هي من أهم مقومات الوحدة الوطنية في هذه المرحلة[4]، وتناول النائب مصطفى البرغوثي إمكانية بناء رؤية استراتيجية وطنية وسياسية موحدة والاتفاق على رؤية كفاحية موحدة لإنهاء الاحتلال، والاتفاق على اعتماد الديمقراطية أساساً لتنظيم العلاقات وتوزيع الصلاحيات داخل النظام السياسي الفلسطيني من خلال الانتخابات التي تقرر ذلك[5].

وبقراءة فاحصة لرأي النخبة التشريعية حول المقومات الأساسية لبناء وحدة وطنية فلسطينية، فإننا نلحظ أن هناك شبه إجماع بين نخبة ممثلي القوى الوطنية على ضرورة بناء برنامج الحد الأدنى والآلية الديمقراطية الضامنة لتطبيق هذا البرنامج، وهذا لا يتأتى إلا بإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي الذي حصل، ليكون مقدمة للتوافق على البرنامج السياسي المشترك بمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، مع الضرورة الوطنية لإصلاح مؤسسات المنظمة لتمثل جميع الفلسطينيين، وبالرغم من إجماع نخبة التشريعي التي تمثل التيار الإسلامي على وجوب توفر مثل هذه المقومات، إلا أنها ترى أن مرجعية هذا البرنامج تنطلق من بعد عقائدي لأنه الأقدر في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية.

---

[1] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، قائمة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، النائب خريشه، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي الثاني، مرجع سابق.

[5] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق.

وارتباطا بمقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تم تناولها في الدارسة والتي تحددت بوجوب توفر برنامج سياسي مشترك، وثقافة سياسية قائمة على لغة الحوار وتقبل الآخر، وتحقيق قيم العدالة والمساواة، وديمقراطية قائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة، فإن الاختلاف في الرؤى السياسية بين النخبة الوطنية والإسلامية وخاصة بين حركتي فتح وحماس أحدث الإشكالية التي حصلت بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وأظهرت مدى عجز هذه النخب في الوصول إلى بناء وحدة وطنية فلسطينية ترتكز على هذه المقومات، وكان هذا الانكشاف جلياً وواضحاً في سلوك النخبة السياسية ومواقفها في كثير من المحطات السياسية التي تتطلب تطبيق هذه المرتكزات وبناءها، بدءا من جلسة وداع المجلس التشريعي الأول، وجدل الجلسة الأولى للتشريعي الثاني، مرورا بتشكيل الحكومات وصياغة برامجها، وصولا إلى حالة الانقسام السياسي والجغرافي الذي أثر على النظام السياسي الفلسطيني برمته، وأحدث شللا في عمل المجلس التشريعي الممثل للكل الفلسطيني، وفشل جلسات الحوار لتحقيق المصالحة الوطنية، والتي عكست مدى التباعد في هذه الرؤى والمرجعيات والآليات.

المطلب الرابع: الوحدة الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي

البرنامج السياسي المشترك الذي اعتبرته النخب السياسية هو المقوم الرئيسي لتحقيق بناء وحدة وطنية، وقد رأت نخبة التشريعي أن أساس هذا البرنامج كما رأه النائب مصطفى البرغوثي هو الذي يجعل تكاليف الاحتلال أكبر من مكاسبه لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في الحرية السياسية والاجتماعية في ظل نظام ديمقراطي[1]، وبنى النائب قيس أبو ليلى البرنامج السياسي المشترك على ركيزتين أولهما: الهدف النهائي للنضال الوطني الفلسطيني بصفته حقاً للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه التاريخية، واعتبر الخروج من جدلية الهدف التاريخي والمرحلي يكون باعتماد وثيقة الوفاق الوطني قاعدة للبرنامج السياسي المشترك، والركيزة الثانية: تقوم على كيفية تمكين الشعب الفلسطيني في تنظيم شؤونه

[1] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق.

اجتماعيا واقتصاديا بصفتها مقومات صمود لمواجهة الاحتلال[1]، وربط النائب عزام الأحمد أساس البرنامج المشترك بمرجعية وثيقة الاستقلال عام 1988م التي تبنت حل الدولتين[2]، ورأت النائب نجاة أبو بكر أنَ البرنامج السياسي المشترك الذي يوصل للدولة بكل ثوابتها ترتبط مرجعيته بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنقية الحالة الفلسطينية من الشوائب والمذاهب والتطرف والفساد[3]، واعتبر النائب حسن خريشة الثوابت الفلسطينية، وحماية المقاومة، ومعالجة الوضع الداخلي المرتبط بقضايا الشعب الاجتماعية والاقتصادية، هي الأسس للبرنامج السياسي المشترك، مع ضرورة إجراء مراجعة سياسية للميثاق الوطني الفلسطيني الذي تخلخل بعد الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية[4]، وأشار النائب عزيز دويك إلى ضرورة الاتفاق على القواسم المشتركة بين الأغلبية وجميع الأطراف كأي مجتمع فيه حكومة ومعارضة للوصول إلى برنامج الحد الأدنى القائم على الثوابت الفلسطينية وإنهاء الاحتلال[5]، وتوافق النائب رياض رداد في نظرته لأسس البرنامج المشترك مع النائب عزيز دويك[6]، وانطلق النائب فتحي القرعاوي من وحدة الأرض، ووحدة المصير الفلسطيني والنظرة الشمولية لعدالة القضية الفلسطينية، سعياً إلى إخراج الفصائل من دائرة الخلافات السياسية وليست الايدولوجية، فبرأيه هناك إجماع على البرنامج العقائدي لأن الجميع يدين بالدين الإسلامي، وهناك إجماع على القضايا المصيرية بشكل عام[7]. ورأت النائب خالدة جرار أن البرنامج السياسي المشترك يقوم على عدم تكوين اهتزازات في الثوابت، فالثوابت هي أساس البرنامج المشترك التي تتضمن الدولة والقدس عاصمتها، وعودة اللاجئين، وكل ثوابتها[8].

---

[1] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل، إتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، النائب خريشه، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي الثاني، مرجع سابق.

[5] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[6] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[7] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[8] مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو على مصطفى، مرجع سابق.

ويعكس وجود البرنامج السياسي المشترك مدى قدرة النخب السياسية على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية واستراتيجية موحدة لمواجهة الاحتلال بجميع الوسائل التي تتناسب وخصوصية المرحلة المرتبطة بالخصوصية الفلسطينية، التي تنطلق منها للتعامل مع المحددات الإقليمية والدولية التي تتفاعل معها القضية الفلسطينية، وتوظيف كل قواها في كيفية إدارة الصراع مع الاحتلال، مع ضرورة العمل على توفير كل مقومات صمود الشعب الفلسطيني، وصولا لتحقيق الثوابت الفلسطينية. فأساس البرنامج السياسي المشترك هو التفاهم على هامش مشترك متفق علية بين الجميع، وهذا يتطلب وجود المؤسسات السياسية والشعبية التي تضم الجميع لتكون بيت صناعة القرار الجماعي.

ووفق هذا فقد أظهرت النخب السياسية تباينا في مفهومها لأساس البرنامج السياسي المشترك الذي يؤسس لوحدة وطنية، فقد تعددت أسس البرنامج السياسي المشترك كما حددته نخب التيار الإسلامي والوطني، فانطلق النائب مصطفى البرغوثي من ضرورة أن يكون أساس البرنامج السياسي هو الذي يجعل تكاليف الاحتلال أكبر من مكاسبه، ووجود نظام ديمقراطي يحقق الحرية السياسية والاجتماعية، وأما النائب أبو ليلى فانطلق من أساس آخر وهو الخروج من جدلية التاريخي والمرحلي باعتماد وثيقة الوفاق الوطني، والنائب عزام الأحمد اعتبر أساس البرنامج المشترك هو وثيقة الاستقلال عام 1988م، وأما النائب نجاة أبو بكر فاعتبرت منظمة التحرير هي التي يكون في إطارها البرنامج المشترك الذي يوصل للدولة بكل ثوابتها، وأكدت النائب خالدة جرار على الحفاظ على الثوابت لأنها أساس البرنامج السياسي المشترك.

ومن جهة أخرى اتفق النائبان رياض ردارد وعزيز دويك، نائبا كتلة التغيير والإصلاح على أن أساس البرنامج السياسي هو الاتفاق بين الأغلبية والأقلية على برنامج الحد الأدنى الذي يحفظ الثوابت ويوصل إلى إنهاء الاحتلال، في حين اعتبر النائب فتحي القرعاوي من الكتلة نفسها أن وحدة الأرض ووحدة المصير المشترك، وعدالة القضية الفلسطينية التي تساهم في إخراج الفصائل من دائرة الاختلافات السياسية وليس الأيدولوجية، هو أساس البرنامج السياسي المشترك، ورأى النائب حسن خريشة أن أساس البرنامج السياسي المشترك هو الذي يحمي

المقاومة ويعالج الخلافات الداخلية ومتطلبات الشعب الداخلية، وهذا يكون من خلال المراجعة السياسية للميثاق الوطني الفلسطيني الذي تخلخل بعد اتفاقيات منظمة التحرير.

فهذا التباين بين الوطني والإسلامي، حتى داخل الإطار الواحد هو الذي يعكس إشكالية النخب السياسية في عدم قدرتها على التفاهم للتوصل إلى برنامج الحد الأدنى الذي يعتبر المقوم الأول لبناء وحدة وطنية.

المطلب الخامس: عناصر بناء البرنامج السياسي الفلسطيني

اعتبرت النخب السياسية أن البرنامج السياسي المشترك يجب أن يكون بمثابة إجماع على عناصر المشروع الوطني الفلسطيني، فقد رأت النائب نجاة أبو بكر أن مطلب الدولة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، مجمع عليه من كل الفصائل عدا الجهاد الإسلامي، والقدس الشرقية عاصمتها، ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مظلة الشرعية، وإزالة الاستيطان، وعودة اللاجئين وفق قرار 194 مع التعويض[1]، وتوافق النائب عزام الأحمد على هذا الثابت بشرط احترام الأقلية لتوافق الأغلبية، واعتبر وثيقة الوفاق الوطني المتوافق عليها أساساً لبرنامج سياسي مشترك[2]، ورأت النائب خالدة جرار أن عناصر بناء برنامج الحد الأدنى التي تحدثت عن عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، والحل المرحلي لدولة على حدود الرابع من حزيران، وحق تقرير المصير، عناصر حصل عليها اهتزازات، مثل الدولة، اللاجئين، المرجعيات، منظمة التحرير، وهذا كله بحاجة إلى مراجعة سياسية لمعالجة كل إشكاليات الهدف الاستراتيجي، والآليات والوسائل، والمرجعيات[3]، وأوضح النائب قيس أبو ليلى مفهوم التوافق بين الفصائل على الثوابت، وأشار إلى أنَ أغلبية النخب من الناحية النظرية مجمعة على عناصر المشروع الوطني كما جاءت في وثيقة الوفاق الوطني، ولكن لم يحسم هذا التوافق من الناحية العملية، لأن كثيراً من الأسئلة ما زالت مفتوحة على أكثر من ثابت، كحق

[1] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، مرجع سابق.

العودة، والدولة على حدود الرابع من حزيران، والاختلاف على كيفية الوصول إلى الهدف ووسائل النضال، والكفاح المسلح أو المقاومة الشعبية، وهذا كله بحاجة إلى حوار للوصول إلى صيغة ديمقراطية لحسم التباين من خلال الحوار، والقضية الثانية الصراع على الإطار القيادي وعلى السلطة، وبالرغم من الاتفاق النظري على هذه القضايا من الناحية النظرية في جلسات الحوار، إلا أن الصراع قائم حول من يقود المجتمع[1]، وفرق النائب بسام الصالحي بين ما هو دعاية سياسية وسلوك سياسي في قضية الاتفاق على عناصر البرنامج المشترك، ففي الدعاية السياسية هناك تباينات في البرامج السياسية، وأما في السلوك السياسي مثل وثيقة الاستقلال عام 88، وبرنامج الدولة على حدود الرابع من حزيران، فحماس أعلنت موافقتها على ذلك، وهذا يعني إجماع على البرنامج من ناحية السلوك السياسي، إلا أن بالدعاية السياسية يبني برنامجه على شيء مختلف، هذا عنصر مشترك، أما العنصر الذي يدور عليه الصراع غير المعلن فهو طبيعة النظام السياسي المتمثل بمنظمة التحرير، والقانون وهو وثيقة الاستقلال التي جاءت نتاج فهم من منظمة التحرير واختيار نظام ديمقراطي، في السلوك السياسي متفق عليه ، ولكن في الدعاية السياسية غير ذلك[2]، ويعتقد النائب مصطفى البرغوثي بأن القضايا المجمع عليها لبناء برنامج سياسي، هي الدولة المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس، وإنهاء الاحتلال بالكامل، وحق العودة للاجئين، والحق الفلسطيني التاريخي وضرورة صياغته، وحق الشعب الفلسطيني في الحرية السياسية والاجتماعية[3]، وأكد النائب عزيز دويك على ما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة من عناصر متوافق عليها[4]، ويعتبر النائب فتحي القرعاوي، حق العودة، وحق المقاومة المسلحة، وثابت الدولة الفلسطينية ببعدها التاريخي أموراً لا يختلف عليها اثنان، ومن اجل إيجاد قواسم مشتركة وافقت حماس على المرحلية المبنية على هدنة طويلة الأمد وهذا ما أكده خالد مشعل والزهار وقادة كُثُر من حماس[5]، وبالرغم من التكتيك في قبول الدولة على

---

[1] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل، مرجع سابق.

[2] مقابلة النائب، الصالحي، بسام، قائمة البديل، مرجع سابق.

[3] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق.

[4] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، مرجع سابق.

[5] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

حدود الرابع من حزيران، إلا أن الدولة على الحق التاريخي هي المطلب، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وأسلوب الديمقراطية، والانتخابات الحرة النزيهة، إلا أن القضايا الخلافية التي ما زالت قائمة رغم جولات المصالحة التي بدأت منذ عام 2005م، ما زالت عالقة ومنها الإطار القيادي وإعادة بناء منظمة التحرير بكل مؤسساتها وميثاقها، واعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين[1]، وأكد النائب رياض رداد أن الإجماع على بعض عناصر البرنامج الوطني، إلا أن بعض البرامج السياسية تحمل مواقف متناقضة وهذه تشكل عقبة أساسية في مفهوم الوحدة الوطنية، لأنها ليست تناقضاً مع البرامج السياسية بل تناقض مع المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة التحرير، مرحلياً وتكتيكياً، فالمفهوم الاستراتيجي والدولة ذات السيادة يجب أن تكون مفاصلها وعناصرها واضحة، وبرر لماذا وافقت حماس على المرحلية في هذه المرحلة بشروطها المحددة من أجل إيجاد قواسم مشتركة لبناء برنامج سياسي مشترك[2].

وتشكل عناصر المشروع السياسي المجمع عليها فلسطينيا الأساس لبناء البرنامج السياسي المشترك الضامن لتحقيق الوحدة الوطنية، وبالنظر إلى رأي نخبة التشريعي الفلسطيني الثاني بشقيها الوطني والإسلامي فقد أشارت من الناحية النظرية إلى اتفاق حول هذه العناصر، إلا أنهما تبادلا الاتهامات حول مفهوم هذه العناصر ومرجعياتها ووسائل تطبيقها، فقد أشارت نخبة قائمة الشهيد (أبو على مصطفى)، كما جاء على لسان النائبة خالدة جرار إلى أن هذه العناصر حصل فيها اهتزازات وهي بحاجة إلى مراجعة لمعالجة كل الإشكاليات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي، والآليات والوسائل، والمرجعيات، وكأن لسان حالها يعكس موقف الجبهة الشعبية من الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، وموقفها من مفهوم المرحلية الذي ابتعد عن كونه آلية تكتيك للوصول إلى الدولة التاريخية وأصبح المرحلي هدفاً استراتيجياً، ويشير النائب قيس أبو ليلى إلى الإشكاليات التي تقف أمام تنفيذ التوافق على هذه العناصر لأنها لغاية الآن لم تحسم آليات تنفيذها بالرغم من تبنيها من خلال التوافق النظري على

[1] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول للمجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب ردار، رياض، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

وثيقة الوفاق الوطني إلا أن كثيراً من الأسئلة ما زالت مفتوحة وبحاجة إلى حوار، وبرأيه فإن الصراع الدائر بين النخب إشارة إلى حركتي فتح وحماس هو من يقود المجتمع لأنهم من الناحية النظرية متفقون على عناصر المشروع إلا أن الخلاف على من يقود النظام، وهذا ما وافق عليه النائب بسام الصالحي عندما أكد على أن السلوك السياسي يؤكد على أن النخب السياسية متوافقة على عناصر المشروع الوطني، إلا أن الدعاية السياسية تشير عكس ذلك في إشارة له لموقف حركة حماس، وهذا يقود إلى هدفهم لاستقطاب الشارع وتجنيده حول الرؤية السياسية لكسب الدعم في قيادة الشارع الفلسطيني.

ومن جهة أخرى فقد توافقت نخبة حركة حماس من كتلة التغيير والإصلاح على عناصر المشروع الوطني كما جاءت في وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة، إلا أنها ركزت على مطلب الدولة بمفهومها التاريخي، وتبني المرحلية المحددة والمشروطة لإيجاد القواسم المشتركة لبناء البرنامج السياسي المشترك، ولكن ليس على أساس مرحلية منظمة التحرير التي تبنتها وأصبحت نهائية وليس تكتيكية، وبهذا المطلب تتوافق نخبة حماس مع نخبة الجبهة الشعبية في هذه المحددات وخاصة فيما يتعلق بالإطار القيادي، وإصلاح منظمة التحرير، واعتماد الكفاح المسلح، والآليات الأخرى التي ما زالت عالقة منذ جلسات الحوار التي انطلقت عام 2005، والتي تتعارض فيها مع حركة فتح.

ولهذا خلصت الباحثة إلى أن الاختلاف الشكلي حول عناصر المشروع الوطني، هو الذي وقف عائقا أمام إمكانية التوافق على بناء برنامج سياسي مشترك، منذ البدء في جلسات الحوار التي بدأت عام 2002م، عندما أفشل تنفيذ اتفاق ما يعرف بوثيقة غزة، وما تلاها من اتفاقيات في القاهرة عام 2005م، وعام 2011، ولغاية كتابة هذه السطور، وهذا يقترب من تحليل نخبة قائمة البديل في خلفية الصراع بين النخب على قيادة المجتمع وليس على عناصر المشروع الوطني.

المطلب السادس: آليات بناء البرنامج السياسي والوحدة الوطنية الفلسطينية

يعتمد نجاح أي برنامج سياسي على مدى قدرة النخب السياسية في اختيار الآليات المتوافق عليها بين اللاعبين في النظام السياسي، والآليات يتوقف عليها إما الفشل وإما النجاح لأي برنامج، فنخبة التشريعي أشارت إلى مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تطبيق البرنامج السياسي المشترك الذي يعتبر الركيزة الأساسية للوحدة الوطنية، فهل توافقت النخب على هذا؟ النائب أحمد بحر يعتبر آليات البرنامج تبدأ من المصالحة المجتمعية، وتفعيل المجلس التشريعي، وقضية الاعتقال السياسي، والحريات، وهذه الآليات الضرورية لبناء البرنامج السياسي الحالي ما زالت متعثرة على مستوى التطبيق ولم تنجح كل جلسات الحوار في ذلك[1]، ويعتبر النائب رياض رداد أنه من الصعوبة تحديد الآليات قبل تحديد أفكار القواسم المشتركة ومناهجها، لأن الآلية تابعة للغاية القائم عليها البرنامج، والحاصل في الوقت الحالي حالة صراع بين الآليات، آليات تنفيذ برنامج منظمة التحرير الذي يتبنى المقاومة الشعبية السلمية، وقبول حماس بهذه الآلية لأنها تعتبر إحدى الوسائل التي تبنتها في محطات نضالها[2]، وآلية الحوار التي أشار إليها النائب فتحي القرعاوي التي تعتبر برأيه أفضل وسيلة لبناء البرنامج السياسي، فهي آلية سهلة التوافق وتعزز النقاط الايجابية التي تجمع بين الأطراف، كالمؤسسات السياسية، والشعبية، والمجتمعية، وهذا يعزز ثقافة الحوار وتقبل الآخر[3]، وطالب النائب عزيز دويك بضرورة العودة إلى الآليات التي اعتمدتها القوى والفصائل في وثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة[4]، وأشار النائب عزام الأحمد إلى أن الآليات مرتبطة بالإطار وهو منظمة التحرير، ويعتقد بأن آلية الكفاح المسلح التي تبنتها حماس بعد 23 سنة من تبني فصائل العمل الوطني لها، فآلية حماس ليست بآلية كفاح مسلح، وإنما هي عبارة عن عمليات عسكرية، وإعلام عسكري، ويوضح السبب الذي أدى إلى تراجع حماس عن وثيقة الوفاق الوطني التي تنسجم مع برنامج عام 1988م، وأن الانقسام حصل، ليس لاعتبارات سياسية وإنما لاعتبارات إقليمية باعتبارها

[1] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول للمجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية،النائب ردار، رياض، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[4] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

جزءاً من الإخوان المسلمين من المحيط إلى الخليج[1]، وأما المقاومة الشعبية السلمية، والمقاومة والحملات الدبلوماسية التي تعتمد على الخطاب المشترك، وتبني آلية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومقاطعة جلسات التطبيع، وآلية حماية القدس من التهويد بتركيز التواجد بها وتعزيز صمود أهلها، واعتماد الحوار الداخلي، فكل أولئك تعتبره النائبة أبو بكر مجمعاً عليه في الوقت الحالي[2]، ويرى النائب قيس أبو ليلى أن الآلية المناسبة في الظرف الراهن هي الانتخابات الديمقراطية القائمة على التمثيل النسبي وليس على أساس المحاصصة والكوته[3]، وترى النائبة جرار أن آلية الحوار والنقاش البناء ما يسمح في الوصول إلى قواسم مشتركة وعدم اللجوء إلى السلاح داخليا، وإن آلية الانتخابات هي من أقوى الآليات التي يمكن التمسك بها[4].

يعكس اتفاق النخب أو اختلافها في تبني آليات تنفيذ البرنامج الوطني المشترك، مدى توافقهم أو اختلافهم على عناصر المشروع الوطني الفلسطيني بكل ثوابته وأهدافه المرحلية والاستراتيجية، والمرجعيات والإطار القيادي. فقد عكست نخبة التشريعي وجهة نظرها حول آليات بناء البرنامج السياسي المشترك في إطار وحدة وطنية، ما بين الإجماع والاختلاف على مجموعة من الآليات، وقد رأت نخبة التغيير والإصلاح أن الآلية المرحلية المناسبة تكون في تحقيق المصالحة المجتمعية، وتفعيل المجلس التشريعي، وحل مشكلة الاعتقال السياسي والحريات لأنها ما زالت متعثرة، وتسبب عثرة في الوصول إلى تنفيذ البرنامج السياسي، بالإضافة إلى إجماعها على آلية الحوار، إلا أنها تؤكد على ضرورة أن تكون الآليات تابعة للغايات، وأن لا يفرض طرف آلياته على الجميع كما هو حاصل بفرض آليات منظمة التحرير التي تتبنى المقاومة الشعبية السلمية آلية مركزية في المرحلة الحالية. أما نخبة الاتجاه الوطني فتنطلق وفق وجهة نظرها من الآليات المرتبطة بمنظمة التحرير، وينتقد النائب عزام الأحمد آلية الكفاح المسلح التي تنادي بها حركة حماس والتي تبنتها بعد عقدين من تبني منظمة التحرير لها لأنها عبارة عن عمليات عسكرية وليست استراتيجية مقاومة مسلحة، ويرى أن رفض حماس

[1] مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، فيس، قائمة البديل، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو على مصطفى، مرجع سابق.

لوثيقة الوفاق الوطني بكل عناصرها وآلياتها التي وافقت عليها إنما يعود لارتباطها الإقليمي وليس لأبعاد سياسية، وبرأي نخبة اليسار في المجلس التشريعي فإن الآلية المناسبة في هذه المرحلة والخروج من دائرة الجدل بين حركتي فتح وحماس يكون من خلال العودة للانتخابات الديمقراطية لكل مؤسسات النظام السياسي حتى تتمكن النخب من بناء برنامج سياسي بكل جوانبه وآلياته القابلة للتنفيذ.

إن المرتكز الأول والأساسي للوصول إلى وحدة وطنية فلسطينية، هو إمكانية إجماع النخب السياسية بجميع أطيافها على بناء برنامج سياسي مشترك قادر على تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، ولكي يرى هذا البرنامج النور لا بد من الاتفاق على عناصر أساسية وهي تحديد الأهداف، والمرجعيات، والثوابت، والوسائل والآليات، والإطار القيادي الموحد، وارتباطا بالبرامج السياسية للقوائم الانتخابية التي تنافست على الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، فإن هذه البرامج عكست تباين النخب السياسية حول هذه العناصر الخمسة السابقة، ومن حيث المبدأ فإن عناصر بناء البرنامج السياسي المشترك ما زالت في دائرة النقاش والاختلاف بكل مرتكزاتها المذكورة .

وبالرغم من الاتفاق النظري بين النخب على الثوابت الفلسطينية، إلا أن الأهداف تباينت حسب المرجعيات والمنهج الذي يحدد الأهداف، فمرجعيات العمل السياسي الفلسطيني ارتبطت بالتطورات الإقليمية، والتحولات الدولية، لينعكس هذا على المرجعيات الفلسطينية، وهذا أدى إلى حصول جدل وفق المرجعية حول مطلب الدولة الفلسطينية، وحق العودة، بين مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقيات الملتزمة بها، وبين مرجعية الحركات الإسلامية الفلسطينية في برامجها الانتخابية، وما تبعها من محاولات لصياغة برنامج الحكومات الفلسطينية بعد الانتخابات، فأي برنامج سياسي مشترك يؤسس لوحدة وطنية يعتمد تحقيقه على إيجاد مرجعية واضحة ومتفق عليها لبناء هذا البرنامج[1].

[1] شراب، ناجي، **المشروع الوطني الفلسطيني ما بين الواقعية والطوبائية**، مرجع سابق.

وباعتبار أن المرجعية هي التي تحدد الأهداف والوسائل وهي التي تمنح المشروع الوطني هويته الوطنية، فالمرجعيات الفلسطينية تعددت ما بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني، وما بين الوطني والإسلامي، وأصبح من الصعب الحديث عن مرجعية وطنية وأهداف استراتيجية موحدة وهذا ما كان مثار خلاف، انعكس في كل اتفاقيات المصالحة وجلسات الحوار لحسم هذه القضايا بين النخب السياسية الفلسطينية وفي كل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، ومن أبرزها المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني[1].

فالاختلاف حول الهدف انعكس سلبا على وسائل تحقيقها وباتت الوسائل تتكيف وتتحدد حسب المرحلة وحسب الهدف المعلن، وبما أن الوسائل ترتبط بالأهداف والإمكانيات، وعناصر القوة المتاحة، وبطبيعة الصراع وخصائصه، وبالبعد الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية، وبموازين القوة والتحالفات التي تحكم العلاقات الإقليمية والدولية، وفي ضوء هذه الاعتبارات، حاولت النخب السياسية الفلسطينية، أن لا تعتمد على خيار أو وسيلة واحدة لان الصراع مع إسرائيل صراع بنيوي مركب تتعدد عناصره وتتداخل وتتشابك بحيث لا يمكن التقليل من تأثيرها على أي أسلوب من الأساليب، وبما أن القضية الفلسطينية هي نتاج تفاعلات وموازين وحسابات سياسية دولية، فلا يمكن إسقاطها من معادلة الصراع، ولا بد من ربطها بالأهداف الفلسطينية الهادفة لإنهاء الاحتلال[2]، وقد أظهرت النخب السياسية الفلسطينية تبني وسائل متنوعة لتحقيق الهدف، وهي بشكل عام وسائل يمكن الاعتماد عليها في مقاومة الاحتلال، إلا أن المعضلة التي وقعت بها النخب السياسية هي عدم قدرتها على الاتفاق على تحديد الوسائل بناءً على احتياجات المرحلة ومعطياتها الإقليمية والدولية والوضع الداخلي للقضية الفلسطينية، وهذا ما كان مثار جدل بين القوى الفلسطينية في تبني المقاومة الشعبية السلمية في هذه المرحلة بناءً على توجهات قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، التي بررتها بسبب المتغيرات العربية والدولية، وتعاطي إسرائيل السياسي على أرض الواقع.

---

[1] أبراش، إبراهيم، **أفكار أولية حول مرتكزات المشروع الوطني، 2010/3/22**، موقع العربية: http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3478417598

[2] أبراش، إبراهيم، **أفكار أولية حول مرتكزات المشروع الوطني**، مرجع سابق.

المطلب السابع: آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

اعتبرت نخبة التشريعي أن أولى مبادرات الحوار التي طرحت لتشكيل حالة من التوافق بين الأطراف الفلسطينية كانت من المجلس التشريعي ممثلاً برئيسه الدكتور عزيز دويك بالدعوة لمؤتمر الحوار في أيار 2006، وأعادت النخبة آليات تعزيز الوحدة الوطنية إلى عدد من المبادرات والاقتراحات، التي طرحت على طاولة الحوار ومنها المبادرات الفلسطينية، والمبادرات التي طرحتتها أطراف خارجية إقليمية مثل مبادرة مكة، ومبادرة صنعاء، والمبادرة المصرية، ومبادرة وثيقة الأسرى" وثيقة الوفاق الوطني" وهي المبادرة التي تشكل أساساً ملائماً لصياغة برنامج الحد الأدنى للتوافق الوطني والمصالحة، وما زالت كذلك لو توافرت الإرادة الفلسطينية، إلا أن أعضاء المجلس التشريعي يرجعون عدم تنفيذ هذه المبادرات وتطبيقها على أرض الواقع لعدة أسباب، وبرأي النائب أحمد بحر فإنَ سبب عجز المجلس التشريعي في القيام بدور وحدوي، يرجع إلى تدخل الأجهزة الأمنية وسلطة الضفة الغربية التي ما زالت تمنع رئيس المجلس من دخول المجلس والدعوة لعقد جلسة تشريعية تناقش المصالحة لأنها الهم الأكبر الذي يؤرق الشعب الفلسطيني[1]، وذكر النائب رداد أنَ عجز المجلس التشريعي في لعب دور في المبادرات الفلسطينية لتحقيق المصالحة، إنما يعود إلى ترسيخ البعد الفصائلي في عمل التشريعي، وأنه لا يجوز تحميل فشل الفصائل في تحقيق المصالحة إلى البرلمان، والذين يشاركون من أعضاء البرلمان في جلسات الحوار لم يعودوا إلى المجلس ليضعوا المجلس في صورة الحوارات، وإنما يشاركون ممثلين عن فصائلهم التنظيمية، فالمجلس لم يسمح له بعقد أية جلسة تشريعية لإقرار قانون أو مناقشة ورقة سياسية واحدة[2]، وبرأي النائب بسام الصالحي أن كل المبادرات التي طرحت كانت بهدف إنهاء الانقسام، وإن المشكلة ليست بمحتوى المبادرات، بل في مجموعات المصالح التي لها مصلحة في إبقاء حالة الانقسام، وعدم استعدادها لدفع الثمن لتغيير المطلوب لو تحققت المصالحة الوطنية[3]، وبرأي النائب حسن خريشة، فلو امتلكنا الإرادة

[1] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول للمجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، مرجع سابق .

[2] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[3] مقابلة النائب، الصالحي، بسام، قائمة البديل، مرجع سابق .

لجعلنا من المجلس التشريعي خيمة للحوار بدل الذهاب إلى دول الجوار[1]، ويعزو النائب مصطفى البرغوثي قصور أعضاء المجلس التشريعي في لعب دور في المصالحة الوطنية، إلى أن أعضاء غزة انفصلوا عن أعضاء الضفة وبقي كل عضو يعمل وحدة وهذا ما عزز الانقسام[2]، ويعتقد النائب قيس أبو ليلى بأن المجلس التشريعي الحالي لم يلعب أي دور في المصالحة، لأن المجلس مرهون بحالة الانقسام والصراعات بين الكتلتين الكبيرتين، والأفضل لهذا المجلس المبادرة إلى حل نفسه والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة[3].

بالرغم من إقرار نخبة المجلس التشريعي الثاني بأهمية المبادرات التي طُرحت كآليات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتي كانت أولى هذه المبادرات من المجلس التشريعي، وما تلاها من مبادرة قدمتها نخبة الحركة الأسرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، التي اعتبرتها القوى الفلسطينية وما زالت، مبادرة تعتبر أساس وطني قادر على تجميع الكل الفلسطيني لبناء برنامج الحد الأدنى لمعالجة كافة القضايا الوطنية، وما تبعها من مبادرات عربية قُدمت بعد الانقسام السياسي والجغرافي، فإن هذه الآليات تعثرت ولم تستطع نخبة المجلس التشريعي المساهمة في تعزيز هذه الآليات، إنما يعود إلى انقسام المجلس التشريعي بفعل انقسام فصائلها.

وقد بررت نخبة المجلس التشريعي الثاني عجزها عن لعب الدور الوحدوي، إنما يعود إلى تهميش ومحاصرة أعضاء المجلس التشريعي من كتلة حماس في الضفة الغربية، كما فسرها النائب رياض رداد، وأضاف بأنه لا يمكن تحميل فشل نخبة التشريعي عن لعب دورها في البرلمان، إنما يعود إلى ترسيخ البعد الفصائلي، حتى لمن يشاركون في جلسات الحوار من أعضاء في المجلس التشريعي، فهم يمثلون فصائلهم، ولم يمثلوا المجلس التشريعي. وبرأي النائب مصطفى البرغوثي والنائب قيس أبو ليلى، فهم يردون عجز نخبة التشريعي عن لعب دورها في تعزيز الوحدة الوطنية، إنما يعود إلى مجموعات المصالح التي حكمتهم وبارتباطهم الحزبي مع فصائلهم، وانقسامهم بفعل انقسام فصائلهم.

---

[1] مقابلة شخصية، النائب خريشة، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي الثاني، مرجع سابق.

[2] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل، مرجع سابق.

وبرأي الباحثة فإن نخبة التشريعي لم تستطع لعب دورها السياسي والتشـــريعي كونهـــا تمثل الكل الفلسطيني، وإنما انساقت وراء تنظيماتها السياسية، ليكون ولاؤها الحزبي على حساب ولائها الوطني، وما يؤكد ذلك؛ انقسام نخبة المجلـــس التشـــريعي بفعـــل الانقســـام السياســـي والجغرافي، وأصبح المجلس التشريعي يدار بآليتين، واحدة بقطاع غزة، والأخرى في الضـــفة الغربية، معطلة بذلك كل مصالح الشعب الفلسطيني التي بحاجة لتشريع القوانين، وتنظيم حياتهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

المبحث الثاني

العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول: العوامل الخارجية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية

توافقت النخبة التشريعية على الدور الذي لعبته العوامل الخارجية في التأثير على دورها التشريعي والسياسي، فقد أسهمت، الضغوط الخارجية من الرباعية الدولية وإسرائيل بشكل كبير وأساسي في تعطيل عمل المجلس التشريعي ضمن مساعيه للوحدة الوطنية، ويرجع النائب أحمد بحر إلى موقف الرباعية الدولية وإسرائيل من عدم تقبلها واعترافها بنتائج الانتخابات التشريعية، وتجلى هذا في فرض الحصار السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني، وقيام إسرائيل باعتقال أكثر من 45 نائباً من نواب المجلس التشريعي وعدد من الوزراء ومعظمهم من كتلة التغيير والإصلاح، بهدف تقويض النظام السياسي الفلسطيني وتعطيل عمل المجلس، ولهذا لم يأخذ المجلس دوره وكان الهدف معاقبة حركة حماس، والضغط عليها للقبول بشروط الرباعية والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وبرأيه لو توافقت حركة حماس وفتح على استمرار عمل المجلس، لاستطاعت الوقوف في مواجهة الضغوط الخارجية، لكن حين يختطفون أكثر من 45 نائبا وتقول فتح إنها الأغلبية الآن ونريد أن نفعل ما نشاء فهذا معيق لانسجام النخب ويقف عائقا أمام التوافق والانسجام[1]، وأضاف رداد بأن من لعب دورا تهيجياً في عدم قبول بعضنا الآخر وفي اختراقها الصفوف الفلسطينية ببعض الأفكار والبرامج ترغيبا وترهيبا، وفي وضع الاشتراطات وإيجاد قوى متصارعة داخليا، وتدمير النسيج الوطني وإضعاف إرادتنا الوطنية، هي الأطراف الخارجية المتمثلة بشروط الرباعية، وإسرائيل، مع توافق عربي وقبول فلسطيني من السلطة الوطنية وبعض الفصائل" إشارة إلى حركة فتح" التي رفضت التعامل مع حماس، والدليل على ذلك، بعد إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط أنه لم يتم إطلاق سراح النواب المعتقلين، بل على العكس تجدد الاعتقال لنواب كتلة التغيير والإصلاح، والسبب هو تعطيل

[1] مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول للمجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

المجلس بل إماتته، وبعد اجتماع الرئيس (أبو مازن) والسيد خالد مشعل في القاهرة مؤخرا، لم يكن للمجلس التشريعي أي دور أو مشاركة وتم تحيده في كل اللقاءات وجلسات الحوار[1].

وبرز قرار اللجنة الرباعية التي تعتبر نفسها مرجعية القضية الفلسطينية معوقا للوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال شروطها التي أملتها على القيادة الفلسطينية لقبول حماس في الحياة السياسية والمتمثل في الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن المقاومة ونبذ الإرهاب، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، بالإضافة إلى المعوق الأكبر الذي شكلته أمريكا على قضية تحقيق المصالحة الفلسطينية، إذا لم تتم هذه المصالحة وفق شروطها، ولوحت كثيرا من خلال أوراق الضغط التي تمتلكها والمتمثلة بوقف المساعدات المالية للسلطة، والمقاطعة السياسية والاقتصادية والحصار على مؤسسات السلطة، لأنها هي من تدير النظام العالمي وتتحكم بقرارات الرباعية الدولية، وهذا كله يصب في مصلحة إسرائيل التي تحرص أمريكا على إرضائها، لأن إسرائيل ترفض أي تقارب بين حركتي فتح وحماس، وكانت تهدد بشكل أو بآخر وتلوح بالتطبيق الفعلي لهذه الأوراق مثل حجز أموال السلطة والحصار الأمني والاقتصادي لتقويض مؤسسات السلطة، وتعطيل الانتخابات في حال أقرت المصالحة الفلسطينية لأنها ستؤدي إلى الإخلال بالالتزامات التي تفرضها إسرائيل على السلطة.[2]

فإسرائيل ما زالت تلعب على كل المستويات لإبقاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هو وإعاقة تحقيق مصالحة وطنية، لتعطي لنفسها المبرر ولكسب الوقت لتمرير سياساتها الاستيطانية وفرض الأمر الواقع على طاولة المفاوضات ومعالجة الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني وفق رؤيتها، وتصريحات قادتها خير دليل على ذلك، فالرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، عبر عن سعادته المطلقة بالانقسام حين قال" الخبر السار في الشأن الفلسطيني أنه لم يعد هناك توحد في رفض السلام، فهناك انقسام بين فتح وحماس". وبرأي

---

[1] مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[2] **المصالحة بين فتح وحماس.... التطورات والاحتمالات**، التقرير الاستراتيجي"29"، 2011/4/28، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4340.html

مستشار وزير الجيش الإسرائيلي للشؤون العربية" دافيد حاخام" أن احتمالات تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس هي احتمالات ضئيلة جدا[1].

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية الفلسطينية

أولا: الانقسام السياسي والجغرافي

أجمعت نخبة المجلس التشريعي الثاني على أنَ العامل الداخلي الذي كان له الأثر الأكبر في إعاقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، هو الانقسام لينعكس سلبا على سلوك نخبة المجلس التشريعي وأدائه، وبدلا من أن تلعب دوراً وطنياً جامعاً لأنها تمثل جميع الفلسطينيين تحت قبة البرلمان، انقسمت وقُسمت المجلس التشريعي بين قطاع غزة التي سيطرت عليه كتلة التغيير والإصلاح، والضفة الغربية التي سيطرت عليها كتلة فتح البرلمانية من خلال لجان عمل شكلتها مع باقي نواب القوائم المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير، وبقي نواب التغيير والإصلاح خارج دائرة العمل البرلماني، لتظهر حالة الاصطفاف الحزبي بين نواب المجلس التي سنوضحها بصفتها عاملاً ثانياً مؤثراً في عمل النخبة التشريعية .

وبرأي النائب بسام الصالحي، فإن الانتخابات ليست المسئولة عن الانقسام بقدر مسئولية الحزبين الرئيسين، ويرى أن التباين بين واقع الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصا بعد الانسحاب أحادي الجانب من غزة، والخلل في التعامل الفلسطيني مع غزة، أمرُ حصل قبل الانتخابات ويعد مقدمة للانقسام، وأن الانتخابات سرعت في هذا الانقسام وما ترتب عليه من ردود فعل عدة أطراف داخلية وخارجية في التعامل مع نتائج الانتخابات، فحماس سعت لتثبيت نتائج الانتخابات من أجل تثبيت سلطتها، وتمارس سلطة الحزب الواحد إذا استطاعت، واغترت بنجاحها، وفتح أرادت أن تنتقم لهزيمتها، وبرأيه فإن من يعتبر الانتخابات سبباً في الانقسام،

[1] جربوع، ناصر، **المشروع الوطني بين التجاذبات الحزبية واللعبة الإسرائيلية**، 23 /2010/12، موقع دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/216675.html

يحمل الانتخابات أكثر من ما تتحمل، وأن خطورة هذا الوضع تكمن في الخلاص من الانتخابات والعملية الديمقراطية[1].

وبرأي المحلل السياسي هاني المصري، فإن الانقسام أبعد وأعمق من انتخابات 2006م، فهو بدأ منذ وافقنا على قرار 242، وتقسيمات أوسلو القائمة على مسميات ألف، وباء، وجيم، وعزل الضفة عن غزة، ولهذا يجب توفر شبكة أمان لمن يفوز بالانتخابات، ويؤكد بأن الانقسام حصل نتيجة غياب الرؤية الوطنية للنخب. ويرى ملوح بأن الانقسام مرتبط بأجندات وحسابات سياسية بين ناس قابلين وناس رافضين، فالقوى السياسية هي المسئولة عن التعامل مع نتائج الديمقراطية بل عن تعطيلها وانقسام مؤسسات النظام[2].

فلم يمارس النواب المنتخبون ضمن قوائمهم دورا مميزا باعتبارهم ممثلي فصائل سياسية تعمل على مستوى الوطن، باستثناء ممثلي القوائم الصغيرة، فالانقسام شمل المجلس التشريعي ونخبه، وتركيبته كانت قابلة لحدوث مثل هذا الشرخ، فالاستقطاب الحاد داخله لم يعط فرصة للقوائم الأخرى أن تمنع مثل هذا الانقسام، إلا أن القوائم الصغيرة لم تصطف اصطفافا كاملا مع أي طرف، لكنها في الغالب كانت أميل إلى رفض الانقسام ونتائجه، لذا حضرت هذه القوائم اجتماعات دعا لها رئيس السلطة وأخرى دعا لها رئيس المجلس التشريعي بالإنابة[3].

ومن المعوقات الداخلية للوحدة الوطنية، عدم الثقة بين التيارين المتنافسين في الساحة الفلسطينية، حركة فتح وحماس، ورغبتهما في السيطرة على السلطة، في قطاع غزة المسيطرة عليه حركة حماس، والضفة الغربية المسيطرة عليها حركة فتح والتيارات الموالية لها، يدل على تعاملهما مع المصالحة بشكل تكتيكي، لتبنيهما رؤيتين مختلفتين في التعامل مع قضية إنهاء الاحتلال والتحرر الوطني، وكذلك خبرتهما السلبية الناتجة عن الاشتباكات والصدامات بينهما،

---

[1] عثمان، زياد، **الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2011، ص ص 127-126

[2] عثمان، زياد، **الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم**، ص128، مرجع سابق

[3] محمد، جبريل، **ورقة عمل ملخص نتائج تقارير الأداء البرلماني**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5 رام الله، 2007، ص 43.

والتعامل الأمني مع أنصار كل منهما المتمثل في الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الانقسام السياسي والجغرافي الحاصل على الساحة الفلسطينية[1].

ثانيا: الحزبية والوحدة الوطنية

قد يكون من الغريب القول إن الأحزاب نشأت من أجل القضية الفلسطينية وإنها لا تستطيع الاتفاق من أجلها، ولذلك فالتشريعي يعد أحزاباً وفصائل أكثر من كونه مؤسسة، وأنه تحول إلى مؤسسة للانقسام والاستقطاب، وبرأي النائب قيس أبو ليلى فإن النخب البرلمانية لعبت دورا صراعياً على السلطة والموقع القيادي، فقد كان الانتماء الحزبي عاملاً حاسماً في تحديد سلوك النخبة وخاصة بين الكتلتين الكبيرتين اللتين حولتا المجلس التشريعي إلى مؤسسة أسيرة الانقسام والاستقطاب بدلا من أن تمثل جميع الفلسطينيين، وهناك فرق بين ما أريده للشعب الفلسطيني وبين المصلحة الحزبية الضيقة[2]، وبرأي النائب جرار أصبح عدم تقبل الآخر واضحا بعد الانقسام من خلال رفض اللقاءات الجماعية التشاركية في البرلمان، وأصبح كل طرف يعمل وحده من خلال إطاره التنظيمي، ولذا لعبت النخبة دوراً سلبياً بدلا من أن تلعب دوراً ايجابياً لمواجهة الانقسام وتحقيق حالة انسجام بين الكتل البرلمانية لتكون مدخل لتحقيق وحدة وطنية، إلا أنها كانت جزءاً من الانقسام وانقسمت بفعل الانقسام، وتمترس كل طرف حول حزبه ومصالحه الحزبية[3]، واعتبر النائب مصطفى البرغوثي أن الانتماء السياسي كان أكبر عائق أمام تحقيق الوحدة الوطنية وعدم الانجرار وراء الانقسام، فالحزبية في القضايا الاجتماعية أقل خطرا منها في القضايا السياسية، فمن الممكن الوصول إلى قواسم مشتركة إذا كانت المطالب اجتماعية والدليل على ذلك إقرار الصندوق الوطني للتعليم العالي الذي حظي بإجماع الجميع[4]، ويعتبر النائب عزيز دويك أنَ الحزبية وصلت إلى ذروتها حتى إننا منعنا من دخول المجلس التشريعي

---

[1] **المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات**، التقرير الاستراتيجي"29"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4340.html

[2] مقابلة شخصية، النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل، مرجع سابق.

[3] مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، مرجع سابق.

[4] مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، مرجع سابق.

في الضفة، وكانت تجربتنا مريرة لا تنم عن فعل ديمقراطي حقيقي، وباتت التجربة الديمقراطية رهينة بأيدي داخلية معينة، لم تسمح بتحرر الأفكار وتحرر الأفراد من الهيمنة الشخصية بل تميزت بالتسلط الفردي الواقع في النظام السياسي[1]، وأشارت النائبة نجاة أبو بكر إلى فقدان التنظيمات السياسية إلى العقلية البنائية، لأنها غيبت العقلية البرلمانية وأحلت محلها العقلية الحزبية، ودخلت في دائرة الاقتتال الكلامي، وأصبحنا غير مهيئين لقبول الآخر والشراكة والتشريك والوحدة، وأنَ كتلة التغيير والإصلاح أدارت المجلس بعقلية المنتصر الذي يحكم بالكراسي لا بالعقل والمنطق واستيعاب الآخرين، والتي أثرت على باقي الكتل في التعاطي مع توجهاتها الحزبية في إدارة المجلس التشريعي نحو التعددية والوحدة الوطنية[2]، ووضح النائب بسام الصالحي النماذج البرلمانية في الدول ، فابتداءً يصبح البرلمان ساحة الصراع السياسي، والنواب هم الذين يقودون الموقف السياسي بتنظيماتهم والأحزاب التي يمثلونها، ويصبح بأيديهم تقرير الشأن السياسي في موقفهم في البرلمان، وأنَ النواب الذين يمثلون القوى السياسية داخل البرلمان ولكنهم عمليا ليسوا أصحاب قرار في تنظيماتهم السياسية وفي هذا الحال يصبح دورهم أضعف من هذه الناحية، لأن البرلمان لا يصبح ساحة الصراع السياسي، ولكن يمكن أن يكون مظهراً فقط لهذا الصراع، ويمكن أن يجمد البرلمان نفسه لساحة الصراع، وللأسف نحن في التجربة الفلسطينية كنا النموذج الثاني وكان دور النواب نسخة عن رأي حزبهم[3]، ويفرق النائب حسن خريشة بين التجربة الأولى في البرلمان والتجربة الثانية، فالملاحظ في المجلس الثاني الانقسام الواضح بين الكتلتين الكبيرتين اللتين غلبتا مصالحهما الحزبية على مصلحة الوطن، وكان سلوك المجلس الثاني السياسي يعكس مدى ارتباطه بقرارات حزبه، وهذا انعكس في أول جلسة للتصويت على الحكومة العاشرة، وبرأيه فإن القوائم الصغيرة انحازت أيضا لمصالحها، وتوجهت توجه الكتلتين الكبيرتين، قسم توجه جهة فتح، وقسم توجه جهة حماس، وأصبحت الساحة مقسومة طولا وعرضا، فمن يحكم العملية السياسية هو المصالح التنظيمية الضيقة[4].

---

[1] مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، كتلة فتح البرلمانية، مرجع سابق.

[3] مقابلة النائب، الصالحي، بسام، قائمة البديل، مرجع سابق.

[4] مقابلة شخصية، النائب خريشة، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، مرجع سابق.

وبرأي النائب عيسى قراقع فإن المجلس التشريعي وظف الموقف السياسي الحزبي في البرلمان إلى أقصى حد، وكان هذا واضحا في سلوك كتلة التغيير والإصلاح التي أرادت أن تستثمر أغلبيتها لصالح تكريس مواقفها السياسية والحزبية، غير قادرة على التفريق بين الخاص والعام، وهذا ما تجلى في التناقض الذي حصل منذ إعلان البيان الوزاري الذي جسد موقفا حزبيا تناقض مع خطاب التكليف، وأثار جدلاً سياسياً بسبب عدم الاعتراف بوحدانية منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً، وبالشرعيات العربية والدولية ووثيقة الاستقلال وبالاتفاقيات الموقعة، وأعتبر هذا بمثابة انقلاب على الوطنية الفلسطينية، وإن حركة حماس سعت إلى استثمار نجاحها في الانتخابات لتمثل الشعب الفلسطيني وطرحت نفسها بديلاً عن منظمة التحرير، تحت شعار أن المنظمة فاقدة للشرعية وبحاجة إلى إصلاح، ومنذ البدايات حاولت تعطيل عمل المجلس وتسييس جلساته وخاصة بعد اعتقال عدد كبير من النواب بسبب فقدانها الأغلبية، بالرغم من إعطاء شبكة أمان من جميع الكتل البرلمانية بعدم حجب الثقة عن الحكومة العاشرة لتبديد مخاوف نواب حماس، وبرأيه فإن المجلس التشريعي سقط ضحية صراع سياسي بين برنامجين سياسيين متناقضين تماما[1]، وبرأي النائبة راوية الشوا، بدا في الجلسة الأولى حالة استقطاب وأنَ الجو غير مهيأ لأي توافق، وكانت الحوارات حادة جدا والإعلام المستقل مغيب، فأزمة المجلس التشريعي هي أزمة سياسية، لها علاقة بالصراع بين حركتي فتح وحماس وما تبعه من انفصال بين الضفة وغزة، وتنازع شديد بين حكومتي شطري الوطن، والمستقلون لا يشكلون قوة كافية لترجيح كفة إحدى الكتلتين، واختلفت الرؤى السياسية بين قوتي المجلس التشريعي، فحماس لا تريد أن تتنازل عن برنامجها السياسي، ومنظمة التحرير هي من تمثل الشعب الفلسطيني، وهذا ما جعل حركة حماس في موقف صعب لا تستطيع إدارة مجلس تشريعي ملتزم باتفاقيات سياسية[2].

---

[1] قراقع، عيس، **ورقة عمل التوظيف السياسي في العمل البرلماني**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5، رام الله، 2007، ص ص 49-50

[2] الشوا، راوية، **ورقة عمل سبل الخروج من الأزمة**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5، رام الله، 2007، ص ص 72-73

وبالرغم من التعددية التي اتسمت بها تركيبة المجلس التشريعي الثـــاني، إلا أن الواقـــع السياسي يشير إلى اتجاه النظام الحزبي إلى نظام ثنائي الحزبية، لتهـــيمن عليـــه حركتـــا فـــتح وحماس، مقابل ضعف فعالية الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى لتشكل قـــوة ضـــاغطة أو مانعة للثنائية الحزبية، وحكمت التنظيمات عقلية الهيمنة والإقصاء ونفي المختلـــف، وأصـــبحت شبكة الصداقة والاتصالات الشخصية معدومة بينهما، وفقدت اللغـــة المشـــتركة بـــين النخـــب السياسية، وبالنظر إلى سلوك النخب البرلمانية للمجلس التشريعي الثاني وممارساتها، يتبين حدة الخلافات بين الأعضاء وخاصة بين أعضاء حركتي فتح وحماس، وتكرار مقاطعـــة جلســـات البرلمان عشرات المرات، شل الحياة البرلمانية، وفي هذا دلالة واضحة على عدم الثقـــة بـــين أعضاء المجلس وعلى غياب التجانس والإجماع والتوافق الوطني، ولذا وقع المجلس التشريعي في فخ التجاذبات السياسية، وافتقر إلى روح الفريق، ومحاولـــة الكتلتـــين تمريـــر أجنـــداتهما الخاصتين على حساب الأجندة الوطنية، وبناء وحدة وطنية فلسطينية حقيقية[1].

فالإشكالية التي تعاظمت بعد فوز حركة حماس بالانتخابـــات هـــي إعـــادة التمركـــز التنظيمي، وهذا تجلى بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة العاشرة، لتعيد التمركز التنظيمي، وعادت الرؤى تتمركز حول الرؤية التنظيمية، ليضرب قاعدة التنظيمات والقيادات التنظيمية ويؤثر سلبا على التفكير التشاركي بين الكتل البرلمانية والتنظيمات السياسية[2].

---

[1] البطنيجي، عماد، **آفاق المصالحة الفلسطينية من منظور علم الاجتماع السياسي**، مجلة مدارات إســـتراتيجية، عـــدد9، السنة الثانية، مايو – يونيو، 2011، الموقع الالكتروني: http://albutniji.maktoobblog.com/1618939

[2] نعيرات، رائد، **ورقة عمل المحاولات الفلسطينية الداخلية وما توصلت إلية في الحوار والمصـــالحة**، نـــدوة الحـــوار الفلسطيني وورقة المصالحة المصرية التحديات وآفاق المستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمـــان، 2009/12/21، الموقع الالكتروني: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-18.html

الخاتمة

لقد أشارت الدراسة إلى عدة قضايا ذات تأثير واسع ضمن جهود النخبة السياسية الفلسطينية ممثلة بالمجلس التشريعي في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولعلّه أصبح واضحاً أن تأثير الأحزاب والأطر السياسية أقوى بكثير من تأثير نُخبها الممثلة في المجلس التشريعي، فرغم كونهم أعضاء في المجلس التشريعي، الذي يُفترض أن يكون بوتقة لجميع الفلسطينيين رغم اختلاف منابعهم وأطيافهم السياسية، إلا أنّهم يمثلون أحزابهم أكثر من تمثيلهم فلسطين، وبدلاً من سعيهم نحو توحيد الفلسطينيين تحت قبة المجلس التشريعي، إلا أنّ أفعالهم تتجه نحو تجزئة المجلس التشريعي، وتعزيز انقسامه كما هو الحال خارج المجلس.

وبالنسبة لمفهوم الوحدة الوطنية نظرياً، فالشعارات الحزبية وأقوال النخبة تتطابق إلى حد كبير، نظراً لكون الوطن فلسطين يجمعهم، أما المفهوم التطبيقي للوحدة الوطنية، فتراه النخبة السياسية الفلسطينية أكبر من مجرد تناقض وعدم التقاء، فلا البرامج السياسية تتفق عليها، فالجميع دون استثناء يريد من الآخر أن يُطبّق الوحدة الوطنية من رؤيته الحزبية، فتظهر منطلقات مختلفة وشروط إلزامية للوحدة الوطنية، غير الثوابت، ونقطة البداية تتمثل في توقيت الوحدة الوطنية ومن أين تبدأ!

إن غياب مفهوم موحّد للوحدة الوطنية الفلسطينية؛ غياب لبرنامج سياسي موحد، وفي ظل انقسام واختلاف في الأهداف السياسية والوطنية، وفي ظل قدرات مُعطّلة للنخبة التشريعية الفلسطينية، فإنه يصعب القول أن تحقيق وحدة وطنية على أرض الواقع سيكون في المنظور القريب.

وبناء على ما تقدّم، يتضح تماماً عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها، ودفعها إلى الأمام، فلا زالت إرادة الحزب السياسي فوق إرادة نخبته الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني. ولذلك فإن الفرضية التي استندت عليها هذه

الدراسة، والتي ترى أن عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي، هي فرضية صحيحة ونتيجة أولى للدراسة، في ظل المعطيات التي بحثتها الدراسة والنتائج التي أفرزتها المقابلات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني.

نتائج الدراسة

بالإضافة إلى النتيجة الرئيسية للدراسة، يمكن إيجاز النتائج التي توصلت إليها الباحثة خلال دراستها أثر النخبة السياسية الفلسطينية على الوحدة الوطنية، في الآتي:

- إن عدم توفر برنامج سياسي موحدّ تتفق عليه فصائل العمل الفلسطيني هو الأساس في عدم وجود وحدة وطنية فلسطينية على أرض الواقع، رغم كثرة الشعارات والدعوات والتنظيرات إلى مثل تلك البرامج السياسية.

- لم تصل النخبة الوطنية الفلسطينية إلى الحد الذي يُمكّنها من تغيير مواقف أحزابها السياسية وقيادتها نحو الوحدة الوطنية، بل يُمكن القول إنّ عدم حيادية النخبة السياسية الفلسطينية التي عززت ارتباطها الحزبي قد أثرت سلبياً على الوحدة الوطنية وزادت من عدم إمكانية تحقيقها.

- إن الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتوحيد البرامج السياسية لمختلف الفصائل الفلسطينية، هو مطلب حيوي وأساسي للفلسطينيين، ويُعدّ ذلك أولى خطوات زيادة خسائر الاحتلال، الذي سقط من حسابات النخبة الوطنية الفلسطينية تجاه تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، وتجلى هذا عندما حدث التناقض الحزبي " الانقسام" لتتحول جهود النخبة السياسية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال إلى الدرجة الثانية لتركيزها الأساسي في المناكفات الحزبية في ظل الانقسام السياسي والجغرافي.

- لقد ظهر جلياً وواضحاً أنَ الأصول والخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الفلسطينية قد أثرت سلباً في الانقسام، فلم يعد لشخصية النخبة الذاتية وقدرته تأثيراً على

مسار الانقسام السياسي أو إصلاحه، فالحزب السياسي هو الآمر والناهي وصاحب القرار على نوابه، والنائب يفسَر ويُبرَر ما يمليه عليه فصيله أو حزبه السياسي.

- قد يبدو غريباً أن حالة عدم تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية هي استغلال مصالح ومآرب شخصية، وباستمرارها فإن كثيراً من القضايا الضيقة الفئوية يبقي أصحابها مستفيدين، ولذلك فإن استمرار حالة عدم تحقيق الوحدة الوطنية والمماطلة فيها أمر ليس مستبعداً.

- لا زالت المؤسسة التشريعية الفلسطينية غير قادرة على إعادة تكوين نفسها من حيث المؤسسية والأهداف والآليات، فهي ليست موحدّة بل منفصلة ومجزأة ومتناثرة، ولا تستطيع أن تمنح وحدة لوطن بأسره.

توصيات الدراسة

في ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يأتي:

- ضرورة تعظيم الضغط على النخبة التشريعية الوطنية من خلال المؤسسات والأفراد على حد سواء، لإعادة تشكيل نفسها مرة أخرى، ولتعمل هيئة واحدة موحدّة، واعتبار خطوة توحيد المجلس التشريعي أساساً للعمل السياسي الفلسطيني.

- العمل على صياغة برنامج سياسي موحد قابل للتطبيق والتنفيذ، يراه الفلسطينيون في المؤسسات والميادين، إذ لم تعد برامج الشعارات مقبولة.

- ضرورة الابتعاد عن التصريحات العشوائية التي تطلقها النخبة فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن في ذلك زيادة الفجوة والتناقض بين الأطراف المختلفة فكرياً وسياسياً.

- ضرورة احترام الوثائق والاتفاقات التي مهدّت للوحدة الوطنية، ويأتي احترامها من خلال تنفيذها.

- ضرورة توعية النخبة الوطنية الفلسطينية بالخسارة الإنسانية الوطنية التي يتكبدّها الفلسطينيون جراء عدم المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأولية والمقابلات الشخصية

الوثائق الفلسطينية

البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح"، المؤتمر العام السادس للحركة، 2009، فلسطين.

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة، 2005/3/17

بيان صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله، 2012/4/5.

ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات، غزة، 2005/10/17

وثيقة البرنامج الوطني الفلسطيني " وثيقة غزة"، 2002/8/5

وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني" وثيقة الأسرى المعدلة"، 2006/6/27

الوثائق الدولية

نص خارطة الطريق الدولية، 2003/3/17

نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، حول سياسته في الشرق الأوسط وحل الدولتين، 2002/6/22

البرامج الانتخابية

برنامج الطريق الثالث، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006.

برنامج قائمة البديل، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، **2006.**

برنامج قائمة التغيير والإصلاح، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006.

برنامج قائمة الشهيد أبو على مصطفى، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006.

برنامج قائمة حركة فتح، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006.

برنامج قائمة فلسطين المستقلة، الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006.

المقابلات الشخصية

مقابلة النائب، البرغوثي، مصطفى، رئيس قائمة فلسطين المستقلة، 2011/11/17، الساعة الواحدة ظهرا، عبر الهاتف.

مقابلة النائب، بحر، أحمد، النائب الأول في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، 11/ 1/ 2012، الساعة الثامنة مساءً، عبر الهاتف.

مقابلة النائب، دويك، عزيز، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، كتلة التغيير والإصلاح، 2011/11/9، الساعة العاشرة مساءً، عبر الهاتف.

مقابلة شخصية، النائب أبو بكر، نجاة، قائمة فتح البرلمانية، 2011/9/24، الساعة الثالثة عصرا، في مكتبها، نابلس.

مقابلة شخصية، النائب الأحمد، عزام، رئيس كتلة فتح البرلمانية، 2011/10/30، الساعة الواحدة ظهرا، في مكتبه، رام الله.

مقابلة شخصية، النائب الصالحي، بسام، قائمة البديل " ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا"،9/ 11/ 2011، الساعة السابعة مساءً عبر الهاتف.

مقابلة شخصية، النائب القرعاوي، فتحي، قائمة التغيير والإصلاح، 2011/10/25، الساعة الثانية بعد الظهر، في مكتبه، طولكرم .

مقابلة شخصية، النائب جرار، خالدة، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، 2011/10/2، الساعة الحادية عشرة صباحا، في مكتبها، رام الله.

مقابلة شخصية، النائب خريشة، حسن، النائب الثاني للمجلس التشريعي، 2011/9/17، الساعة الثانية ظهرا، في مكتبه، طولكرم.

مقابلة شخصية، النائب رداد، رياض، قائمة التغيير والإصلاح، 2011/12/14، الساعة الواحدة بعد الظهر، في مكتبه، طولكرم.

مقابلة شخصية، ملوح، عبد الرحيم، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، 2011/10/2، الساعة الثانية عشرة والنصف، في مكتبه، رام الله.

مقابلة شخصية،النائب أبو ليلى، قيس، قائمة البديل " إتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين"، 2011/11/19، الساعة الواحدة ظهرا، في مكتبه، رام الله.

الكتب

أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1998 .

أبو أصبع، بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978 –1990**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

أرشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007 .

الانتخابات التشريعية الثانية، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2006 .

بدوي، أحمد زكي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989 .

البرغوثي، سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

بشارة، عزمي، **أن تكون عربيا في أيامنا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

بغدادي، عبد السلام **إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

بلقزيز، عبد الآله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

بيومي، علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004 .

تحرير، اشتية، محمد، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، 2008.

جاد، عماد، **الانتخابات الفلسطينية 2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.

حرب، جهاد، **البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني**، الانتخابات الفلسطينية الثانية: الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2007 .

الحسيني، السيد، **السياسة والمجتمع**، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992 .

الحمد،جواد، **الانتخابات الفلسطينية 2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، أوراق عمل ندوات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.

حنفي، ساري، و طبر، ليندا، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006.

الخزرجي، ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004.

خضر، حسن، **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله، 2003 .

خليفة، عبد الرحمن، **ايدولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

ذبيان، سامي،... وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1980.

الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2003.

الزبيدي، باسم، **حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2010 .

سعد، وائل، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت، 2006 .

صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة "1996-2006"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

صالح، محسن، ونافع، بشير، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006.

الطاهر، ماهر، **موقف فصائل منظمة التحرير من الانتخابات، الانتخابات الفلسطينية2005 ظروفها آلياتها نتائجها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005 .

الطماوي، سليمان محمد، **الوحدة الوطنية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974.

عبد الكريم، قيس،....وآخرون، **المنعطف...تشريعية 2006**، شركة دار التقدم العربي، دمشق، 2008 .

عثمان، زياد، **الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2011.

فريدريك، رولاند، وآخرون، **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**، رام الله، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2009

الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء التاسع عشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.

محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004.

المصري، بن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، 1955.

مصطفى، إبراهيم،... وآخرون، **المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية**، الجزء الثاني، المكتبة العلمية، طهران، 1975 .

المعجم الوسيط، الجزء الثاني، مطبعة مصر، 1961.

نعيرات، رائد،... وآخرون، **دراسات فلسطينية، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى**، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، مطبعة النصر، نابلس، 2011 .

نوفل، أحمد، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .

هلال، جميل، **تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2002.

الرسائل الجامعية

الدبس، معتز، **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (خماس) 2000-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010

اوشيك، محمد، **النخبة السياسية في السودان: دراسة سوسيولوجية لأعضاء الحكومة في الفترة من 1969-1985**، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997.

البرغوثي، سمر، **السلطة الوطنية الفلسطينية وبنية النخبة السياسية الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008.

درويش، عبد العزيز، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: فتح وحماس نموذجا**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010.

الديراوية، مصطفى أحمد فضل، **دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009.

صادق، عادل، **الوحدة الوطنية في قبرص**، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة،1980.

عبد الهادي، زهير، **التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية " الجديدة" على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2007.

المجلات:

أبراش، إبراهيم، **النظام السياسي الفلسطيني وإشكالية الوحدة الوطنية بعد انتخابات يناير 2006**، مجلة تسامح، عدد17، 2007

بعد قرار حماس المشاركة في الانتخابات... هل ستحتفظ حركة فتح بمكانتها المتقدمة في قيادة السفينة ؟ مقابلات صحفية، عبدالله الإفرنجي وسمير المشهراوي، ومحمد دحلان، المحرر، خزمو، جاك، مجلة البيادر السياسي المقدسية، السنة 25، العدد 894، كانون ثاني 2006 .

جاد، عماد، **الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس**، مجلة السياسة الدولية، عدد164، مجلد 41، ابريل 2004.

الجرباوي، علي، ***خريطة الطريق لن توصلنا إلى التسوية المنشودة***، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 55، 2006.

الجرباوي، علي، ***فلسطين والمرحلة الجديدة***، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، 2006.

جقمان، جورج، ***مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات***، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 62، ربيع 2005.

الجمال، احمد، ***النخبوية***، مجلة شؤون عربية، العدد 141، ربيع 2010.

حريق، إيليا، ***دراسة في النخبة السياسية***، مجلة قضايا عربية، بغداد، العدد الثالث، آذار، 1980.

الحوراني، فيصل، ***الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل***، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد، الحادي والعشرون، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، 2002 .

سلمان، سعيد عبدالله، **بيت النخبة**، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد الأول، المجلد الأول، 2001.

الشوا، راوية، **ورقة عمل سبل الخروج من الأزمة**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5، رام الله، 2007 .

قراقع، عيس، **ورقة عمل التوظيف السياسي في العمل البرلماني**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5، رام الله، 2007 .

كيالي، ماجد، ***الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية***، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 66، ربيع 2006.

محمد، جبريل، **ورقة عمل ملخص نتائج تقارير الأداء البرلماني**، مجلة الأداء البرلماني، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، عدد5 رام الله، 2007.

هنية، اسماعيل، ***دخول حماس في الانتخابات التشريعية تطور جديد في مسار عملها السياسي***، مقابلة صحفية، مع إسماعيل هنية رئيس قائمة التغيير والإصلاح، المحرر، خزمو، جاك، مجلة البيادر السياسي المقدسية، السنة 25، العدد 894، كانون ثاني 2006 .

المواقع الإلكترونية

أبراش، إبراهيم، أفكار أولية حول مرتكزات المشروع الوطني، 2010/3/22، موقع العربية: http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3478417598

أبراش، إبراهيم، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، 24 /10 /2009، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية الإلكتروني: http://www.palnation.org/vb/showthread.php?p=3196

أبو عامر، عدنان، إسرائيل وحماس ومباراة العسكرة والسياسة، 2005/9/21، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني: hhp:/www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/03/article16.shtml

إسرائيل تبحث موقفها إذا سيطرت حماس على السلطة، الاتحاد نت، الأحد 1/ يناير 2006، الموقع الإلكتروني: http://www.alittihad.ae/details.php?id=43865&y=2006

أوروبا تواجه معضلة بشأن " حماس" بعد الانتخابات الفلسطينية، جريدة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء 2006/1/24. الموقع الإلكتروني:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=32228&date=1/24/2006

بسيسو، مؤمن، احتواء حماس سياسيا... رهان أمريكي، 2005/10/28، موقع شبكة فلسطين للحوار، الموقع الإلكتروني:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=40867

البطنيجي، عماد، آفاق المصالحة الفلسطينية من منظور علم الاجتماع السياسي، مجلة مدارات إستراتيجية، عدد9، السنة الثانية، مايو- يونيو، 2011، الموقع الإلكتروني:
http://albutniji.maktoobblog.com/1618939

البطنيجي، عياد، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد 2252، 15 / 4 / 2008، الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

بو نعمان، سلمان، وظائف النخبة المحلية في النسق المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد24، خريف 2009، موقع دراسات الوحدة العربية الإلكتروني:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_24_81-112%20salman%20bou%20naaman.pdf

التجنيد السياسي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الموقع الإلكتروني:
http://ar.wikipedia.org

الثقافة السياسية.... ثقافة الحوار، موقع منتدى الأخبار العربية المحلية الشاملة، أخبار البحرين، 9 / 6/ 2010، الموقع الإلكتروني: http://news.atsdp.com/threads/44977

الجباعي، جاد، في الوحدة الوطنية... وحدة السلطة والمعارضة، مجلة صفحات سورية الإلكترونية، 3 /7 / 2008، http://www.alsafahat.net/blog/?p=3636

جربوع، ناصر، المشروع الوطني بين التجاذبات الحزبية واللعبة الإسرائيلية، 23 /2010/12، موقع دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/216675.html

حجير، صبري، المواقف الأوروبية من حماس تنطلق من المبادئ إلى المصالح! هل التقارب بين ضفتي الأطلسي جاء على حساب العرب؟، 2005/12/22،العربية للصحافة، الموقع الإلكتروني http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3344453857

خريطة الطريق.... رهان أمريكي خاسر، المركز الفلسطيني للإعلام، الموقع الإلكتروني: http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2002/4_12_02.htm

رحيم، سعد، النخب السياسية، النخب الثقافية، الحوار المتمدن، العدد 1568، 1 / 6 / 2006، الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66330

الزبيدي، باسم، مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي، 2009/6/13، موقع بحوث الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6733.html

السعيد، جواد، نظرية النخبة في المفهوم السياسي، 10 /1 /2010، موقع المثقف الإلكتروني: http://www.almothaqaf.com

شاهين، أبو علي، وثيقة اغسطس– آب 2002– حماس لا ولن تحترم أي اتفاق، 2010/6/12، موقع حماس اليوم: http://www.hamastoday.com/ar/node/39599.html

شبيب، نبيل، الوحدة الوطنية بين الجذور والدعوات، 11 /12 /2006، موقع إسلام أون لاين
http://www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline
/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1183483951329

شراب، ناجي، المشروع الوطني الفلسطيني من الطوبائية إلى الواقعية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية- لندن، 2010/4/4، الموقع الإلكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-04-04-10-2.htm

الطناني، معين، الحوار الفلسطيني يناير- مارس 2005، الموقع الإلكتروني:
http://www.oppc.pna.net/mag/mag17/p2-17.htm

عارف، نصر، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية، " الإمكانيات والإشكاليات "،20 /3
/2010، موقع بحوث الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-
post_4388.html

الكريني، ادريس، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، الحوار المتمدن، العدد 2160، 14 / 1 / 2008، الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611

لقاء صحفي مع خالد مشعل، أجراه زهير اندراوس، موقع العربية للصحافة، 2005/2/4، موقع الكتروني: http://www.al-
arabeya.net/index.asp?serial=&f=3316690115

لكريني، إدريس، النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير، مجلة الوعي العربي، 8 /9 /2009، الموقع الإلكتروني:
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=57
25

المجدلاني، جميل، برنامج الإجماع الوطني، 2004/1/19، موقع باحث للدراسات: http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/malafat/wathaek/20_barnamj_alajma3.htm

مشروع وثيقة البرنامج الوطني الفلسطيني" يرفض تنصيب قيادة عميلة وبديلة لتكريس الاحتلال، 2002/8/14، موقع وكالة الأنباء الكويتية " كونا"، الموقع الإلكتروني: http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1773028

المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات، التقرير الاستراتيجي"29"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4340.html

المصالحة بين فتح وحماس.... التطورات والاحتمالات، التقرير الاستراتيجي"29"، 2011/4/28، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4340.html

ناجي، عزو محمد عبد القادر، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث" الجزء الاول"، الحوار المتمدن، عدد2609، 2009/4/7، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095

ناجي، عزو محمد عبد القادر، مفهوم الوحدة الوطنية قديما وحديثا، الحوار المتمدن، عدد 2518، 6 / 1 / 2009، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749

نص خارطة الطريق، 2003/5/7، وكالة الأنباء الفلسطينية"وفا"، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/pdf/Roadmap.pdf

نص خطاب الرئيس جورج بوش حول سياسته في الشرق الأوسط، وحل الدولتين، 2002/6/24، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية"وفا": http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4940

نص خطة خارطة الطريق، 2003/4/30، موقع الجزيرة للمعرفة: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=52947

نعيرات، رائد، ورقة عمل المحاولات الفلسطينية الداخلية وما توصلت إليه في الحوار والمصالحة، ندوة الحوار الفلسطيني وورقة المصالحة المصرية التحديات وآفاق المستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2009/12/21، الموقع الإلكتروني: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-18.html

هلال، جميل، التحولات في العلاقة بين "الداخل" و"الخارج" الفلسطيني، 22/1م202، موقع فيصل باب مفتوح للحوار، الموقع الإلكتروني: http://www.faisal.ps

ورقة عمل مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 5 /8 /2003، الموقع الإلكتروني لمنتديات القضية الفلسطينية http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue6955

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Palestinian Political Elite and its Impact on the National Unity "The Second Palestinian Legislative Elite as a MODEL"

By
Maysoon Muhammad Ahmed Omair

Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development , Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2012

The Palestinian Political Elite and its Impact on the National Unity
"The Second Palestinian Legislative Elite as a MODEL"

By
Maysoon Muhammad Ahmed Omair
Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

This study which consists of three chapters addresses the Palestinian political elite with respect to its definition, the intellectual and social requirements of the political elite, and the situation of the Palestinian political elite. It also discusses the idea of the Palestinian national unity and its elements, in addition to the vision by the political elite in the second Palestinian Legislative Council regarding the Palestinian national unity. The impact of the Palestinian political elite was measured through conducting personal interviews.

The problem of the study lies in the identification of the impact that the Palestinian political elite in the second Palestinian Legislative Council have made, in addition to the role of the elite in formulating a concept of the Palestinian national unity and transform that into a political project.

For this purpose, the study puts down a number of questions regarding the characteristics of the Palestinian political elite in general and the political elite of the Second Palestinian Legislative Council in particular. In addition to this, the study lays questions about the nature of the changes that occurred to the Palestinian political elites after the Oslo Convention and the second Palestinian legislative elections, the concept of

the Palestinian national unity, its foundations, and the legislative elections which is considered as one of the major elements of the Palestinian national unity.

The significance of the study is to identify the role of elites in the political impasse (the political division and the difficulties of achieving the national reconciliation. Which make it easier to get the desired solution in addition to the effects caused by the elites of the Palestinian legislative second national unity.

Other questions are concerned with the duties and authorities of the elite of the Palestinian Legislative Council in light of the political and geographical division, as well as the role that the Second Palestinian Legislative Council's elite have been played in the issue of the division and national reconciliation talks.

The study hypothesizes that the absence of a specific definition of the Palestinian national unity is the reason that made the Palestinian legislative elites unable to transform the slogans of national unity into apolitical project.

In order to achieve the study hypothesis , the Elite Approach Methodology and the Descriptive, Analytical Approach to answer the questions of the study and check the validity of the hypothesis through the use of different tools such as individual interviews with members of the Palestinian political elite represented by members of the Second

Palestinian Legislative Council have been adopted , in addition to preparing hypothetical framework about the political elite and the national unity.

The study has come up with a number of results including the fact that the Palestinian legislative elite was unable to affect the course of the national unity and push it forward as the will of the political party is still stronger and more dominant than that of the elite. Therefore, the hypothesis is upon which the study is established which says that the absence of a specific definition for the national unity has made the Palestinian legislative elites unable to transform its slogans into areal political project has been true in light of the study's inputs and the results of the individual interviews.

Several recommendations have been suggested according to the study results:

1. The pressure on the national legislative elite through institutions and individuals should be intensified in order to enable it restructuring itself again so that it could perform as a unified entity since the unification of the legislative council is the key for making the Palestinian political work successful.

2. Working for formulating a unified, applicable and executable political program that Palestinians could see in the institutions and other areas since the slogans only are no more acceptable.